جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الموضوع

السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية بعد 2002

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب
- ابراهيم معزوزي

إشراف الأستاذ:
د. جمال بن مرار

لجنة المناقشة :

1) الأستاذ: عبدالكريم شكاكطة	رئيسا
2) الأستاذ: دهقاني أيوب	مناقشا
3) الأستاذ: جمال بن مرار	مشرفا

السنة الجامعية: 2015-2016

إهداء

إلى والدي الكريمين

إلى سندي في الحياة ومصدري فخري و اعتزازي الذان علمان أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى إخوتي

نادية – نزيهة – كلثوم - أمينة – لبنى

عبد القادر* حمزة* محفوظ* أيمن*

إلى أبناء إخوتي

يوسف* تقي الدين* إسلام* أسامة * أنس* إدريس* أيوب

إيمان* إيناس* ريماس* سلسبيل

شكر و تقدير

أول شكر أتوجه به إلى رب العالمين..... الذي وضعني على الصراط المستقيم و توج هذا العقل و سقاه بماء العلم

أتوجه بالشكر الجزيل مع أسمى آيات العرفان و التقدير إلى أستاذي الفاضل

جمال بن مرار

على قبوله الاشراف علي من خلال هذه المذكرة –رغم انشغالاته الكبيرة-

والذي أعانني بدعمه و نصائحه القيمة و حرصه على إتمام

هذه المذكرة

كما أتوجه بالشكر لاستاذتي أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

والشكر موصول لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة خميس مليانة

والذي أفتخر لكوني تخرجت على أيديهم

خطة الدراسة

***مقدمة**

***الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية التركية**

- المبحث الأول : السياسة الخارجية التركية (المرتكزات ،الأهداف، الادوات)

-المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار الخارجي التركي

- المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية

***الفصل الثاني: القضية الفلسطينية ضمن أجندة حزب العدالة والتنمية**

- المبحث الأول: علاقة تركيا التاريخية بفلسطين

-المبحث الثاني: المستجدات في القضية الفلسطينية و انعكاساتها على الدور التركي

- المبحث الثالث: حدود الدور التركي في القضية الفلسطينية

***الفصل الثالث: آفاق الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية**

- المبحث الأول: على المستوى الداخلي

- المبحث الثاني: على المستوى الإقليمي

-المبحث الثالث: على المستوى الدولي

***خاتمة**

***قائمة المراجع**

***الفهرس**

مقدمة

مقدمة

ارتبطت تركيا منذ أيام الخلافة العثمانية بالمشرق العربي كامتداد للتاريخ والحضارة الإسلامية ،إذ عملت الخلافة العثمانية على توطيد ارتباطها بهذه المنطقة وبسط سلطانها من مفهوم الواجب الديني الذي يحتم عليها المحافظة على الأماكن المقدسة ،والعمل على تطويرها خصوصا في فلسطين .

بعد زوال الحكم العثماني إثر نهاية الحرب العالمية الأولى ،وصعود نجم العلمانيين بقيادة مصطفى كمال أتاتورك بدأت تركيا عصرا جديدا يرتكز على مبادئ العلمانية، والانسلاخ عن العالم الاسلامي ،والاحتكام إلى دستور مدني على الطراز الغربي، ومن ذلك الوقت طفا شأن الاهتمام بالمسألة التركية داخليا وخارجيا منذ سقوط الخلافة الإسلامية وقيام الدولة التركية المستقلة سنة **1924** ،ولايزال هذا الإهتمام بارزا و حاضرنا إلى وقتنا الحالي ،ويرجع هذا الحضور المكثف للمسألة التركية لما تثيره من تساؤلات في ظل مناخ بالغ الحساسية ،شديد التعقيد، سريع التقلب في مجتمع تتجاذبه في منظومات وتتصارع فيه ثقافات مختلفة.

بعد هذا التحول أصبحت المؤسسة العسكرية التركية هي العنصر الأقوى ضمن منظومة صنع القرار التركي تحت شعار حماية علمانية الدولة، وحماية الإنتماء الغربي للنموذج التركي على الرغم من تشبث القاعدة الشعبية بالانتماء الاسلامي كما تظهر الأحداث والتطورات

لقد أعلنت تركيا منذ البداية ارتباطها الاستراتيجي باسرائيل ،لذلك فقد كانت أول دولة إسلامية تعترف باسرائيل في عام **1949** ، ولم تتوقف العلاقات عند ذلك الحد بل استمرت وتواصلت مرورا باتفاقية الرمح الثلاثي سنة **1958** والتي أبرمت بين تركيا واسرائيل وإيران , وصولا إلى اتفاق التعاون العسكري الاستراتيجي في مارس /**1996** ، ثم تنفيذ العديد من الاتفاقيات الإقتصادية و العسكرية الهامة بينهما.

لقد أدت العلاقات التركية _ الاسرائيلية إلى إحداث تصدع في علاقات أنقرة بالدول العربية ، اتضح ذلك إبان العدوان الثلاثي على مصر عام **1956** وموقف تركيا الداعم لاسرائيل في الحرب ، اضافة إلى تصويتها ضد استقلال الجزائر عام **1957** ودورها في حلف بغداد ،إلى غيرذلك من تغاضيها عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقاعدة أنجرليك التركية ، وكثير من القضايا التي أدت إلى إحداث نوع من الجفاء في

العلاقات التركية العربية إلى حين صعود حزب العدالة والتنمية للحكم الذي عمل على إعادة التوازن مع المحيط العربي والاسلامي .

وعلى الرغم من ذلك لم تتوان الدبلوماسية التركية عن رفض ما آلت إليه الأوضاع بعد الحرب العربية الإسرائيلية **1967** (حرب الستة أيام) ،فرفضت مثلا إعلان إسرائيل توحيد القدس وإعتبارها عاصمة موحدة ،وبالمقابل اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ولكن دون تأثير على علاقتها مع اسرائيل .

ويمكن القول أن التحول السياسي تجاه القضية الفلسطينية في تركيا الحديثة بدأ مع بداية صعود الإسلاميين ،مع تسلم حزب الرفاه الحكم بزعامة **نجم الدين أربكان***[1] ،وعلى الرغم من تدخل المؤسسة العسكرية لحماية العلمانية وإزاحة حزب الرفاه عن الحكم ،إلا أن حزب العدالة والتنمية استطاع الوصول إلى السلطة انطلاقا من قاعدة شعبية عريضة ،واتجه الحزب نحو الشرق ،مستندا إلى النجاح الذي حققه على المستوى الإقتصادي، وإلى ميول الشعب التركي، الذي سئم من المماطلة الأروبية لضم تركيا إلى الإتحاد الأروبي لكي يحد من سيطرة الجيش على الحياة السياسية التركية ،مستغلا حالة الضعف التي التي باتت تتغلغل في صفوف الأحزاب التركية العلمانية.

لقد تناغم سير حزب العدالة والتنمية مع التعاطف الشعبي الرافض للإعتداءات والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ،وهو مادفع الساسة الأتراك لإتخاذ مواقف ناقدة وجريئة للسياسة الاسرائيلية لاقت صدى وترحيبا في الأوساط الفلسطينية والعربية، كما أن حالة الفراغ التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط ،وغياب الدول العربية الكبرى كلاعب أساسي في القضية الفلسطينية ،قد ساعدت تركيا لأن تلعب دورا نشطا في مجريات الأحداث في المنطقة ،وتأكيد ذاتها كقوة إقليمية في المنطقة لا يمكن تجاوزها فكان لها دورها في عملية التسوية السلمية كما كان لها حضور في الساحة الداخلية الفلسطينية خصوصا محاولاتها لإنهاء حالة الإنقسام الفلسطيني والدعوة لإعطاء الفرصة لحركة حماس للإندماج ضمن المجتمع الدولي كجهة حاكمة بقوة الديموقراطية وصندوق الإقتراع.

---

*نجم الدين أربكان 29) أكتوبر 27 – 1926 فبراير (2011 مهندس وسياسي تركي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا من الفترة بين 1996 و1997 عرف بتوجهاته الإسلامية.

التعريف بالموضوع

تعتبر القضية الفلسطينية قضية جوهرية وأساسية ليس على المستوى الإقليمي فقط ،ولكن على المستوى الدولي أيضا كيف لا وهي منبع للعديد من التوترات الإقليمية والدولية ،وتداعياتها تمس أغلب الدول العربية والإسلامية ،ومازدا من تعقيدات القضية هو تواجدها في منطقة الشرق الأوسط التي تعد أحد أكبر بؤر التوتر في العالم ،إضافة إلى مكانة المنطقة الاستراتيجية وثرواتها الهامة وعلى رأسها النفط.

منذ ظهور هذه القضية الشائكة إلى الوجود بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في **1948** لم تفلح الجهود الدولية في إيجاد حل للقضية ،وبما أن تركيا دولة تنتمي جغرافيا لمنطقة الشرق الأوسط فهي إذن ليست بمنأى عن هذه القضية ،و نظرا للإرث التاريخي والحضاري الذي تتمتع به تركيا وهو ما يضع على عاتقها ضرورة لعب دور محوري في القضية الفلسطينية ،فتركيا تعتبر الجسر الذي يربط أسيا بأروبا و العالم الاسلامي بالعالم الغربي المسيحي ،فهي امتداد للعالم الاسلامي الذي تمثل له ذلك الماضي المجيد الذي اقترن بالخلافة الإسلامية في عهد العثمانيين ،وهي من المنظور الأوربي شريك إستراتيجي عسكري و اقتصادي ،وفي ذات الوقت هي تلك الدولة العلمانية التي تحفظ مصالح الغرب في المنطقة ،فهي إذن تملك علاقات متميزة مع جميع الأطراف ،وهو ما يؤهلها للعب دور بارز في القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الاسرائيلي .

أهمية الدراسة

تكمن أهية الدراسة في معرفة مدى التغيير الذي طرأ على الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في 2002 ،وإن اختيار هذا الموضوع لم يكن عفويا بل نظرا لأهميته العلمية والعملية

1_الأهمية العملية:

أ_دور تركيا تجاه القضية الفلسطينية والدور الذي توليه القيادة الرسمية للقضية ،خصوصا بعد صعود حزب ذو توجهات اسلامية للسلطة

ب_ فهم السياسة الخارجية التركية الجديدة يساعد على التحليل بغية تكوين رؤية تطلعية حول مكانة تركيا في الساحة العالمية والدور الريادي الذي يمكن أن تلعبه في حل القضية الفلسطينية باعتبارها قوة صاعدة ترتبط تاريخيا وحضاريا بالعالم الإسلامي وجغرافيا بأروبا

ج_ إظهار التطور و التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية فبعدما كانت سياسة ردود أفعال وتبعية أصبحت سياسة فعالة ومبادرة تفرض نفسها ،وتبحث عن مكان لها بين القوى الكبرى.

2_الأهمية العلمية :تظهر أهمية الموضوع العلمية في دقته وحساسيته في ظل خصوصية الحالة التركية التي تحكمها العديد من المتغيرات بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، كما تكمن أهميته في كونه يتناول فترة زمنية معاصرة لم تخضع للدراسة إلا في ضوء عدد محدد من الدراسات ،والتي من الممكن أن تساهم في الإثراء المعرفي والأكاديمي في مجال العلاقات الدولية.

حدود الدراسة

المجال المكاني: تناولت الدراسة موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وذلك من خلال التركيز على تركيا و الداخل الفلسطيني كونهما تنتميان إلى إقليم جغرافي يتمتع بأقصى درجات الأهمية الجيوستراتيجية ،لذلك تركز الدراسة على القضية الفلسطينية كأهم قضية من قضايا الشرق الأوسط ومنبع التوترات.

المجال الزماني :حددت الفترة انطلاقا من سنة 2002 وهي السنة التي نجح فيها حزب العدالة والتنمية للوصول إلى الحكم وجرت بعد هذا التاريخ أحداث هامة كالحرب الأمريكية على العراق 2003 ،وحرب اسرائيل على جنوب لبنان 2006 ،وفوز حماس بالانتخابات ثم أحداث قطاع غزة (2008-2012-2014) دون ان ننسى أحداث الربيع العربي التي مست عدة دول عربية.

إشكالية الدراسة

إن دراسة موضوع السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية يعنبر محاولة لتحليل الدور التركي في هذه القضية ومدى مساهمته في إيجاد حلول فعالة ترضي طرفي الصراع ،ومعرفة المكانة التي تحظى بها القضية الفلسطينية في سياسة تركيا الخارجية.

وبالنظر إلى الأهمية التي توليها التركية للقضية الفلسطينية يمكن طرح الإشكالية التالية

***إلى أي مدى تفاعلت تركيا في سياستها الخارجية مع القضية الفلسطينية* منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في 2002 ؟.**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية

_ما مدى انعكاس صعود حزب العدالة والتنمية للحكم على السياسة الخارجية التركية

_ ما موقع القضية الفلسطينية من اهتمامات السياسة الخارجية التركية؟

_ ماهو مستقبل الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية؟

فروض الدراسة

_صعود حزب العدالة والتنمية ادى الى تبني تركيا لتوجهات جديدة في سياستها الخارجية

_ القضية الفلسطينية حاضرة دوما في المخططات التركية نظرا للإرث التاريخي والعمق الحضاري الذي يربطهما

_ تسعى تركيا للعب دور اكبر مستقبلا في القضية الفلسطينية لسد الفراغ العربي

الدراسات السابقة

أولا –أطروحة لأحمد داوود أوغلو : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم والنشر ،بيروت ،2010.

يعد هذه أطروحة نظرية جديدة تضاف إلى علوم السياسة المعاصرة حيث أنه يصوغ استراتيجية شاملة لسياسة تركيا الخارجية ,ويستعرض الكتاب في القسم الأول الاطار المفاهيمي والتاريخي للقوة التركية وجغرافيتها وثقافتها،وفي القسم الثاني يعرض الكاتب الواقع الجيوسياسي لتركيا خلال الحرب الباردة ،بدءا من المناطق القريبة البرية والبحرية ،وصولا إلى المناطق القارية مثل أسيا وأروبا و إفريقيا ،وفي القسم الثالث يستعرض علاقات تركيا بالعوالم المحيطة بها والمؤثرة فيها والمتأثرة بها .

ونشمل الدراسة كل القضايا التي تتعلق بالسياستين الداخلية والخارجية لتركيا ،ويولي أوغلو اهتماما كبيرا بمنطقة الشرق الأوسط من خلال إبراز الدور الذي يمكن لتركيا أن تضطلع به في هذه المنطقة نحو تعزيز مكانتها الدولية، وقد خلص الكتاب إلى أن الواقع يفرض على تركيا انفتاحا وتكييفا حضاريا جديدا ،بما يتماشى والتحولات الدولية الجديدة.

ثانيا_ مذكرة ماجستير تحت عنوان: السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (2002_2009):جامعة الجزائر .

تسلط الدراسة الدور على السياسة الخارجية التركية بعد صعود حزب العدالة والتنمية وتأثير ذلك على القضية الفلسطينية بما أن الحزب يملك نفس التوجهات التي تملكها حركة حماس ،كما تبحث الدراسة في المواقف التركية تجاه الحرب الاسرائيلية على غزة والدور التركي في إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني.

الإطار المفاهيمي للدراسة

لقد تم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بموضوع السياسة الخارجية التركية اتجاه أهم قضية من قضايا الشرق الأوسط :

أ_ مفهوم السياسة الخارجية والسلوك السياسي الخارجي:

لا يوجد اتفاق واضح حول تعريف السياسة الخارجية بل تعددت تعريفاتها ،ومن جملتها تعريف حامد ربيع إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية[1]"،إن

[1] أمين محمد عبد الله، **في أصول الجغرافيا السياسية**، القاهرة: مكتبة النهظة المصرية، 1977، ص 32.

نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية.

[1]وهناك اتجاه في أدبيات السياسة الخارجية يعرفها على أنها مرادف لأهداف الدولة في محيطها الخارجي ومن بينهم **سيبوري** الذي يعرفها" مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا ،التعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة باستعمال النفوذ بل القوة والعنف في بعض الأحيان ،أما **باتريك مورغان** فيعرف السياسة الخارجية بأنها "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثليهم بهدف التأثير في سلوك الفاعليين الدوليين الأخرين.

أما **رونار** فيقدم أكثر التعريفات شمولا حيث يعرف السياسة الخارجية "بأنها التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية" أو بأنها منهج العمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار وتغيير مؤقت في النسق الدولي يتفق والأهداف المحددة مسبقا .

وتعدد تعريفات السياسة الخارجية يعكس تعقيدها كظاهرة ويصعب من التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها ،فالسياسة الخارجية لا تحدد طبقا للتشريعات الملزمة كما هو الحال في السياسات الداخلية، ولكن يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة.

ب_ الشرق الأوسط:

يقول جورج **لينكزوسكي** "لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط و أثره على بقية مناطق العالم[2]

ولفدن عددت آراء الباحثين ومراكز الدراسات حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط ويمكن إجمالها في مايلي:

[2] أمين محمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص 35.

أ_ تضم مجموعة الدول الدول التي تدخل ضمن الشرق الأوسط المنطقة الممتدة من بلادها الهلال الخصيب العربية (اي العراق _سورية_لبنان _ الاردن_ فلسطين _مصر) ويطلق عليه المجال الحيوي للشرق الأوسط.

ب_ مجموعة الدول الهامشية التي اختلف حولها و تضم

_ باقي مجموعة دول شمال إفريقيا اي بلاد المغرب العربي

_ باقي دول شيه الجزيرة العربية وتشمل (اليمن_ الكويت _ قطر البحرين _سلطنة عمان _ الإمارات)

_ امتداد أروبي شرق أوسطي يتمثل في قبرص و اليونان.

_ امتداد آسيوي شرقا يضم باكستان، أفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا والقوقاز التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ج _الجيوستراتيجية: هي التخطيط السياسي و الاقتصادي و العسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية،كما أنها تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية ، سواء في الحرب أو السلم ،فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة وهي :الموقع، الحجم ، الشكل ،والاتصال بالبحر ،والحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا والمناخ، الموارد، السكان، بالاضافة إلى أنها دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الاقليمية ،ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية و الحربية.

د_ الجيوسياسية (الجيبوليتيكية): أحد عناصر الجيواستراتيجية وهي مجال يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواء الداخلية أو الخارجية,

هـ_ تصفير المشكلات (صفر مشاكل):أحد العناوين العريضة للسياسة الخارجية التركية الجديدة هي "صفر المشاكل" لمهندسها وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو ،ويقصد بها إنهاء الخلافات مع الدول الاقليمية و إكساب الدبلوماسية الجديدة نهجا جديدا قائما على تحسن العلاقات مع كافة دول الجوار بحيث ينعدم أي تونر مع تلك الدول ،وهو المقصود بتصفير المشاكل أي إقامة علاقات دبلوماسية بين تركيا و جميع دول الجوار بهدف تعزيز مكانتها الاقليمية و الدولية.

مناهج الدراسة

لتحقيق دراسة علمية لابد من الاعتماد على مجموعة من المناهج التي تساعد على فهم الظاهرة محل الدراسة بكل موضوعية ،لذا من الضروري استخدام بعض المناهج العلمية للتقرب أكثر من الظاهرة ومنها:

المنهج التاريخي: من النادر أن تخلو أي دراسة علمية من استخدام هذا المنهج ،لكن الاعتماد على المنهج التاريخي لايعني فقط سرد الوقائع التاريخية ووصفها و إنما الاستفادة من الجانب التفسيري و التحليلي الذي يكشف عنه هذا المنهج أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي .

إن الهدف من استخدام هذا المنهج في الدراسة هو مقدرته التفسيرية التي يزود بها الباحث، وهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير (موقف تركيا من قيام دولة اسرائيل مثلا) ،المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع لكنه يقدم تصوره للظروف و المحيط الذي يتحكم في الظاهرة.

المنهج الوصفي : يعتمد هذا المنهج على دراسة الواقع أو ظاهرة ما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنه تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا.

فالتغيير الكيفي يصف لنا الظاهرة و يوضح خصائصها ،أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى المختلفة، ويظهر استخدام هذا المنهج في وصف مدى تغيير السياسة الخارجية التركية ،ودرجة ارتباط العامل الديني بالتوجهات الخارجية خاصة نحو القضية الفلسطينية.

المنهج التحليلي: يمكن تعريف التحليل بأنه عملية تقويم للأجزاء التي يتكون منها الكل و يشير هذا المنهج أن للدول نمطا من المصالح و الالتزامات ،وكذلك تقاليد الدولة من خلال دراسته تاريخها وجغرافيتها، وأهداف أمنها القومي و حاجاته، وبموجب هذا المنهج يتم التركيز على عملية صنع السياسة الخارجية .

تقسيم الدراسة

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول اهتم الفصل الأول بدراسة الإطار النظري للسياسة الخارجية حيث احتوى على ثلاثة مباحث

المبحث الأول تضمن مرتكزات السياسة الخارجية التركية من أهداف و ادوات تنفيذها ،و تطرق المبحث الثاني لمؤسسات صنع القرار الخارجي الرسمية وغير الرسمية، أما المبحث الثالث فتناول إنعكاسات صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في 2002 على السياسة الخارجية و التغيير الذي طرأ على التوجهات التركية.

اهتم الفصل الثاني بالسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث تناول المبحث الأول العلاقات التاريخية بين تركيا وفلسطين.

أما المبحث الثاني فقد تطرق لأثر الأحداث الجديدة على الموقف التركي كفوز حماس بالانتخابات والاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة، و الدور التركي في عملية المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، أما المبحث الثالث فناقشنا فيه حدود ومعيقات الدور التركي في القضية الفلسطينية.

اهتم الفصل الثالث بآفاق هذا الدور تجاه القضية حيث تطرقنا إلى الرؤية المستقبلة للساسة الاتراك تجاه القضية الفلسطينية على ضوء المستجدات الحالية محليا و اقليميا و دوليا

الفصل الاول

السياسة الخارجية التركية بعد 2002

تمهيد:

تحكم العلاقات الدولية جملة من الاعتبارات المعتمدة الأبعاد والمرتبطة بين البيئتين الداخلية والخارجية، ودراسة علاقات دولة ما تستلزم بداية الوقوف عند تحليل سياستها الخارجية من خلال نظامها السياسي وما يضعه الدستور من مؤسسات لصنع قراراها الخارجي، وقواعد ناظمة للعلاقات بين هذه المؤسسات، إلى جانب الاعتبارات بالتفاعلات الداخلية ورؤى صانعي القرار وكل القوى السياسية فضلا عن الرأي العام وتوجيهاته.

فالسياسة الخارجية التركية الحديثة مرتبطة بشكل أساسي بالنظام الجديد الذي أرسى قواعده الزعيم التركي السابق والمؤسس للجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك. ورغم ما عرفته تركيا من تحولات في نظامها السياسي من خلال الانقلابات العسكرية الثلاث (1960-1971-1980) وانعكاسات ذلك على سياستها الخارجية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فإن تأثير الأيديولوجية الكمالية لا زال بارزا بشكل عام، وهي أهم نقاط الصراع بين القوى السياسية والتي يمكن تقسيمها على هذا الأساس إلى علمانية كمالية وإسلامية ضد الكمالية. ولكن محاولات التغيير الجذري التي عمل عليها أتاتورك لم تمر دون ردود فعل متعدد المستويات ومختلفة الأشكال.

فالصراع بين الإسلاميين والعلمانيين ليس وليد اللحظة الراهنة، وإنما هو امتداد للصراع منذ اليوم الأول الذي بدأ فيه كامل أتاتورك تجسيد مشروعه وتصوره، حيث كان يقابل كل فعل منه برد فعل معاكس نظرا لمسه بكل ما له علاقة بالدين في المجتمع من منع للحجاب، وتدريس الدين، وغيرها من المظاهر المعبرة عن عقيدة المجتمع الإسلامية، لذا كان من الطبيعي أن تكون هناك ردة فعل للمدافعة عن ثوابت المجتمع، خاصة وأن هذه القرارات لم يكن يفصل بينها وقت كبير، حيث كان كل قرار يساهم في تأجيج مشاعر الغضب والاستنكار التي لم تهدأ بعد من قرار سابق، وهذا ما ساهم في انتشار الحركة الإسلامية حظيها بتأييد شعبي كبير وعدم انفراط الرابطة بينها وبين مؤيدها.

المبحث الأول: الساسة الخارجية التركية (المرتكزات، الأهداف، والأدوات)

السياسة الخارجية لن تنشأ عن فراغ، إنما هي عملية وبرنامج عمل مسبق ومخطط له، لذا نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المبادئ و الأهداف التي ترتكز عليها السياسة الخارجية التركية، كما نتطرق إلى إبراز الأدوات التي تبنتها هذه السياسة، ونركز خصوصا على تلك المبادئ، الأهداف، الأدوات، التي انتهجها حزب العدالة التي صاغها داود أغلوا مهندس السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية.

مرتكزات السياسة الخارجية التركية:

مع وصول " حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة 2002 في تركيا حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، لذا يحمل الحزب مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعا ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية، وتقوم السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى يومنا هذا على أسس ومرتكزات أبرزها تلك المرتكزات التي أتى بها وزير الخارجية المنظر السياسي" **أحمد داود أغلو**" في كتابه العمق الاستراتيجي ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **التوفيق بين الحريات والأمن:** ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، كانت تركيا الوحيدة الذي نجحت في التقدم على الصعيد السياسي، دون التقريظ، بالمتطلبات الأمنية[1].
- إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو مسمى بـ" تصفير المشكلات" ZERO PROBLEM أي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات لجيدة مع الجميع.
- وهذا سيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

ويعتبر كامتداد لشعار تركيا في عهد أتاتورك" PEACE AT HOME –PEACE IN THE WORLD" سلام في الداخل، سلام في العالم"

[1]– نور الدين محمد، **تجربة الإسلاميون في تركيا: طبيعة الدور الإقليمي التركي، أهدافه و وسائل تنفيذه**، بيروت: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص 6.

اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد Multi –Dimensionnel Forgien Policy ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من الممكن اتباع بعد واحد Mono-Dimension وبدلا أن تكون تركيا" مصدر المشكلة" في استقطابات الغرب/ الشرق، والشمال/الجنوب وآسيا وأوروبا والغرب الإسلام، تكون على العكس من ذلك:

" مصدر لحل المشكلات"، وبلد مبادرا إلى طرح الحلول لهذه المشكلات، وبلد يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والامني، ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أ نه بديل عن الأخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنها تتناقض مع بعضها.

تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية (RHYTHMIC PRO-ACTIVE DIPLOMACY): لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا" بلد جسر" تصل بين طرفين أما في المرحلة الحالية على تركيا ألا تكون مجرد جسر بل" بلد مركز" جاذب وفاعل، والانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

واستنادا إلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها " أحمد داود أغلو" فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي الممثل بالعالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص بعدما ابتعدت منه على وجه الخصوص منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا، للمنظومة الغربية[1].

وتحاول تركيا تحييد هذه السياسة من خلال قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة)، لهذا تتوسط تركيا العديد من المشكلات الموجودة في محيطها، ومن خلال تنشيط دور أنقرة في المؤسسات الإقليمية والدولية ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والانفتاح الاقتصادي والثقافي (Economic And Cuturul Opening) على كافة دول العالم حتى تلك التي كانت بينهما وبين أنقرة عقد ومشكلات تاريخية مزمنة مثل أرمينيا. وقد ساعدت عدة عوامل على إحراز تركيا تقدما ملحوظا في تطبيق هذه الأسس وتلك المرتكزات في سياسيات ملموسة ومنسجمة، ومن أبرز هذه العوامل، في

[1] – احمد داود أغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2010، ص10.

شرق الأوسط كمثال – الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، ففي السابق، كان التوجه العلماني الحاد والضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين ، فضلا عن الموقف التركي والوسطى الحيادي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينة أو الإسلامية الغربية[1].

ولقد لعب الضعف العربي دورا في تشريع تقبل الدور التركي، لا سيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني والشعبي فضلا من الفراغ الاستراتيجي الحاصل نتيجة التراجع العربي وكان رهان هؤلاء أن البعد السني من الإسلام التركي الممثل حاليا بحزب العدالة والتنمية قد يكون له دور في جر تركيا إلى لعب دور مضاد او على الأقل كابح لتمدد النفوذ الايراني.

لكن مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يقضي إلى استنتاج أن الأجواء التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية، لكن من الزاوية التركية، لم يكن لسياسة التعدد ان تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف ايران أو سوريا أو روسيا أن من يسعى لإضعاف الأخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، وهكذا قدر للسياسة الخارجية التركية نجاحات لفتت إليها الأنظار خلال السنوات القليلة الماضية.

أهداف السياسية الخارجية التركية

استنادا إلى مبادئ ومرتكزات السياسية الخارجية التركية، فقد حددت الأهداف من وراء كل مبدأ تبتغي من خلاله تحقيق أهداف معينة تجاه قضايا وفواعل على اختلاف مكانتهم في العلاقات التركية من جهة وفي الساحة الدولية من جهة اخرى، ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. تحقيق مكانة الزعامة في الشرق الأوسط: من الواضح أن توجهات السياسية الخارجية التركية تجاه الشرق الأوساط ذلك راجع إلى طبيعة دول المنطقة، حيث بدأت تركيا في السعي وراء تحقيق مكانة إقليمية ومن ثمة عالمية تمكنها من الخروج من الدور المصير إلى الدور المركزي والأساس كما ينبغي أن تكون فاعلا مؤثرا وصاحب قرارات والمفاوض الأساسي في عملية صنع السلام في المنطقة وصانعة السلام وهذا الهدف يمكن أن

[1] – رضا هلال، **السيف و الهلال: تركيا من اتاتورك إلى اربكان :الصراع بين المؤسسة العسكرية و الاسلام السياسي**، القاهرة :دار الشروق ،ط1، 2003، ص17.

تقيمه على أنه حقق الحد الكبير منه، ليس على اعتبار تركيا دولة رئيسية ومحورية فحسب بل وكفاعل دولي له تأثير في قضايا الشرق الأوسط، كما ساهمت الانتفاضة العربية الأخيرة في زيادة النشاط التركي والعمل على تقرير مواطن قوتها من خلال تقديم نفسها نموذجا للديمقراطية في المنطقة، كما أن المواقف الإيجابية ستقدم تسهيلات سياسية وإدارية كبيرة تضمن تركيا من خلال الصعود بواسطة قيادتها للوضع الأمني ووساطتها.

2. **الحفاظ على المصالح التركية:** تدرك الرؤية الاستراتيجية التركية صرورة الاستقرار في العالم ولاسيما في مجال الطاقة، ولهذا الغرض تسعى تركيا إلى المساهمة في إقرار السلام اعتماد على مكونات ثلاث: سياسي ، اقتصادي وثقافي.

3. **بناء علاقات مثبتة مع دول الجوار:** وتبتغي من خلال هذا إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية الخاصة، على غرار علاقتها مع الدول الغربية التي شهدت تحسنا ملحوظا منذ وصول حزب العدالة والتنمية وعلاقتها مع إسرائيل، ففي عام 2007 بقيت تركيا تتصدر قائمة الدول الإسلامية التي لها علاقة مع إسرائيل حيث شهدت نفس السنة ارتفاع نسبة التبادل التجاري بين البلدين.

– تحاول أنقرة من خلال هذه الأدوار تعزيز المصالح الأمنية، وبناء تحالفات استراتيجية جديدة، وهو ما يعني أن السياسة الخارجية التركية تتحرك وفق استراتيجية متكاملة من أجل بناء دور إقليم تستند إلى أولويات التي تحددها المتغيرات الإقليمية والدولية[1].

4. **الأهداف الاقتصادية:** تقوم بتحقق الأهداف ذات الطابع الاقتصادي، تتمثل بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على الربوع الاقتصادية المتمثلة في القروض والاستثمارات الخارجية والمساعدات والهيئات الاقتصادية والتسهيلات المالية.

وقد تميزت السياسة الخارجية التركية بفك الارتباط بين السياسة والاقتصاد لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية وهو ما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسوريا.

كما يظهر أن تركيا تستخدم الجانب الاقتصادي في علاقتها مع الدول لتحقيق التعاون ورغم كل مظاهر التباعد التي قد تبدوا في الأفق القريب أو البعيد، لكن تركيا تسعى من خلال الاقتصاد لتعزيز أهميتها وتفوقها

[1] ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2010، ص162.

في الاقتصاد وانفتاح الأسواق لاقتصادها إلا أنها أيضا تحتاج للبوابة العربية لاقتصادها والمتمثل بجارتها سوريا صاحبة أطول حدود برية معها.

- الأهداف العسكرية:

تعمل كل دولة مع الحفاظ على أمن وتكامل إقليمي الخاص بالدولة او حلفائها والمتعاونين معها، وتحاول أن تمتلك القدرات العسكرية التي تمكنها من مواجهة التهديدات أو إعاقة جهود أعداء الدولة، وترتبط قوة الدولة بالدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي والعالمي وتركز عقيدة تركيا الأمنية على إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية واستراتيجية تضمن لها موقفا أفضل تجاه مصادر التهديدات الداخلية والخارجية، إذ تهتم مؤسسة العسكر بتحقيق هذه الأهداف حيث حددت هذه الأخيرة لنفسها مجموعة من الأهداف تتمثل بالاستجابة الفعالة من التحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية[1]. والتي تقع على عاتق المؤسسة العسكرية مجموعة من المهام وأبرزها: الردع وتحليل مجال نطاق الأمن وإدارة الأزمات، وعمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة فضلا عن عمليات الحرب التقليدية.

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية:

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات لتحقيقها، والتي يصعب بدونها تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يؤكد تحقق الأهداف لفاعل دولي أخر، وحتى في تلك الحالة، فالأمر يتطلب مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الفاعل بتحمل تحقيق الهدف.

والواقع أن أهمية الأدوات السياسية الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضا كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية، ومحددا لمسار ومعالم تلك السياسة ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يقتضي باستعمالها لتحقيق أهداف السياسية الخارجية.

ورغم تعدد أدوات السياسة الخارجية إلا أن السياسة الخارجية التركية اعتمدت على مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها والتي تتمثل في:

---

[1]- جاسم لطيف السعدي، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1933-2010**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص125.

أولا: الأدوات الدبلوماسية

تشمل المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولة الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب.

وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توطين مجموعة من الموارد، وهي شبكة الشعارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.

وتولي السياسة الخارجية التركية اهتماما كبيرا لأداة الدبلوماسية التي من خلالها تسعى لعلاج المشكلات بينها وبين الآخرين، أو بين الآخرين بعضهم لبعض، وقد انتهجت تركيا مبدأ" تصفير المشكلات" مع جيرانها، والمبادرة لحل المشاكل قد تطرأ في العلاقات معها.

كذلك تنشيط الدبلوماسية في طرح المبادرات لمعالجة القضايا الإقليمية، وقد أكد "**أحمد داود أغلو**" هذا المعنى بوضوح فور توليه وزارة الخارجية في حفل التسليم، حيث تعهد بأن تكون إحدى أهم القوى الإقليمية، وأنها ستكون دولة فعل وعمل وليس دولة رد فعل، بل دولة " تستشار في كل قضايا المنطقة والعالم"[1].

ومن ملامح الدبلوماسية التركية حيث نجد تركيا قد استضافت قمة الناتو وقمة مؤتمر الإسلامي في عام 2003، فضلا عن استضافتها لمعظم المنتديات الدولية، كما أنها أصبحت عضو مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي عام 2007، وشارك تركيا في جامعة الدول العربية كضيفة على مستوى وزراء الخارجية ورؤساء الوزراء على حد سواء. كما وقعت مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خليفة اجتماع الدول جوار العراق في نوفمبر 2007[2].

[1] – أحمد داود أوغلو، (**تركيا والديناميكيات الشرق الأوسط**)، (مجلة الشرق الأوسط، العدد 112، مارس 2010، ص34.

[2] – طارق عبد الجليل، **محاضرة في ندوة بعنوان" العمق الاستراتيجي**" مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية، القاهرة، عين شمس، كلية أدب 2011/11/28.

ثانيا: الأداة الاقتصادية:

تشمل الأداة الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزع الثورة الاقتصادية للدولة، وتشمل تلك الأنشطة انتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثورة والمعاملات المالية.

مثلا إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، أدوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية.

وحسب " **رجب طيب اردوغان**" في مقابلته التي نشرتها مجلة الخليج على موقعها " أن الاقتصاد التركي النشيط بمثابة مصدر للاستقرار والرخاء، حيث بلغ الناتج المحلي لإجمال السنوي لتركيا 800 مليار دولار، وهو الأمر الذي جعل من تركيا دولة صاحبة سادس أضخم اقتصاد في أوربا وصحابة المرتبة السابعة عشر على مستوى العالم بعدما كانت تركيا واحد من أقل بلدان العالم تأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية، في ظل التجارة الخارجية المتنامية والنظام المصرفي القوى، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتسم بالتنوع وتتمتع بالازدهار[1].

ثالثا: الأداة الإعلامية:

تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين وتشتمل مجموعة من الأدوات الدعائية والثقافية وتنصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير رسمية في الوحدات الدولية الأخرى، فالأداة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معين، أما الأدوات الثقافية فإنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على وحدات الدولية الأخرى، ومن أمثلتها إقامة المعروض الثقافية في الخارج ونشر تعليم القومية في الخارج وغيرها.

رغم أن تركيا تستخدم الإعلام للتأثير على الوضع الداخلي أكثر من تركيزها فيه على التأثير الخارجي، إذ أنها أصبحت تستخدم هذه الأداة بصورة أكثر من السابق لخدمة سياستها الخارجية ولأجل ذلك أطلقت مؤخرا قناة تركية ناطقة باللغة العربية وهي قناة TRT7 تابعة للحكومة التركية وعندما افتتحتها ثم توجيه دعوة لرؤساء الدول لحضور حفل افتتاح القناة الجديدة في الاشارة إلى أهمية القناة وأهمية المنطقة العربية بالنسبة للدولة التركية.

[1] أحمد السعيد، **التيارات القومية و الدينية في تركيا المعاصرة**، القاهرة: دار المعرفة، 2002، ص 74.

وكان ذلك مؤشرا على التغيير الحاصل في تركيا في التوجيه الإعلام المختلف الذي انتهج حث أكد نائب رئيس الوزراء التركي على أهمية و دور وسائل الإعلام في ترسيخ ودعم العلاقات الثنائية سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

رابعا: الأداة العسكرية:

هي مجموعة من المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولة الأخرى، وتشتمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها، وتدريبها، وتوزيعها واستعمال او التهديد باستعمال القوة والغزو المسلح، والتهديد بالأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة، عقد المخالفات العسكرية...الخ.

وتتفوق تركيا بتفوق واضح في قدراتها العسكرية مقاسة بعدد قواتها وحجم الانفاق العسكري حيث زاد حجم الإنفاق العسكري التركي من 08 مليار دولار عام 2002 إلى 11.6 مليار دولار في عام 2007.

خامسا: توظيف المنظمات الدولية:

أدركت أهمية ودور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي. وإذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصبا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، ويرى أحمد داود أغلو وزيرا الخارجية في كتابه العمق الاستراتيجي أن تركيا تهتم بعلاقاتها مع جميع المنظمات الدولة الهامة مثل حلف الشمال الأطلسي، الاتحاد الأوروبي، منظمة المؤتمر الإسلامي وعليها أن تستفيد من المنظمات التي ظهرت بعد الحرب الباردة مثل منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود، ومجموعة الدول الثمانية، ومجموعة الدول العشرين[1].

وهذا ما يؤكد أن تركيا حريصة على أن يكون لها دور حيويا في هذه المناطق الدولية والإقليمية التي من خلالها تتمكن من لعب دور فعال في السياسة الخارجية وعليه يمكن القول أن لكل سياسة خارجية لدولة ما هدف تود تحقيقه وتستخدم أدوات متنوعة لتحقيقها، وتركيا شأنها شأن أي دولة من حيث سياستها

[1] أحمد السعيد، **المرجع نفسه** ،ص 76,

الخارجية، تستخدم أدوات متنوعة لتحقيقها حيث يمكن استخدام هذه الأدوات أو تستخدم أكثر من أداة لتحقيق هذه الأهداف.

يمكن القول أن تركيا تمتلك مجموعة من المقومات سواء جيوسياسة استراتيجية خصوصا موقعها الجغرافي، قدراتها الاقتصادية والعسكرية يمكنها أن تكون قوة صاعدة هذه الأخيرة تسمح لها بلعب دورا إقليمي فعال كما يمكنها من أن تكون طرف مؤثر في السياسة الدولية من خلال تطور مضطرد في معدل النمو الاقتصادي مما يسمح لها تسلم مراتب القوة في النظام الدولي مما يجلها ترسم سياسة بما يتلاءم مع قوتها، كما أن التحولات الجذرية للسياسة الداخلية بعد فترة الحرب الباردة ساهم في بلورة سياسة خارجية جديدة خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002، حيث يحمل الحزب مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية، وتقوم السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى يومنا هذا على أسس ومرتكزات أبرزها تلك المرتكزات التي أتى بها وزير الخارجية المنظر السياسي" أحمد داود أغلو" في كتابه العمق الاستراتيجي[1].

[1] سمير ذبيان ستيبان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع،ط1 ،2012، ص 131.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار الخارجي:

عرفت الجمهورية التركية في تاريخها ثلاثة دساتير هي دستور 1924 و1961 و1982، عنيت بصياغة الأطر القانونية الناظمة لعملية صنع القرار في الدولة، وتحديد العلاقة بين مختلف مؤسساتها. ويبقى دستور سنة 1924 وما طرأ عليه من تعديلات في مرحلة أتاتورك أي في الفترة الممتدة بين (1924-1938) هو ما حدد الخطوط العريضة للنظام التركي والتي لا زالت مستمرة حتى الآن، بل يعتبر دستور 1982 الذي جاء بعد انقلاب عسكري انتكاسة لمسار التحول الديمقراطي في تركيا.

والجدل الدائر في البلاد حول الدستور هو الأهم لأنه يحاول وضع قطيعة نسبية مع تلك الخطوط بمحاولة الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وهذا أحد محاور النضال الرئيسية لحزب العدالة والتنمية الذي يحكم البلاد منذ سنة 2002، إذ يهدف إلى كتابة دستور جديد مختلف جذريا عن الدستور السابق. مع العلم أنه خلال العشرة سنوات من تولي العدالة والتنمية السلطة عدلت بعض مواد الدستور، ولكنها تبقى دون طموحات الحزب الذي لم يستطيع حتى الآن تجاوز الخطوط الكمالية كليا.

وتتمثل أهم خطوط دستور 1924 في خطين رئيسيين أولهما إسناد السلطة بدرجة أكبر إلى المجلس الوطني الكبير والثاني مبادئ أتاتورك الستة.

فقد انحصرت سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في المجلس الكبير[1]. واعتمد كمال أتاتورك على نظام الحزب الواحد بتأسيسه حزب الشعب الجمهوري.

وجمع في نظامه بين رئاستي الجمهورية والحزب وقيادة الجيش وأسند لعصمت أنونو رئاسة مجلس الوزراء.

---

[1]- هو الجمعية الوطنية الكبرى، وتتولى بنفسها التشريع، ويوكل لبعض أعضائها القيام بالسلطة التنفيذية بمجلس وكلاء (وزراء) يختارهم رئيس الجمهورية، وتعهد الجمعية بالسلطة القضائية للمحاكم، ولها – أي الجمعية- حق الإشراف الدائم على الحكومة واسقاطها، ولأن رئيس الجمهورية من أعضاء الجمعية فإن مدته في منصبه موقوته بمدة الجمعية، ومن الجائز إعادة انتخابه بلا تحديد لعدة مرات، وإذا خلا منصبه بالموت أو الاستعفاء تولى رئيس الجمعية رئاسة الجمهورية بالنيابة،

تماني شوقي عبد الرحمن، **نشأة دولة تركيا الحدثة 1918–1938م**،ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2011، ص283.

لذا في الواقع أصبحت السلطة التنفيذية مسيطرة على المجلس، وبذلك كانت مراقبة السلطة التنفيذية والسياسة الخارجية شيئا رمزيا، فنظريا التركيز على السلطة التشريعية ولكن عمليا السلطة التنفيذية تجاوزت صلاحياتها[1].

واستكمل ذلك بمصادقة المجلس على المبادئ الستة التي أقرها الحزب في مؤتمره الثالث وهي: الجمهورية – الوطنية– الشعبية– الدولية– العلمانية– الثورية– التي عبرت عن جوهر الفلسفة الكمالية السياسة والاجتماعية.

وقد وضع ممثلو الجيش إلى جانب الأحزاب السياسية وثائق ضمت سبعة مبادئ قبيل انتخابات 1961 يبدوا بوضوح تأثير الجيش فيها، والحدود التي رسمها للسياسيين والسقف الذي وضعه لصراعاتهم، أهمها احترام مبادئ أتاتورك الأساسية احتراما كليا. وهكذا أيضا نجد دستور 1982 يقر الأخذ بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة، ينظم اختصاصات السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية، والقضائية في ما بينها، وينص على تبني المبادئ الأتاتوركية[2].

رغم أنه قام بتعطيل الحياة السياسية بشكل شبه كامل بمنعه السياسيين من مزاولة النشاط الساسي لمدة عشرة سنوات، ولكنه لم يتجاوز مبادئ النظام البرلماني، وإنما حاول إيجاد مؤسسات أخرى يمارس من خلالها نفوذه في السلطة من جهة، ومن جهة أخرى تأسيس حزب سياسي يعبر عن توجهات المؤسسة العسكرية، وهو ما سنفضله في المطالب التالية.

1) المؤسسات الرسمية

– السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء)

دور السلطة التنفيذية في صنع القرار التركي يظهر من خلال مؤسستين هما مؤسسة رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ونظرا لأن النظام التركي نظام برلماني فإن سلطات رئيس الجمهورية تبقى محدودة مقارنة برئيس الوزراء، ولكن آليات صنع القرار لا تتوقف عند الحدود الدستورية وتتجاوزها لاعتبارات أخرى.

ووفقا للدستور فإن صلاحيات رئيس الجمهورية الخارجية تتمثل فيما يلي.

---

[1]– أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، عمان: دار زهران لنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص203.

[2]– حنا عزو بهنان، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، بيروت: مركز الدراسات الإقليمية، 2009، ص14.

1. الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدى تركيا.

2. التصديق على الاتفاقيات الدولية، حيث منحت المادة 95 لرئيس الجمهورية حق عقد المعاهدات شرط أن لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد موافقة المجلس الوطني عليها، وأستثني من ذلك الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والفنية التي لا تتجاوز مدتها السنة، ولا تمس حق الأفراد او حق الملكية للمقيمين منهم في الخارج،ولا يترتب بموجبها أية التزامات مالية على الدولة.

3. تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة على المجلس الوطني، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات، وتعين رئيس الأركان الامة وفق المادة (110)، ولكنها قيدت هذا الحق بالنص على أن " القيادة العليا جزء لا ينفصل عن المجلس الوطني الكبير ويمثلها رئيس الجمهورية، في حين فرق الدستور طبق للمادة (66) بين الحرب الدفاعية والتي تدخلها تركيا بموجب المعاهدات الدفاعية من اختصاص رئيس الجمهورية، والحرب الهجومية من اختصاص المجلس الوطني، في حين أناطت المادة (111) رئاسة مجلس الأمن القومي التركي لرئيس الوزراء.

4. دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسته.

أما مجلس الوزراء فهو المعني بصنع السياستين الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها، ومن بين اختصاصاته في المجال الخارجي ما يلي(.

1. يتمتع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية بسلطة قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان.

2. السلطة التنظيمية في المجالات الاقتصادية والمالية، كاتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمركية في مجال التجارة الخارجية[1].

3. اختصاص مجلس الوزراء في مجال الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع والحرب، كما يقترح على رئيس الجمهورية تعيين رئيس الأركان العامة، ويرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها.

ونظرا لكون رئيس الوزراء هو المسؤول أمام البرلمان وليس رئيس الجمهورية كما تقتضيه طبيعة النظام البرلماني.

[1] أحمد نوري المنعم, **المرجع نفسه**، ص 104.

فإن القرار الداخلي والخارجي يفترض نظريا أنه يبدأ رئيس الحكومة، ولكن عمليا لا تعكس مجريات الحياة السياسية ذلك، إذ أن الآليات التي تحكم العملية السياسية تجعل من القانون مجرد أداة يوظفها أطراف العملية لإدارة تنازع الصلاحيات فقط.

وتأسيسها على هذا فإن دور وأهمية رئيس الجمهورية في صنع القرار سواء الداخلي أو الخارجي لا يتوقف عند الصلاحيات التي يمنحها إياه الدستور، فبعض رؤساء الجمهورية التركية مارسوا اختصاصات فعلية أوسع نطاقا من اختصاصاتهم الدستورية واعتمدت ذلك بالدرجة الأساس على[1]:

أ- **شخصية الرئيس:** وتشمل صفاته الشخصية والنفسية والسلوكية، فضلا عن أصوله وانتماءاته الاجتماعية والمهنية.

ب- **خبرات القائد السياسة:** مثل زعامته لحزب سياسي [2]، أو سبق أن تولى رئاسة الحكومة.

ت- **طموح الرئيس:** بمعنى انطلاقه من السياستين الداخلية والخارجية في تصوره مشروع معين ل(النهضة القومية)، وتمتعه بدعم قوى وجماعات مؤثرة داخلية وخارجية لتلك السياسة.

كما تلعب النخبة الوزارية –الحكومية ممثلة في رئيس الوزراء ونائبه وبعض الوزراء ممن يستمدون أهميتهم من أهمية مناصبهم الوزارية أو تاريخهم ووزنهم السياسي والحزبي، أو من كلا المصدرين معا دورا في صنع السياسة الخارجية و منافسة الرئيس، مثل إردال أينونو في حكومة ديميريل وتشيللر، وكذلك بولنت أجاويد في حكومة يلماز الائتلافية الثانية، وفي هذا الإطار فإن دور رؤساء الجمهورية اختلف من رئيس لآخر، وبعد كمال أتاتورك فإن الرئيسين تورغت أوزال (1983-1993) وسليمان ديميريل(1993-2000) يعدان من أكثر الرؤساء تأثير في السياسة الداخلية والخارجية التركية.

فعلى الصعيد الداخلي قام **أوزال** بإلغاء قرار المحكمة الدستوري بمنع الطالبات المحجبات من دخول الجامعة وأعاد المفصولات منهن. وهذا قرار في دولة متطرفة في علمانيتها ليس بالهين، وتسبب في انقسامات

---

[1]- جلال عبد الله معوض، **صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية، التركية**، ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998، ص21.

[2]- ينص الدستور على أن انتخاب رئيس الجمهورية من طرف أعضاء البرلمان وفي الغالب يكون ينتمي للحزب الذي حاز على أكبر عدد من المقاعد، وفي نفس الوقت على الرئيس قطع صلته بالحزب، غير أن الممارسة الواقعية تكشف عن عدم قطع الصلة بشكل تام، حيث تستمر العلاقة بين الطرفين وتتجلى في دور الوزراء في مجلس الوزراء وعلاقتهم بالرئيس خاصة في الحكومات الائتلافية على غرار حكومة تشيللر سنة 1993.

داخل حزب الوطن الأم، وصراعه مع **مسعود يلماز** الذي كان معارضا لحكومة ديميريل حينما كان **يلماز** رئيس الحزب.

أما بالنسبة لدور أوزال في صنع القرارات الخارجية في تركيا فإنه تمثل بدوره المهيمن في صنع القرارات فيما يتعلق بأزمة الخليج الثانية (1990-1991)، وقراراته المؤيدة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق والتي من أهمها.

أولا: تأييد العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق إثر اجتياحه للكويت، والتي أقرتها هيئة الأمم المتحدة.

ثانيا: غلق خط أنابيب النفط من كركوك إلى ميناء يومورتاليك التركي على البحر الأبيض المتوسط.

ثالثا: إرسال قوات عسكرية تركية إلى منطقة الخليج العربي في سبتمبر 1990.

رابعا: السماح للقوات الأجنبية باتخاذ قواعد لها على الأراضي التركية في السنة نفسها.

خامسا: دفع البرلمان إلى إقرار قانون توسيع الصلاحيات الحربية في جانفي 1991[1].

وتسببت موافقه أيضا في استقالة العديد من المسؤولين مثل وزير الخارجية **على بورز**، **وصفاء غيراي**، ورئيس أركان الجيش **نجيب تورمتاري** في 1990، إلى جانب استياء كبير من الرأي العام وحتى من قبل أعضاء حزبه (الوطن الأم) المحافظين، وكذلك الأحزاب المعارضة، منها الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري وحزب الاشتراكي الشعبي وحزب الرفاه

ومعارضة ديميريل لأوزال تعكس قوته ونفوذه في النظام الذي استمر بعد خلافته لأوزال في رئاسة الجمهورية. ورغم أنه كان ضحية لتجاوز الرئيس صلاحياته إلا أنه مارس نفس السلوكيات ضد رؤساء الوزراء، ، ثم ساهم بعدها في الإطاحة بحكومته عندما قدم الأخير استقالته في 1997/06/18 على أساس أن تخلفه في رئاستها **تشيللر** كما نص عليه اتفاق تشكيل الحكومة بين الطريفين سابقا، غير أن ديميريل كلف مسعود يلماز بتشكيل الحكومة الجديدة.

وقلبها لم يقم بخطوات معاكسة جذريا لسياسات أوزال السابقة والتي كان يعارضه فيها، ولكنه من جهة أخرى خفف منها بمعارضته العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، ومطالبته برفع الخطر المفروض

[1] - هاينتس كرامر، ، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2001، ص207.

عليه بسبب الآثار السلبية التي لحقت بالاقتصاد التركي جراء تلك العقوبات وتوقف إمداد النفط عبر خط كركوك، يومور تاليك، في 07 ماي.

هذا الصراع والتنافس والدور الذي يتجاوز الصلاحيات الدستورية المخولة للرؤساء لا يتوقف ومستمر، وإن كان بمستويات مختلفة، فالرئيس أحمد نجدت سيزار خليفة ديميرل أيضا وقعت بينه وبين أعضاء الحكومة مشادة كلامية في 19 فيفري 2001 في اجتماع مجلس الأمن القومي لتبدأ بعدها أسوأ أزمة توصف بـ" الأربعاء الأسود [1].

أما بالنسبة لرؤساء الوزراء خاصة في الحكومات الائتلافية وهي كثيرة جدا في تاريخ تركيا وكانت من أسباب الانقلابات العسكرية فيجري تقسيم الحقائب الوزارية على أساس تفاوضي. اللافت أن تولى نائب رئيس الوزراء حقيبة وزارة الخارجية، ومن النماذج البارزة على ذلك أنه خلال حكومة الائتلاف بين تشيللر وأربكان حاول إيجاد نوع من التقسيم على أساس الخلفية الأيديولوجية حيث تولت نائبة رئيس الوزراء مسألة الاهتمام بالعلاقات مع أوروبا والحلفاء الغربيين، في حين حاول رئيس الوزراء إرساء العناصر الأولى لما يمكن اعتبارها سياسة خارجية أكثر إسلامية.

غير أن مبادرات الأخيرة مع كل من إيران وليبيا أثارت موجة كثيفة من الانتقاد لدى الرأي العام ومؤسسة السياسة الخارجية.

– السلطة التشريعية

تتمثل السلطة التشريعية في تركيا في المجلس الوطني التركي الكبير[2]. الذي احتفظ بصلاحياته الواسعة رغم الانقلابات العسكرية الثلاث التي عرفتها تركيا أو المحاولات الفاشلة إلا أن العسكر لم يتجاوز هذا الأساس، وحاول دائما العودة لحكم البرلمان باعتباره الممثل عن الأمة وتتمثل أهم صلاحياته بالمجال الخارجي كما ينص

---

[1]– حسين بسلي وعمر أوباي، ، **رجب طيب أردودغان قصة زعيم**،(تر: طارق عبد الجليل) ط1،: دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا، 2012، ص343.

[2]– عند تأسيسه كان المجلس يتألف من 380 مبعوثا (عضوا) موزعين على الشكل التالي: 115 موظفا، 61 عالما إسلاميا ، 51 عسكريا46 مزارعا، 37 تاجرا، 29 محاميا، 15 طبيبا، 08 شيوخ، 06 صحفيين، 5 آغوات، 05 رؤساء عشائر، ومهندسين اثنين، ولقد تم اختيارهم من قبل الهيئة التمثيلية التي تضم خليطا من المدنيين، وهو الولاة ورؤساء البلديات، والزعماء الذين أيدوا الانقلاب ووقفوا إلى جانبه، بالإضافة إلى قادة الوحدات العسكرية وزعماء هيئة الدفاع عن الحقوق، وهنا يبرز دور المؤسسة العسكرية السياسي. أنظر: محمد طه الجاسر، **تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، ط1، دمشق، دار الفكر، 2002، ص197-198.

عليه دستور 1982 الذي مازال معمول به حاليا مع التعديلات التي أدخلت عليه في أعوام 1987- 1993- 1995في:

1. إعلان الحرب.

2. التصديق على الاتفاقيات الدولية.

3. طبقا للمادة 177 فإن القيادة العليا للجيش هي جزء من المجلس الوطني الكبير (البرلمان) ويمثلها رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء مسؤول أمام المجلس الوطني الكبير عن الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع عن البلد.

4. يمكن إشراك مجموعة من الأحزاب السياسية في البرلمان في الزيارات الخارجية لرئيس الدولة ورئيس مجلس والوزراء، وذلك بناء على قرار صادر من طرف الجمعية العامة في الممارسة العملية.

وخارج الإطار القانوني هذا الذي يحدد صلاحيات المجلس الوطني يمكن رصد أشكال أخرى يؤثر فيها البرلمان على صنع القرار من خلال انتخاب الرئيس من عدمه، نظرا لتحفظ أعضاء البرلمان عن المرشح لاعتبارات قد تتعلق بالموقف من رؤيته السياسية وتوجهاته الأيديولوجية، ناهيك عن الصراعات الحزبية، فعلى سبيل المثال عقب انقلاب سنة 1971 اتحد حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وانتخبا فخري كورتوروك رئيسا للجمهورية على الرغم من الضغوط التي مارسها العسكريون الذين كانوا يريدون رئيس أركان الجيش وهو أحد المشاركين في اصدار البيان العسكري للانقلاب الذي استقال سنة 1973 انتهت ولاية الرئيس فخري كوركورك، ولم يتمكن البرلمان طوال خمسة أشهر من انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ما شكل مأزقا دستوريا وسابقة خطيرة لا مثيل لها من تاريخ تركيا الحديث.

والوجه الآخر لتأثير السلطة التشريعية في العملية السياسية يتمثل في المساءلات وغيرها من أشكال النشاط البرلماني التي يتجلى دور البرلمان فيها كالتكتلات البرلمانية لسحب الثقة من الحكومة أو تشكيل حكومات أخرى، كقيام نواب الأحزاب اليمينية واليسارية والعلمانية الممثلة البرلمان في أكتوبر 1996 بمحاولة حجب الثقة عن حكومة أربكان بتقديم مذكرة لتوجيه اللوم إليها إثر زيارة أربكان لليبيا[1].

[1] – جلال عبد الله معوض، **مرجع سابق**، ص78.

وبعد الإطاحة بها في 1997/06/29 تشكلت الحكومة التالية بتكتل كل من حزب اليسار الديمقراطي والوطن الأم وتركيا الديمقراطية.

واللعبة الديمقراطية تسمح للبرلمان بالتأثير أيضا على عمليات صنع القرار في المناسبات الانتخابية على غرار ما حصل عام 2000 في انتخابات رئاسة الجمهورية التي ثأر فيها البرلمان من الرئيس سليمان ديميريل المدعوم من قبل المؤسسة العسكرية وحكومة بولنت أجاويد، فكان سقوطه في الإنتخابات التي جرت في أفريل هزيمة له ولأجاويد وانتصار للبرلمان والديمقراطية، بعد فشل مشروع تعديل الدستور لأجل ترشح سليمان ديميريل

كما أن التدخل العسكري الخارجي في إطار حلف الأطلسي (Nato)، او المشاركة في المهام الدولية للأمم المتحدة، لابد أن تكون بعد موافقة البرلمان، ومن النماذج على سبيل المثال لا الحصر، قيام البرلمان التركي في ديسمبر 1992 بإعطاء الحكومة تفويض لنشر قوات تركية، ليس فقط في إطار عملية حفظ السلام في الصومال بقيادة الأمم المتحدة، بل وإرسال مثل هذه القوات إلى البوسنة إذا ما أقدم مجلس الأمن الدولي على إعتماد التفويض باتخاذ تدابير دولية.

واتخذ البرلمان في الثامن جوان 1995 قرارا عبر فيه عن الامل في أن تمتنع الحكومة اليونانية عن توسع المياه الإقليمية ولكنه في نفس الوقت أعطى حكومة الجمهورية التركية جميع السلطات الضرورية، بما فيها التدابير العسكرية لحماية المصالح التركية الحيوية، والدفاع عنها في حال حصول مثل هذا التوسيع. وقرار إرسال القوات التركية الى كوسوفو في الثامن من أكتوبر عام 1998، لم يتم إلا بعدما استخرجت الحكومة تخويل من البرلمان باستخدام القوة العسكرية في إطار مهمات الناتو والقوات المتعددة الجنسيات[1]، وبعد هذا القرار مباشرة، شاركت المقاتلات التركية في العمليات الجوية في مناطق يوغسلافيا السابقة والتي نظمها حلف الناتو، رغم عدم صدور أي قرار من مجلس الامن للتدخل في كوسوفو في تلك المرحلة الزمنية.

وحدد مجلس الأمة التركي تخويله للقوات البحرية فقط دون غيرها من القوات العسكرية المشاركة في القوة العسكرية التي تم إرسالها إلى الصومال، في فيفري سنة 2009، وهكذا كان الأمر في لبنان، فقد حدد مشاركة القوات التركية في الخامس من مارس عام 2006 بالقوة البحرية اللازمة، وتأمين النقل الجوي للدول

[1] هاينتس كرامر، ، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، مرجع سابق، ص 79.

المتحالفة والصديقة وتدريب الجش اللبناني، وقوة إسناد وحماية يتم تحديد حدودها وعددها من قبل الحكومة[1].

كما يجب عدم إغفال أيضا جوانب تتعلق بعلاقة الرئيس والحكومة بالبرلمان، ولكن هذا لا ينفي وجود على الأقل حد أدنى من العمل المؤسساتي يلتمس خاصة في مرحلة ما بعد الثمانينيات على عكس المرحلة التي سبقتها حيث إتخذت العديد من القرارات دون أحذ موافقة المجلس الوطني التركي الكبير، وأبرز دليل على ذلك إرسال فرقة عسكرية تركية إلى كوريا سنة 1950، وعملية قصف القواعد القبرية سنة 1964 من قبل القوات، ويعزي السبب في ذلك أن الأشخاص الذين كانوا على رأس السلطة التنفيذية كانوا أيضا قابضين على الحزب الممثل في المجلس الوطني والذي كان يتمتع بأغلبية، وعليه لم تظهر أي معارضة في المجلس في مسائل السياسة الخارجية، إذ كانت المعاهدات يصادق عليها بالإجماع. وهذا الوضع كان سابقا وسيستمر لا حقا كما نفصله في المطالب التالية.

- المؤسسة العسكرية

ظل موقع المؤسسة العسكرية التركية في النظام السياسي ودورها في الحياة السياسية إلى وقت قريب حتى وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة او حتى ترشيح تركيا للانضمام للإتحاد الاوروبي بتعبير أدق لا يختلف في كثير من أوجهه عن نظيراتها في عديد دول العالم الثالث.

ولعل نشأت الجمهورية التركية في أحضان المؤسسة العسكرية تعكس مدى تأثير هذه المؤسسة على الحياة السياسية بشكل مباشر من خلال الصلاحيات التي يخولها لها الدستور، أو غير المباشر من خلال ممارسة الضغوط على هذا الطرف أو ذاك، وحتى الدخول في العملية السياسية بالترشح لرئاسة الجمهورية او تأسيس أحزاب، وإصدار البيانات بين الفينة والأخرى التي تحمل الكثير من الرسائل الضمنية والصريحة أحيانا، مع الإشارة إلى ان الصلاحيات التي خولها لها الدستور كان العسكر أنفسهم من وضعها على مقاسهم.

وقد حاول أتاتورك تحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية، ولكنه في نفس الوقت أسندا لها مسؤولية حماية أسس النظام ومبادئه وفتح لها المجال لفعل ذلك، ومع ان المؤسسة العسكرية التركية كانت ضد

[1]- برهان كوروغلطو، **تركيا والثورة الليبية الدبلوماسية أولا**، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/05/01 ، على الرابط:
http:// studies.aljazeera.net/reports/2011/201172113495578376.htm .10:23، 2016/02/23

أساليب النظام او الأحزاب أو الاشخاص، وليس ضد الثوابت والمبادئ والمصالح والتوجهات[1]. إلا أنه من خلال تتبع الانقلابات التي شهدتها تركيا نلحظ ذلك التناقص الذي وقعت فيه المؤسسة العسكرية في الطريقة الأنسب لتطبيق وصية أتاتورك، والتي لم تخلو من مصالح شخصية على غراره أيضا، ناهيك عن حمولتها الأيديولوجية.

ففي انقلاب 1960 كان العسكر يرى أن دوره يكمن في الحد من ممارسات رئيس الوزراء عدنان مندريس الذي تطاول على المؤسسة العسكرية وزج بها في الخلافات السياسية ووظفها لخدمة ملحته ومصلحة حزبه، لذلك عهد قادة الانقلاب إلى أساتذة الجامعات صياغة الدستور الجديد في حين عارض تيار منهم عرف بمجموعة الأربعة عشر ذلك القرار وحاول الإستمرار في السلطة [2].

ونفس الشيء بالنسبة لانقلاب 1971، الذي جاء بعد حالة عدم الاستقرار التي عرفتها البلاد جراء الاضطرابات العمالية ففي 12 مارس 1971 وجهت قيادة الجيش تحذيرا شديد اللهجة **لسليمان ديميريل** باعتباره رئيس الحكومة، طالبت فيه إعادة الهدوء والنظام إلى البلاد و إجراء إصلاحات إقتصادية واجتماعية، سريعة من اجل القضاء على أسباب التذمر والفوضى، وإلا فان الجيش سيتسلم مقاليد الحكم من جديد، إلا ان ديميريل رفض الإنذار وفضل عليه الاستقالة من الحكومة، فما كان من الجيش إلا ان فرض الأحكام العرفية في جميع المدن التركية الكبرى، وسيطر على السلطة، وتشكلت وزارة تكنوقراطية، أيدها حزب العدالة والجناح اليميني من حزب الشعب الجمهوري، وقد شن العسكر حملة ضد اليسار لإقصائه من الحياة السياسية باعتباره المسؤول على ما جرى في البلاد بحل حزب العمال التركي، ومنظمات يسارية مؤثرة أخرى وسجنت شخصيات يسارية بارزة من صحفيين وكتاب، كما أجرى سنة 1971 تعديل على دستور 1961

---

[1]- يار الجميل، **العرب والاتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص337.

[2]- رأى قادة انقلاب سنة 1960 في ممارسات الحزب الديمقراطي انها ضد المثل الكمالية التي كانوا متشبعين بها لذلك كان هدفهم يتوقف عند توقيف الخطر الماحق بما أرساه كمال أتتورك ولك تكن لديهم رؤية واضحة لمرحلة ما بعد الإنقلاب قد تجلى ذلك في الخلاف الذي جرى بينهم لا حقا وبروز مجموعة الأربعة عشر بزعامة العقيد ألب أرسلان توركيش التي كانت تود الاستمرار في السلطة لفترة أربع سنوات في حين كان قائد الانقلاب الجنرال جمال حورسيل يود تسليم السلطة للمدنيين في أقرب وقت كما نص عليه البيان الاول للانقلاب ثم تكليف أساتذة القانون بوضع دستور جديد كان الأكثر ديمقراطية.

أقره البرلمان، بناء على ضغط مكشوف من العسكريين مثل السماح بإقامة محاكم أمن الدولة في حالة الطوارئ والسماح بإشراف الدولة على الجامعات.

أما انقلاب 1980 فيمكن وصف قادته أنهم مجموعة الأربعة عشر الجيدة لانهم طبقوا تصورها بل وأكثر من ذلك صياغتهم دستور غير ديمقراطي – حتى أن **آلب أرسلان** كان يشتكي من كونه في السجن في حين أفكاره في السلطة [1]، فدستور 1982 هو أكثر الدساتير عسكرة للمجتمع وإخضاعا له ولكافة مؤسسات الدولة تحت وصاية المؤسسة العسكرية ورقابتها، ومن ثمة عزز من نفوذها في الحياة السياسية والاجتماعية، ونظرا لاستقلال رئيس هيئة الأركان العامة الكامل عن وزارة الدفاع مما يمكنه من إعتماد برنامج سياسي يخصه يمكن اعتبار هيئة الأركان العامة ليس فقط مؤسسة عسكرية محترفة بل ركنا أساسيا من أركان النظام السياسي.

وفي الشأن الداخلي أيضا للجيش نفوذ كبير في محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية الناشئة عن حالة الطوارئ، وذلك من خلال القضاة العسكريين الذين يشكلون رغم استقلاليتهم جزءا من التسلسل الهرمي العسكري، ويتأثرون باعتبارات لا علاقة لها بالقضاء والحقوق، وقد اصدرت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية سنة 1998 حكما قالت فيه أن المحاكمات الجارية أمام محاكم امن الدولة والأحكام الصادرة عنها ليست منسجمة مع المواثيق الأوربية.

وينطلق الجيش في المقام الأول من اعتبارات تدعيم قدرات تركيا على صعيدي الردع والدفاع في مواجهة أية فعاليات عسكرية عدائية محتملة من جانب دول مجاورة، فضلا عن محاربة تهديدات فعلية تتعرض لها وحدة البلاد السياسية والإقليمية ووفق المادة 35 من الدستور فإن صلاحيات المؤسسة العسكرية تتمثل في منحها حق التدخل لحماية الامن القومي، وتنص على ان القوات المسلحة مسؤولة عن الحفاظ على الأمن القومي التركي خارجيا وداخليا، ولهذا لا يعتبر أقطابها أي تدخل عسكري انقلابا بل تدخلا دستوريا لحماية الامن القومي، ويستخدم الجيش هذه المادة كأساس قانوني للقيام بانقلاب عسكري في حال تعرض الجمهورية او الديمقراطية للخطر .

[1] – حميد بوزرسلان، حسين عمر، **تاريخ تركيا المعاصرة**، ، أبوظبي: المركز الثقافي العربي،ط1، 2009، ص 96.

هذا فيما يتعلق بالشق الدستوري أما في الشق السياسي فإن أهمية المؤسسة العسكرية تأتي من تنظيمها الداخلي المحكم وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها بشان دورها والاهداف العليا للدولة، وبذلك فهي تشبه غلى حد ما المؤسسة البابوية، من حيث اختيار وإفراز وانتقاء العناصر القيادية، والتجدد من داخلها وليس من خارجها إذ أنها تضع الترشيحات لتولي المناصب القيادية فيها ولا يستطيع رئيس الجمهورية الاختيار من خارج هذه الترشيحات[1]. كما أن نشأت الدولة التركية الحديثة التي ترافقت مع عملية تحرر قائدها كمال أتاتورك، ثم لا حقا قربها من الإتحاد السوفياتي وما مثله من تهديدات، لإضافة إلى المخاوف من انفصال الإقليم الكردي كل هذه العوامل جعلت من المسألة العسكرية والأمنية ذات أولوية قصوى مما ساهم في نفوذ الجيش في السياسة الخارجية التركية في مقابل عدم وجود تأثير قوي للبرلمان والحكومة التي كانت توصف بـ " حكومة الأطراف".

ونظرا لتداخل أدوار العسكر وتغلغلهم في الحياة السياسية فقد يكون دوره على الصعيد الداخلي أكثر تعبيرا عن دوره على الصعيد الخارجي، ومن مظاهر هذا الدور أنه لم يبتعد كثيرا الجنرالات عن رئاسة الجمهورية، بداية مع أتاتورك وخلفه عصمت انونو، وجمال جورسيل، وجودت صوناي وكنعان ايفرلان، وبعض رؤساء الجمهورية المدنيين كانوا مدعومين من المؤسسة العسكرية وهم مؤيدين لها، وفي حالات عدم وجود مثل هذه العلاقة فإن المؤسسة كانت تضغط من خلال مجلس الأمن الوطني.

وبعد انقلاب 1980 عمل الجنرالات على القضاء على الأحزاب التي تتحكم بالحكومات الائتلافية في مقدمتها حزب السلامة الوطني بقيادة أربكان وحزب الحركة القومية الفاشي، وأحزاب اليسار.

وبسبب رفض الأميرال **بولنت أولوزو** ترأس حزب(يمين الوسط) او الحزب الحكومي كما كان يرغب العسكريون، فقد اتفقوا على الجنرال **تورغوت سونالب**، المعروف بأنه وثيق الصلة بالجنرال **نيكديت أوروج**، لتشكيل حزب يمين الوسط، أو الحزب الحكومي، فخاض تورغوت الانتخابات بحزب الديمقراطية القومين وفي الحملة الانتخابية وصل الأمر بالجنرال كنعان ايفن إلى درجة أن دعا الشعب التركي أن يصوت في انتخابات 1983 لصالح إدارة توال مجلس الآمن القومي وهو حزب توغوت سونالب.

[1]- جلال عبد الله معوض، **مرجع سابق**، ص117.

هذا السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية بعد الانقلاب يعكس من جهة على الأقل حد أدنى من احترام الأسس الديمقراطية حيث حاول أن يعطي شرعية لأعماله ويعززها من خلال الانتخابات بدل الاستمرار في فرض القوانين وتكييفها لصالحه مما قد ينتهي إلى نتائج عكسية.

ويبدو من خلال قرار العسكر منع الزعماء السياسيين سنة 1980 من مزاولة نشاط سياسي خلال عشرة سنوات ان الهدف منه كان ابعاد كل ما من شانه التشويش على برنامجهم وتثبيت رؤيتهم وتجسيدها الذي لا بد له من استقرار سياسي لم تمنحه الاحزاب السياسية خلال فترة السبعينات.

كما لعبت المؤسسة العسكرية سنة 1996 دورا محوريا" من خلف الستار" في إغلاق الطريق أمام وصول حزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي إلى الحكم، وفي إيجاد مخرج مؤقت من اللازمة القائمة عبر تشجيع حزبي مسعود يلماز وتانسو تشيللر(الوطن، الأم، والطريق الصحيح على التوالي) لتشكيل الحكومة[1].

- مجلس الأمن القومي التركي

تأسس هذا المجلس بموجب دستور 1961 وهو يتكون من رئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الافرع الرئيسية للقوات المسلحة، والقائد العام لقوات الأمن، ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقا لجدول أعماله.

وتنعقد إجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول، ويختص بتقديم توصيات حول شؤون الأمن القومي للدولة إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الإهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي. وتنص المادة 118 من الدستور على ان مجلس الأمن القومي مسؤول عن رسم سياسة الأمن القومي للدولة وحماية وحدة البلاد واستقلالها وأمنها ورفاهية المجتمع.

وقد منح دستور 1982 مجلس الأمن القومي أيضا سلطة الموافقة النهائية على تأسيس الأحزاب والإعتراض على الأعضاء المؤسسين لها ، وتحول المجلس غلى السلطة الوحيدة لتحديد الأزمات وتقديم الأجوبة للبرلمان، بعد أن أقر في 09 نوفمبر 1997 قانون حرمه من أي امتياز في هذا المجال، ومنذ ذلك الحين كان لمكتب رئيس الوزراء للأزمات الذي ارتبط بأمين عام مجلس الامن القومي لتحديد مبادئ التوجهات السياسية وتعديل مبادئ التوجهات الحالية وإدخال التغييرات الضرورية في الوثائق المرتبطة بالأمن القومي.

[1] – جلال عبد الله معوض، **نفس المرجع**، ص 121.

فالعلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي متداخلة ومتشابكة، فبينما يتبع مجلس الأمن القومي (المعني بشؤون الدفاع والأمن) مجلس الوزراء(المعني بسياسة الدولة) في اتخاذ القرارات والالتزام بسيادة الدولة داخل المؤسسة، وتنفيذ السياسة الامنية، فان مجلس الوزراء عليه ، يعطي الأولوية لقرارات مجلس الامن القومي فيما يتعلق بالاجراءات التي تبدو ضرورية لحفظ وجود الدولة واستقلالها، وتكامل الوطن ووحدته، وسلامة المجتمع وامنه، وبوجه عام ليس للقضاء سلطان على قرارات السكرتير العام لمجلس الأمن القومي او رئيس المجلس العسكري[1].

وفي حين يفترض من الناحية الدستورية أن المجلس مجرد هيئة استشارية تختص ببحث المسائل المتعلقة بشؤون الأمن القومي، ويرفع توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء كي يتخذ التدابير اللازمة لحماية الامن القومي، بيد أنه وبحكم سيطرة العسكريين عليه يدر المجلس من الناحية الفعلية قرارات ملزمة للحكومة، وإن عارضتها الأخيرة أو ترددت في تنفيذها يكون ذلك إيذانا باسقاطها.

لذا عادة ما يعتبر الجيش توصيات مجلس الأمن القومي أوامر ملزمة يتعين تنفيذها من قبل الحكومة التي قلما تجرأ على عدم تلبية المطلوب، وبذلك أصبح الجيش عن طريق مجلس الامن القومي جزءا من سلطة الدولة التنفيذية ذات القاعدة الدستورية دون إضفاء الصفة الشرعية رسميا على مثل هذا الوضع.

وبهذا شكل الجيش ومجلس الأمن القومي والمجلس الدستوري، المقرب جدا منه، طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات ما دأب الناس على تسميته في تركيا بـ " حزب الدولة" أو " الدولة العميقة"* وقد لعبوا دورا حاسما في إقامة هندسة جديدة للسلطة.

---

[1]- وليد رضوان، **مرجع سابق**، ص201.

* الدولة العميقة "deep state" يشير مفهومها إلى نوع من الحكم غير الرسمي وشبه القضائي ينبع بدافع من منظور موسع للامن القومي"، واول ما استخدم في تركيا سنة 1974، والمقصود بها: شبكة سرية مفترضة من ضباط الجيش وحلفائهم المدنيين الذين قاموا بقمع ، بل وفي بعض الأحيان قتل المعارضين من الشيوعيين والصحفيين والاسلاميين والمبشرين المسيحيين والأقليات، واي شخص يعتقد أنه يشكل تهديدا للنظام العلماني. وفي رأي بعض المؤرخين أن الدولة العميقة مثلها مثل حكومة الظل، يعمل القائمون عليها على نشر الدعاية لإثارة الخوف العام أو زعزعة استقرار حكومات مدنية لا تروق لها.

2) المؤسسات غير الرسمية

تلعب هذه المؤسسات دورا هاما إلى جانب المؤسسات الرسمية ، ويكون لها تأثير في سياسات المجتمع أو النظام السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي غير أن فعالية دورها يتفاوت من مجتمع لأخر ذلك لعدة اعتبارات أهمها :

-مدى استقرار تلك المؤسسات أو طبيعة النظام السياسي الذي نشأت فيه تلك المؤسسات وفيما يتعلق بالمؤسسات التركية الغير الرسمية نجد دور كل من الأحزاب السياسة والجمعيات والإعلام ودور الرأي العام بصفة عامة

- الأحزاب السياسية: تعمل الأحزاب السياسية في تركيا على طرح خيارات سياسية خارجية تكون مصدر لإثراء التوجهات الإستراتيجية التركية، وإعداد كوادرها من اجل التطورات المحتملة التي ستحصل في الدولة، وتظهر رؤية الأحزاب الإستراتيجية من خلال الخطابات السياسية وامتلاكها لمفاهيم سياسية خارجية تسعى إلى تنفيذها بمجرد الوصول إلى السلطة ،كما تلعب قوى المعرضة دورا في عملية صنع السياسة الخارجية وتأثير في صنع القرار من خلال خطابات حساسة وقدرتها على المناورة ، ومناقشة رؤيتها الإستراتيجية تحت سقف البرلمان لتوجيه سياسة الدولة الخارجية والإستراتيجية بمستوى أكثر عقلانية

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ قيام الجمهورية في عام 1923 ولكن التفاعلات الحقيقية بدأت منذ 1950 مع التعددية الحزبية و ظلت الحكومات ذلك التاريخ حتى عام 2002 ائتلافية في غالبها، وفوز حزب العدالة و التنمية يشكل علامة فارقة في تاريخ تركيا.

وأسفر فوز حزب العدالة والتنمية عن تفاعلات مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج، مع أن تركيا كانت قد شهدت عهدا تأسيسي ضمن تجربة الحزب الواحد ونجح الحزب في فرض قوته السياسية،وفي المرحلة الثانية مرحلة التعددية من مميزاتها و خصوصا الليبرالية منها أنها متفتحة على بقية الاتجاهات السياسية، فحزب الجمهوري هو أقدم حزب تركي معاصر يحمل الايدلوجيا، الكمالية واستطاع أن يجدد نفسه أكثر من مرة لم تستطيع سوى 3أحزاب إلى يومنا هذا الوصول إلى البرلمان " **حزب العدالة والتنمية** "حزب الشعب الجمهوري

حزب الحركة القومية، ولعب حزب العدالة و التنمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية بصفة عامة او ما تعلق منها بالدول الإقليمية على الصعيد الداخلي أو بالمتغيرات الدولية أي على الصعيد الخارجي.

ويتضح ذلك من خلال البرامج والمشاريع المطروحة بحيث شهدت السياسة الخارجية التركية مع وصوله الحكم في 2002 تغييرات وتحولات جديدة .

وقاد هذا الحزب سلسلة من الاصلاحات على المستوى الداخلي ،مما ساعد على نمو وتيرة الاقتصاد التركي وهذا زاده شعبية كبيرة داخل البلاد، وكذا الاصلاحات السياسية التي قللت من سيطرة الجيش على الحياة السياسية و الاقتصادية منذ عام 1982، و كذلك السعي للانضمام للاتحاد الأوربي، و كان اول نشاط قام به أردوغان و عبد الله غول هو القيام بجولة اروبية شملت الدول 15 الاعضاء في الاتحاد لتشجيعها على تحديد موعد بدأ المفاوضات والعضوية في قمة كوبهاجن 13ديسمبر 2002، كانت اهم المداخل التي انتهجها حزب العدالة والتنمية و أهم الخطوط المرسومة فيما يخص صنع السياسة الخارجية باعتباره الحزب الذي قدم برامج جديدة في ما يخص سياسة الدولة[1].

- **وسائل الإعلام**: إن حرية الصحافة في تركيا يضمنها دستور 1961 ،إلا أنه يحظر نشر الدعاية الشيوعية وتفرض الصحف على نفسها الرقابة الذاتية من خلال مجلس شرف الصحفي ومعظم الصحف السياسية مستقلة وأهمها (حرية ،غونابدين، تركمان، الجمهورية ،الديلي نيوز) أما الاذاعة والتلفزيون فتحت اشراف الحكومة.

ولقد كانت للحركة الاسلامية ما بين (1983-1997) العديد من الوسائل كالصحف و المحطات الاذاعية و التي كان لها أثر بالغ في سياسات تركيا سواء داخليا او خارجيا.

فنجد للصحف الكبرى في تركيا قنواتها، وللحركات الاسلامية قنواتها الخاصة وأهمها "كنال يدي" أي القناة السابعة وهي تقدم خدماتها للشعب حسب برامج و توجه حزب الرفاه ،وكذلك قناة TGRT التي تعد أكبر القنوات الاسلامية و أكثرها انتشارا.

[1] عيسى محمد ابراهيم، حليمي فاطمة، (**السياسة الخارجية التركية بين الاسلام و العلمانية**) ،مذكرة ليسانس في العلوم السياسية ،دراسة غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2010، ص24.

- **الجمعيات:** للحركة الاسلامية جمعيات علمية تمدها برجال العلم و كوادره أشهرها جمعية نشر العلوم ،هذه المؤسسات الغير الرسمية كلها ساهمت في بلورة إطار عام للحركة الاسلامية، و رسم معالم للسياسة الخارجية التركية وأصبح دورها لا يقل عن دور المؤسسات الرسمية[1].

[1] عيسى محمد ابراهيم، حليمي فاطمة، **نفس المرجع**، ص 25.

المبحث الثالث: انعكاسات صعود حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية

بعد نهاية الحظر على الزعماء السياسيين ترأس نجم الدين أربكان حزب الرفاه الوطني الذي كان قد أسسه بعض كوادر حزبه المنحل، حيث كان الحزب يتقدم في منحنى تصاعدي بين الانتخابات البلدية والبرلمانية، حتى سنة 1994 التي فاز فيها بأكبر بلديتين في تركيا هما اسطنبول وأنقرة وحل في المرتبة الثالثة بنسبة 19.07 % ثم الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 1995 حيث جاء في المرتبة الأولى بنسبة 21.38%.

لكن تدخل العسكر والتحالفات السياسية حالت دون تمكينه من تشكيل الحكومة، واستمرت المشاكل بين الأحزاب المتنافسة التي لم تستطع تجاوز خلافاتها لتسقط حكومة تشيلر الأولى ثم تتحالف مع اربكان وتشكل حكومة برئاسة في جوان 1996 عملت سنة واحدة فقط ثم أطيح بها بعد صدام متواصل بين أربكان والمؤسسة العسكرية، على إثره حل الحزب(الرفاه) ومنع أربكان إلى جانب قيادات أخرى من العمل السياسي خمسة سنوات، ولكن قبيل صدور قرار المحكمة ذلك سارعت قيادات أخرى من الحزب لتشكيل حزب جديد هو حزب الفضيلة هو الآخر لاقى نفس المصير بعد سنوات.

هذا الأخير ولدت معه مسالة خلافة أربكان ببروز جناحين (الشيوخ – الشباب) أو الصقور – الحمائم)، ورغم انتهاء قيادة الحزب لصالح الشيوخ بزعامة " رجائي قوطان"، حيث رشّح من كانوا يوصفون بالتجديديين " عبد الله غول" لرئاسة حزب الفضيلة في مؤتمره الذي عقد في 14 ماي 2000 وخسروا بواقع 570 صوتا مقابل 620 للتقليديين، واتجه الشباب التجديديون لفكرة إنشاء حزب جديد خاصة في ظل المصير المجهول الذي كان ينتظر حزب الفضيلة والذي انتهى إلى حله[1].

ولكن التيار الشبابي الذي كان يتزعمه " رجب طيب أردوغان" و" عبد الله غول" استمر في نشاطه وقرر في الأخير الإنفصال عن حزب الفضيلة وتشكيل حزب جديد هو حزب العدالة والتنمية عام 2001 الذي تمكن من كسب الطبقة الوسطى الناشئة فهو يعتبر ممثلها السياسي. لتبدأ معه مرحلة جديدة من تاريخ تركيا كان أبرز ملامحها تقدم التيار الإسلامي بقيادة أردوغان بعد فوزه بأغلبية مكنته من تشكيل الحكومة منفردا لفترتين متتاليتين رسم من خلالها قادته خطا سياسيا جديدا داخليا وخارجيا.

[1] – حين بسلي وعمر أوزباي، **مرجع سابق**، 292-293.

التعريف بأهم قيادات حزب العدالة والتنمية

يتضح من خلال القراءة الدستورية والسياسية للنظام التركي أن صنع القرار بشكل عام والخارجي منه بشكل يتمحور حول ثلاث شخصيات هي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ووزير الخارجية إلى جانب المؤسسة العسكرية، ولمعرفة التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية فإن التعريف بالشخصيات الثلاث يقدم تصور عن هذا التحول، وهذا سنفصله في السطور التالية:

1. رجب طيب أردوغان:

ولد رجب طيب أردوغان في 26 فيفري 1954 في حي سنان باشا باسطنبول، تدرج في مراحله التعليمية فبعدما أنهى الدراسة بمدرسة الأئمة، والخطباء دخل المعهد العالي للعلوم الإقتصادية والتجارية ليتخرج منه سنة 1981.

ونشأ اردوغان وتربى في كنف " الفكر الوطني" منذ أن كان في المدرسة الثانوية للأئمة والخطباء، وقد أهلته ملكاته الخطابية ومطالعته الثقافية، وشخصيته الجادة لان يشارك في أنشطة الأحزاب السياسية التي أسستها حركة الفكر الوطني بداية من حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني في السبعينات، ثم حزب الرفاه، وانتهاء بحزب الفضيلة وبعده السعادة، ثم انشقاقه عن الحركة وتأسيسه حزب العدالة والتنمية إلى جانب قيادات شابة كثيرة كانت تمثل التيار التجديدي داخل حركة الفكر الوطني، منهم عبد الله غول وبولنت أرينتش، ومليح غوكتشلك.

في الثانية والعشرين من عمره تولى سنة 1976 رئاسة جناح الشباب بمحافظة اسطنبول في حزب السلامة الوطني، وفي عام 1985 أصبح رئيسا لشعبة المدينة في حزب الرفاه وعضوا في اللجنة العليا لإدارة الحزب. فاز برئاسة بلدية إسطنبول سنة 1994، لكن بعد أربعة سنوات أقيل منها ودخل السجن، وقد حقق العديد من الإنجازات خلال فترة حكمه تلك إذ جعل منها معلما سياحيا وانتشل البلدية من ديونها التي بلغت ملياري دولار إلى أرباح واستثمارات ونمو بنسبة 07%.[1]

انتخب نائبا بموجب انتخابات جزئية في مارس 2003، ليصبح رسميا رئيسا للوزراء.

[1] **المرجع نفسه**, ص 294,

ويرى ناخبو حزب العدالة والتنمية في إردوغان رجلا قام بترسيخ إعتراف المجتمع الدولي ببلادهم كقوة إقليمية صاعدة ، وهو يتمتع بشعبية تزيد بنسبة عشرة في المائة عن شعبية حزبه، أي أنها تبلغ ما بين 55 و60% على حسب استطلاعات الرأي، مثل هذا المستوى من الشعبية لا يل إليه أي سياسي آخر في تركيا، وهي تعتبر بالنسبة لسياسي يدير دفة الحكم منذ ثماني سنوات شيئا غير عادي حتى بالمقارنة مع الدول الأخرى[1]، ولم يحدث منذ عدنان مندريس، زعيم الحزب الديمقراطي ، تمتع رئيس حزب ورئيس حكومة بقوة ونفوذ رجب طيب أردوغان.

2. عبد الله غول:

ولد عبد الله غول في 29 أكتوبر 1950 بمحافظة " قيصرية" من عائلة متواضعة، تخرج من كلية الإقتصاد بجامعة اسطنبول عام 1972 ثم حل على الماجستير ثم الدكتوراه من بريطانيا في موضوع تطور العلاقات الإقتصادية بين تركيا والعالم الإسلامي عام 1987، عيّن مدرسا في قسم الهندسة الصناعية في جامعة " سقاريا" في تركيا ثم عمل في بنك التنمية الاسلامي في "جدة" كخبير اقتصادي بين عامي 1983 و1991 وفي العام نفه حصل على درجة أستاذ مساعد في الإقتصاد الدولي.

بدأ نشاطه السياسي مبكرا حيث كان في التاسعة عشرة من عمره حينما بدأ رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان نشاطه السياسي عام 1969، وانتخب عضوا بحزب الرفاه الذي كان يتزعمه أربكان عن محافظة " قيصرية" عام 1991، وفي عام 1993 أصبح مسؤولا عن العلاقات الدولية لحزب الرفاه وبين عامي 1995 و2000 كان عضوا في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان التركي، وبين عامي 1996 و1997 عينه أربكان وزيرا للدولة للشؤون الخارجية في حكومته الائتلافية حيث كلف بالعلاقات الخارجية وبينها ملف قبرص الشائك.

انضم عقب حظر حزب الرفاه والإطاحة به من الحكم إلى حزب الفضيلة عام 1998 في ماي عام 2000 قاد حركة التجديد في حزب الفضيلة ورشح نفسه لرئاسة الحزب ضد رجائي قوطان زعيم الحزب الذي كان مدعوما من الزعيم التاريخي اربكان لكنه لم ينجح، وبعد حل حزب الفضيلة عام 2001 اسس مع

[1] – أبو سنة زينب ،**تركيا الاسلامية الحاضر ظل الماضي** ،القاهرة :الدار الثقافية للنشر،2006، ص 34.

رفيق دربه رجب طيب أردوغان حزب العدالة والتنمية الذي حاول الابتعاد عن صفته الإسلامية معتبرا نفسه قوة ديمقراطية محافظة.

تولى عبد الله غول رئاسة الوزراء في شهر نوفمبر عام 2002 عقب فوز حزب بالانتخابات التشريعية، وبقي " غول" في منصبه اربعة أشهر رفع خلالها الحظر السياسي عن أردوغان فتنازل عن رئاسة الوزراء لصالح زعيم الحزب ورفيقه وتولى وزارة الخارجية ومنصب نائب رئيس الوزراء، ليظل عضوا في المجلس الاوروبي لمدة عشر سنوات وحصل على ميدالية شرفية كعضو دائم بالمجلس حيث كان يعبر عن قضايا الدول المسلمة مثل الجزائر والبوسنة والشيشان، نجح عام 2005 في بدء مفاوضات تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، وانتخب رئيسا لتركيا في 28 أوت 2007 اثر ثلاث جولات من التصويت بعد حصوله على اكثر من نصف اصوات البرلمان[1].

3. أحمد داود أوغلو

ولد احمد داود اوغلو في منطقة طاشكنت(مدينة وقنيه) عام 1959، انهى دراسته الثانوية في ثانوية اسطنبول، وحصل على الليسانس في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة البوسفور في اسطنبول، ودرجة الماجستير في الادارة العامة ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة نفسها.

عمل خارج تركيا في الاعوام ما بين 1990-1995، ثم استاذا في جامعة مرمرة بين عامي 1995و1999، حصل على درجة استاذ مساعد سنة 1993، ودرجة الاستاذية سنة 1999، كما شغل منصب رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة " بايكنت" في اسطنبول بتركيا، له العديد من المؤلفات بعدد من المواضيع السياسية ابرزها كتاب العمق الاستراتيجي، بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكومة في تركيا في خريف 2002 عين مستشارا لرئاسة مجلس الوزراء، منح خلالها لقب " سفير" بقرار مشترك من الرئيس أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء عبد الله غول وذلك في 17 جانفي 2003، ، ثم تسلم حقيبة وزارة الخارجية في ربيع عام 2009.

---

[1]- عبد الله غل ، خبير اقتصادي ومحنك سياسي، الجزيرة نت، 2007/04/24 على الرابط:

http:// www.aljazeera.net/ new/ pages/ 3fofa78d- c4ec-abb0- 8444- d322b5881b76

11:17، 2015/11/14

يشير الخبير في الشؤون التركية الدكتور مصطفى اللباد بالطبعة الاحدث لاستراتيجي الشرق الكبار، وانه أهم مفكر استراتيجي تركي في نصف قرن الماضي، ويشير الى ان أعماله الفكرية أصبحت بمنزلة القوام الأساسي لحركة السياسة الخارجية التركية. ولا يبتعد ابراهيم غانم البيوني الذي سبق له ترجمة كتابين له إلى العربية الأول بعنوان " الفلسفة والسياسة" والثاني بعنوان " العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية"، وقبلهما ترجم له دراسة مهمة بعنوان " انبعاث الفكر الاسلامي في تركيا: دراسة في عملية التحول من الفكر العلماني الى الاسلام"، عن هذا الوصف في مقالة مطولة تحت عنوان " أحمد داود أغلو...وليس كيسنجر تركيا"، يضعه فيها مصاف منظري العلاقات الدولية المعاصرين الذين لا تقل قامته عن قامتهم ويذهب الى ابعد من ذلك حيث يجعلهم اهم من بعضهم.

كما اختارته مجلة فورين بوليسي في 2010 ضمن أهم مائة مفكر في العالم، وذلك باعتباره احد اهم العقول التي تقف وراء نهضة تركيا الحديثة، وفي 2011 اختارته المجلة رفقة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ضمن القائمة لدورها في التفكير في دور جديد لتركيا في العالم وتحقيقه.

واتسمت شخصية داود اغلو بالحركة المستمرة التي لا تمل، وهو يعتبر أن وزارة الخارجية يجب ان تعمل " 24 على سبعة" اي 24 ساعة على امتداد ايام الاسبوع السبعة ،واثناء العدوان على غزة قال داود اوغلو انه بقي ببذلة واحدة اكثر من اسبوع متنقلا بين القاهرة ودمشق.

وسيرة احمد داوود اوغلو تجسد جيدا نقاط القوة في تركيا وقدرتها على لعب دور الجسر الذي تدعيه، فهو نتاج البيئة الاجتماعية المحافظة والتعليم الغربي في آن، وهو يتمتع بنوع من المرونة المتعددة الثقافات التي لها أهمية بالغة في المسار الجديد للعلاقات الدولية، فقد قام بقراءة القرآن في عائلة ورعة من قونية konya ، اتم دراساته الثانوية بالثانوية الالمانية باسطنبول، دكتوراه في جامعة البوسفور الانجليزية، درس اللغة العربية في القاهرة وهو محاضر جامعي في مليزيا، بالتالي فإن الرجل يتغذى من هذه التأثيرات المتعددة.

السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية

شهدت تركيا فور وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة انطلاقة قوية في مختلف المجالات إذ حقق الاقتصاد التركي نسبة نمو كبيرة واصلاحات سياسية داخليا، فلم يكن وصوله الى السلطة مجرد تناوب روتيني عليها بين احزاب متنافسة، بل جاء بمشروع شامل في الداخل والخارج، تعدل تبعا للممارسة والظروف، وترك اثرا استثنائيا في حاضر تركيا ومستقبلها ودورها من هنا أهمية واثر ما تركته تجربة الحزب، وابرز انجازاته كان

تفكيك بنية الدولة العميقة، من خلال خطوات كان أهمها تعزيز النزعة المدنية من خلال وضع حد للوصاية العسكرية على السياسة المستمرة منذ سنة 1960[1].

اما على المستوى الخارجي فقد شهد العقد الأخير حضورا قويا لتركيا في القضايا الإقليمية ترجمة لأفكار تيار" العثمانية الجديدة" خاصة بعد ما أسندت لمهندس أفكاره داود اوغلو وزارة الخارجية، الأمر الذي خول له كل الصلاحيات لتطبيقها.

والإرهاصات الأولى لهذا التحول كانت مع نهاية الحرب الباردة التي انبثق عنها نظام دولي جديد لم تنشأ القيادة التركية ممثلة في الرئيس السابق أوزال أن تستمر بنفس الرؤية التي انحازت فيها للمعسكر الغربي على حساب مصالحها مع دول الجوار التي كانت تعتبر خطرا على امنها القومي حينها.

من هنا بدأت محاولة تخطي الكمالية التي لم تلد مباشرة مع العدالة والتنمية، فالتطورات التي حصلت في الشرق الاوسط مع بداية الثمانينات بالاحتلال السوفياتي لأفغانستان وعقد معاهدة كامب ديفيد بين اسرائيل ومصر وسقوط نظام الشاه في إيران ثم الحرب العراقية الإيرانية، دفعت أوزال إلى تخطي أهم المبادئ الكمالية وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ورؤيته كانت تنطلق من الاستفادة من دروس التاريخ العثماني ومن هنا جاء مصطلح العثمانية الجديدة ومعه بدأ الحديث عن الجمهورية الثانية ونهاية الكمالية[2].

فعمل على بلورة سياسة خارجية تعيد تشكيل علاقاتها الدولية خاصة مع منطقة البلقان وآسيا التي أصبحت دولها الجديدة بديلا عن الحدود السوفياتية السابقة، ولكن بسبب سياساتها ذات المحور الواحد وجدت تركيا صعوبة في انفتاحها على بعض المناطق مثل آسيا وإفريقيا وامريكا اللاتينية.

تلك الصعوبات ناجمة بالدرجة الاولى عن الخلافات الداخلية بين النخب السياسية، فالغموض الذي كان يتعلق بدور تركيا الإقليمي سببه الصراع بين الاتجاهات الثلاثة لتعريف هوية تركيا، اي مناصرو الحداثة وتطلعهم نحو الغرب، والإسلاميون واتجاههم نحو الشرق الأوسط والمجتمعات الإسلامية، وتطلعهم نحو

---

[1]- محمد نور الدين، (**عشرة سنوات على حزب العدالة والتنمية نجاحات وإخفاقات**)، (مجلة شؤون الاوسط)، العدد 143، خريف 2012،ص102-103.

[2]- محمد نور الدين، **تركيا في زمن التحول قلق الهوية وصراع الخيارت**، ، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997، ص36-56.

الجنوب، والقوميون ذوو التوجه التاريخي وتطلعهم نحو الشرق أي الشعوب التركية لحوض بحر قزوين وآسيا الوسطى.

تأجج هذا الخلاف في منتصف تسعينات القرن الماضي بعدما شهدت العلاقات الاسرائلية التركية تنسيقا كبيرا بتحالف استراتيجي بين الطرفين، ورفض لمبادرات رئيس الحكومة حينها نجم الدين اربكان مع العالم العربي والإسلامي داخليا، ولم ترتقي هذه السلوكيات الى مستوى القراءة الاستراتيجية الواضحة المعالم، كما لم تخرج عن إطار صراع الهوية بين النخب السياسية التركية، وهي كلها سياسات تعتبر انتكاسة وانحرافا عن الخط الأوزالي، خاصة وأنه لم يكن لها اي مردود ايجابي لصالح تركيا باستثناء قبول ترشيحها لعضوية الاتحاد الاوروبي الذي انتهى الى طريق مسدود.

هذا ما سهل عملية التحول التي عرفتها السياسة الخارجية التركية، والتي لم تكن رد فعل معاكس في الاتجاه ومساوي في القوة من طرف الاسلاميين بعد توليهم السلطة، وانما قراءة تنطلق من اقامة توازن دقيق بين مختلف المصالح والتيارات والاتجاهات الامريكية والاوروبية والاسرائيلية والعربية والإسلامية، وذلك عبر اقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الاقليميين، حيث تكون بلدا محوريا على مسافة واحدة من الجميع[1].

وبذلك اتضح الغموض الذي طبع السياسة الخارجية التركية بعدما حسم الصراع توافقيا وليس اقصائيا، بالجمع بين كل تلك العناصر في " توليفة" استراتيجية صاغها داود أوغلو، توليفة تنطلق من فكرة تركيا الدولة المركز المنفتحة على العالم، أهم خصائصها العودة إلى الشرق ولكن دون غلق الابواب مع الغرب.

وبرز الحضور التركي في المنطقة من خلال قيام الحكومة برئاسة رجب طيب اردوغان بمهمة الوساطة الصعبة بين اسرائيل وسوريا ونجاحها في جمع الطرفين في اسطنبول أربع مرات من اجل استئناف المفاوضات، وتوضح بشكل اكبر أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في 24ديسمبر 2008، والمواقف التركية حينها من اسرائيل. ومما ساهم في بروز الدور التركي فشل إدارة بوش، وغياب أي حضور سياسي أوروبي ذي معنى وعجز روسيا التي لم تستطع وراثة الاتحاد السوفياتي السابق في الشرق الأوسط.

وما يعزز الحضور التركي التحولات الناتجة عن الحركات الاحتجاجية في العالم العربي التي أضافت ديناميكية جديدة للسياسة الخارجة التركية ورغم الصعوبات التي تعتري حدودها مع سوريا إلا أن صعود القوى الإسلامية

---

[1]– عيسى السيد دوق، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع ،2009، ص90.

في معظم الدول التي حدث فيها التغيير والتغييرات الإيديولوجية البنيوية المواتية في دول شمال إفريقيا والربيع العربي ترجح حظوظ تركيا المتوائمة مع التصور الأمريكي للشرق الأوسط مقارنة بإيران المتصادمة مع واشنطن.

وتجلت الخطوط الإستراتيجية للسياسة الخارجية التركية التي رسمها الثلاثي أردوغان أوغلو وغول وتنطلق من مركزية تركيا وتستند لعمقها الاستراتيجي، في تمكنها من نسج علاقات مع كل الأطراف الإقليمية والدولية، دون أن تتأثر بالخلافات الجوهرية بينها، بل مكنتها محافظتها على مسافة واحدة من الكل، من قلب هذا التناقض أو الاستثناء إلى أكبر ايجابية حيث جعلت منها وسيطا مقبولا لحل تلك الخلافات عند الجميع، وهذا أحد مبادئ مهندسها أحمد داود أوغلو التي نجملها فيمايلي:

1- التوفيق بين الحريات والأمن ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية.

2- تقليص المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر، أو ما يسمى بـ" تصفير" المشكلات وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع.

3- اتباع سياسة خارجية متعددة البعد ومتعددة المسالك، ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية، من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلا من ان تكون تركيا" مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب- الشرق والشمال- الجنوب وآسيا- اوروبا والغرب- الاسلام، تكون على العكس " مصدر حل" للمشكلات، وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها، ويشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي، ومن ضمن هذا المنظور، لا يجب النظر إلى أي خيار على انه بديل عن الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت ذاته على انه تناقض.

4- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركا على الساحة الدولية، فقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا " بلد جسر" تصل بين طرفين، اما في المرحلة الجديدة، على تركيا ألا تكون جسرا، بل " البلد المركز".

5- الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

ويتضح من هذا ما يمكن القول انها ثلاث اختلافات جوهرية بين العثمانية والنيوعثمانية هي:

1. نزع الطابع العسكري بشكل كامل، وإخضاع السياسة للإدارة المدنية، كجزء من إصلاحات النظام السياسي وهو ما لم يشهده العصر العثماني أو الكمالي.

2. مقاربة " صفر مشكلة مع دول الجوار": وهو تحول مهم في السياسة الخارجية التركية، مقارنة بالماضي العثماني الذي عمل على بناء التحالفات مع الدول المجاورة والقوى العظمى أو النظام الكمالي الذي عمل على البقاء في معزل عن القضايا الإقليمية والدولية.

3. تعظيم المصالح التركية على الساحة الدولية: من خلال ممارسة دور اكثر فعالية، وليس أدل على ذلك من دور تركيا الفعال في العالم الاسلامي، وموقفها من قضية قبرص والارمن، فضلا عن محاولتها تحقيق استقرار سياسي واقتصادي يتناسب وعلاقتها بالاتحاد الاوربي.

وقد وجد صناع القرار الجدد أنفسهم في مواجهة جملة من التحديات في السياسة الخارجية من بينها مفاوضات انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي، فضلا عن علاقاتها باليونان ومشكلة قبرص الشرق الاوسط بصفة عامة، شمال العراق بصفة خاصة، والعلاقات الفلسطينية الاسرائيلية هي قضايا تتابعها الحكومة التركية فضلا عن الرأي العام التركي، كما تمثل أزمة برنامج إيران النووي قضية ملحة في السياسة الخارجية التركية، وهي تؤثر مباشرة على العلاقات الامريكية التركية[1].

وفي سبيل تجاوز كل هذه العقبات والتحديات تحركت الدبلوماسية التركية في كل المسارات وفي وقت متزامن.

[1] معمر خولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا** ،الدوحة: المركز العربي للابحاث ،2006، ص 65.

خلاصة

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في نهاية خريف 2002 ، تسلك السياسة الخارجية التركية مسارات جديدة، تعبر عن التحولات العميقة التي تشهدها تركيا خلال السنوات القليلة الماضية، إذ اتخذت مواقف لافتة ونوعية من قضايا الأزمات في الشرق الأوسط.

لقد انتهج حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا سياسة خارجية جديدة قوامها الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، من موقع القوة الإقليمية الصاعدة التي تريد أن تحافظ على قدر من الاستقلالية والمسافة مع الغرب، وفي الوقت عينه تعميق الفجوة مع إسرائيل في سياق مسار تصادمي صعدت إليه الدولتان التركية والإسرائيلية، وإعادة تموضع تركيا في مشهد جغرافي أوسع، أي العودة إلى العالمين العربي والإسلامي، يمكن ملاحظته منذ بداية الألفية الجديدة، حتى صار الحديث عن تصاعد الدور الإقليمي التركي، وانبعاث ما يمكن تسميته بـ«العثمانية الجديدة» ملء الأسماع في أجهزة الإعلام المرئية والمكتوبة في العالم الغربي.

التحول النوعي في السياسة الخارجية التركية، يكمن في استطاعة حزب العدالة والتنمية أن يدرك بشكل متميز الهوية الوطنية لتركيا، من حيث هي أوروبية وشرق أوسطية أيضاً، وأن يبلور الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية، التي تستند على الركائز المعروفة في العلوم السياسية مثل: التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية، إضافة إلى الروابط التاريخية لتركيا في محيطها الأوراسي، والعالم العربي والإسلامي، ودورها الكبير في رسم السياسة الإقليمية لتركيا .

الفصل الثاني

القضية الفلسطينية ضمن اجندة

حزب العدالة و التنمية

تمهيد

أصبحت تركيا لاعبا رئيسيا في منطقة الشرق الأوسط بشكل جلي مع وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة سنة 2002، وذلك وفق التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي بلورت نظرية تقوم على استثمار الجوار القريب، وتفعيل العمق الاستراتيجي من خلال تنشيط و تفعيل مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية و الثقافية مع العالمين العربي و الاسلامي دون الاخلال بالعلاقات الجيدة مع الجوار الأوربي، ولعل المواقف التركية المتعلقة بقضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية كشفت عن صورة تركيا الحديثة و التي تسعى من خلالها إلى صناعة نموذج يستثمر التاريخ العثماني والاسلامي، و التراث الاتاتوركي العلماني، وفق نموذج يعمل على الجمع بين هويات تتوافر على جملة من عناصر القوة التاريخية الجغرافية و الثقافية الأخلاقية.

المبحث الاول: نبذة تاريخية عن علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية .

الخلافة العثمانية ودورها في الحفاظ على الهوية الفلسطينية وتراثها.

ارتبطت تركيا منذ العهد العثماني بفلسطين ارتباطا يستند إلى العاطفة الدينية، من منطلق المكانة الدينية والروحية التي تمتعت بها أرض فلسطين.

بعد انتصار السلطان العثماني سليم الأول على المماليك في سنة 1516 [1]، خضعت فلسطين إلى حكم الأتراك العثمانيين حتى شتاء 1917، بما سمح لأهلها من المسيحيين واليهود أن يمارسوا معتقداتهم الدينية بكل حرية، وحصلوا على كل حقوقهم المدنية.

بعد وفاة السلطان سليم الأول عهدت الخلافة إلى ابنه السلطان سليمان الملقب القانوني في سنة 1520، الذي تمت في عهده الإنشاءات الكبيرة في حواضر العالم الإسلامي آنذاك، واهتم بمدينة القدس اهتماما كبيرا، فقام السلطان سليمان بتجديد سور القدس، وتجديد عمارة قبة الصخرة وإعادة تبليطها، كما قام ببناء جدران الحرم وأبوابه، و لم يقف الاهتمام والتجديد على السلطان ووزرائه بل قامت زوجته الروسية الأصل روكسيلانة Roxelana بإنشاء التكية المعروفة بتكية خاصكى سلطان، التي آوت طلاب العلم، وقدمت وجبات الطعام للفقراء من مدينة القدس، والتي استمرت في تقديم خدماتها حتى الآن، كما عمل العثمانيون على تطوير المدينة، وتسهيل تواصلها مع بافي مدن وموانئ فلسطين، فجرى إضاءتها بالفوانيس، وأنشئت الطرقات الواسعة، ورصفت شوارعها الداخلية. كما حفرت المصبات الامتصاصية لتصريف مياه الأنهار، وتم مد خط سكة حديد سنة 1892 بين القدم وميناء يافا. بما ربطت القدس بخطوط التلغراف مع مصر وبيروت وأوروبا، وزودت بالكهرباء منة 1914 .

لقد أدركت الدولة العثمانية مبكرا خطورة الأوضاع والمؤامرات التي تحيط بفلسطين، وأصبح ذلك جليا بعد عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية سنة 1897 مما دفع الدولة العثمانية للقيام بعدة إجراءات قبل المؤتمر وبعده، منها; إنشاء مجلس بلدي في القدس سنة 1863، وكان المجلس الثاني الذي شكل بعد مجلس بلديةاسطنبول، وجعل فلسطين ولاية مستقلة عن سورية سنة 1872، كما تم تثبيت القدس بمتصرفية مستقلة عن ولاية سورية سنة 1874، وضم قضاء الناصره إلى القدس، وفصله عن ولاية بيروت

[1] – سري الدين، عايدة العلي، **العرب و الفرات بين تركيا واسرائيل**، بيروت: دار الافاق الجديدة، 1997،ص 62.

وذلك بسبب استخدام رؤساء اليهود والسماسرة الطريق لتهريب اليهود المهاجرين غير القانونيين الواصلين إلى مناء بيروت.

حاول اليهود الهجرة إلى بيت المقدس، ولكنهم كثيرا ما كانوا يصطدمون. بموقف السلطات العثمانية التي كانت حائلا دون أطماعهم، وعلى الرغم من تعاطف العثمانيين مع اليهود العثمانيين من المذابح الإسبانية والسماح لهم بالسكن في أي بقعة من البلاد، إلا أنهم منعوهم من دخول الأراضي المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف.

وعلى الرغم من الاهتمام العثماني وحرصهم على أرض فلسطين والقدس تحديدا، فإن مجرى الأحداث في الدولة العثمانية أسهم إل حد ما في زيادة عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين وحيازة الأراضي، إذ دفع فساد الإدارة في اسطنبول، علاوة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، في دفع البعض لبيع أجزاء من أراضيهم وممتلكاتهم، ولكن في المقابل تصدى بعض رجال الإدارة لوقف تيار الهجرة، والتشدد في مراقبة انتقال الأراضي لليهود والأجانب.

لقد ظهرت أول دعوة يهودية للهجرة إلى فلسطين سنة 1665 على يد يهودي تركي اسمه **شبتاي تزقي Shabbetai Tzvi** الذي بدأ بجمع اليهود وتنظيمهم وتنبيههم إلى الهجرة نحو فلسطين، وعندما أمر السلطان العثماني بالقضاء على هذه الحركة، أمر **شبتاي** أتباعه بالتظاهر بالإسلام والعمل بحرية لحقيق أهدافهم، وعرفوا باسم يهود الدونمة؛ ومع مرور الزمن وصلت أعداد منهم إلى مناصب رفيعة في الدولة والجيش، هيأت لهم ما كانوا يصبون إليه، ولا سيما في عهد الضعف الذي مر على الدولة العثمانية.

كان رفض السلطان عبد الحميد الثاني إسكان وتوطين المهاجرين اليهود في فلسطين، سببا في إثارة أوروبا ضده[1]، إذ كانت تريد تصدير مشكلة اليهود التي تعاني منها إلى الدولة العثمانية.

وقد حاول **ثيودور هرتزل Theodor Herzl**، مؤسس الحركة الصهيونية، عبثا إقناع الدولة العثمانية ببيعه فلسطين وإعطاء اليهود حكما ذاتيا فيها تحت السيادة العثمانية، وفتح أبواب الهجرة اليهودية إليها مقابل عروض مغرية، كانت الدولة العثمانية في أمس الحاجة إليها، إلا أن السلطان عبد الحميد وقف سدا منيعا ضد رغبات اليهود، ورد على من نقل اقتراح هرتزل إليه قائلا:

" أنصحه ألا يسير أبدا في هذا الأمر، لا أقدر أن أبيع ولو قدما واحدا من البلاد؛ لأنها ليست لي بل لشعبي ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم، وسوق نعطيها بدمائنا

[1] حميد بوزرسلان، حسين عمر، **تاريخ تركيا المعاصرة**،ص 104.

قبل أن نسمع لأحد باغتصابها منا ... ليحتفظ اليهود بملاينهم، فإذا قسمت الإمبراطورية، فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثثنا " .

بعد هذا الموقف أكد هرتزل أنه يفقد الأمل في تحقيق امال اليهود في فلسطين، وأن اليهود لن يدخلوا الأرض الموعودة(فلسطين) طالما أن السلطان عبد الحميد قائم في الحكم؛ لذلك سعى اليهود للإيقاع بالسلطان عبد الحميد و تشويه صورته في أثناء حكمه، وكذلك في التاريخ[1].

حين سيطرت جمعية تركيا الفتاة في 1908/07/23على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية، سمحت بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكراء الأراض وتأسيس المستوطنات.

كما كان لليهود الدور البارز في إنهاء الخلافة الإسلامية وتحويل تركيا إلى دولة علمانية، حيث بدأ عصر تركيا الحديثة بزعامة مصطفى كمال أتاتورك Kemal Atatürk.

[1] عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة مفترى عليها**، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1980,ص 12.

المبحث الثاني: مستجدات القضية الفلسطينية وانعكاساتها على الدور التركي.

منذ أن واصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل والفلسطينيين، بل إن منحنى تلك العلاقات مال لصالح نوع أكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين. ووجد حزب العدالة نفسه في حالة شد كبيرة باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلى دعم القضايا العربية والإسلامية، وخصوصا قضية فلسطين، وإلى معاداة إسرائيل ؛ بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بـ إسرائيل ، مثل النفوذ القوي للمؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوروبا، ودخول تركيا الاتحاد الأوروبي، وعدم إغضاب أمريكا، ثم إن التكوين العلماني الصارم للدولة، ونظامها القضائي، والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى تعوق تبنى سياسات إسلامية وضحا وانفتاحا.

تركيا بعد فوز حماس بالانتخابات:

بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة، في 2006/01/25، كشف رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان، في01/27/ 2006 أنه بحث والرئيس الباكستاني بروزيز مشرف Pervez Musharraf مبادرة مشتركة، يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دور فيها تنطوي على" قيامنا بدور نوع من الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين ، وقال إن لب " الاتصالات والمبادرات" يقوم على "الشرح لحماس بأن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة في هذه العملية ، وأن على إسرائيل ألا تقول إنها لن تعترف بنتيجة الانتخابات أو بحماس في الحكومة . وقال أردوغان إن على الإخوة في حماس أن يتركوا عاداتهم وتصرفاتهم في الماضي للماضي، عليهم أن يدخلوا عالما جديدا بنظرة جديدة الان وقد أصبحوا عمليا طرفا في حكم الدولة ، وشدد على أن السلاح يجب أن يكون فقط في أيادي القوات المسلحة لأي دولة، وقال إن في مثل هذه العملية، إنني مقتنع أن حماس تتحرك، ويجب أن تتحرك نحو الوسط، فالظرف الحالي لن يساعد في شيء، وهذا ينطبق على إسرائيل أيضا ، ودعا إلى التمييز بين حماس الأمس وحماس الان، وشدد على ضرورة أن نسمح لهم ببعض الوقت لنرى ماذا سيفعلون وانتقد أردوغان في 2006/02/21، استخدام إسرائيل للعقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين بسبب انتخابهم حماس، معتبرا أن هذا سيخلق ديموقراطية مقيده ويعكس عدم احترام رغبة الشعب الفلسطيني[1].

وأشار أردوغان إلى مناشده حماس لفتح، دعوتها للمشاركة في الائتلاف ،ووصفها بأنها أمر مهم جدا و حدث غير عادي ، نظرا لأن حماس حصلت على ما يكفى من المقاعد لتأليف حكومة من أتباعها حصرا، لو شاءت، وقال إن التوصل إلى ائتلاف مع فتح سيكون مهما للغاية وبعد تردد، قررت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية، دعوة وفد من حماس لزيارة أنقرة في 2006/02/16. وعلى الرغم مما اعترى الزيارة من إرباك في التنظيم و التحضير نتيجة فرض تاريخ الزيارة نفسه على الطرفين في شكل مفاجئ، ووجود فريق رافض للزيارة في أوساط الخارجية التركية، إلا أن الزيارة التي كانت برئاسة رئيس المكتتب السياسي خالد مشعل ، جاءت مثمرة للطرفين فأنقرة بحسب مشعل كانت أول محطة دولية تستقبل الحركة بعد الانتخابات الفلسطينية، فيما وفرت هذه المبادرة لتركيا في المقابل فرصة مهمة تعزيز دورها كلاعب سياسي أساسي ومؤثر في الشرق الأوسط.

[1] جلال عبد الله معوض، **مرجع سابق**, ص 67.

ودافع أردوغان عن استقبال بلاده لوفد حماس. وقال إن أنقرة تسعى لدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، مضيفا أن تركيا لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج ، وشدد على خبرة تركيا التاريخية في حكم المنطقة على مدى قرون في ظل الدولة العثمانية.

وأشار أردوغان إلى أن المسؤولين الأتراك أوضحوا لوفد الحركة موقف المجتمع الدولي بشأن ضرورة التخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل . وقال لقد وجهنا الرسالة الصحيحة في الوقت المناسب.

وشمل اعتراض مسؤولي الخارجية شخصية مشعل نفسه بحجة انه لم يشارك في الانتخابات وليس نائبا في المجلس التشريعي او مسؤولا في الحكومة داعين إلى الانتظار إلى ما بعد تشكيل الحكومة بصفة رسمية ، وكحل وسط بين رئاسة الوزراء المتحمسة للزيارة وبيروقراطي الخارجية الممتعضين[1] ، اتفق على إبقاء الزيارة غير الرسمية وإخراجها من خلال دعوة حزبية ، تحاشيا لردود افعال دولية لم يعمل مسبقا على تفاديها عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة، إذ أبلغت تل أبيب وواشنطن بالمبادرة التركية قبل ست ساعات فقط من وصول الوفد إلى تركيا.

وشملت لقاءات الوفد مسؤولين في الخارجية في مقدمتهم مساعد وكيل الوزارة أحمد اوزومجو Ahmed uzumcu قبل اللقاء الحزبي مع وزير الخارجة عبد الله غول نيابة عن أردوغان الذي تعرض لضغوط من رئاسة الجمهورية ومسؤولي الخارجية لكي لا تظهر تركيا في صورة الداعم لسياسات حركة حماس، وأخرى من واشنطن، إضافة إلى تقرير ذاتي بأن حماس ليست على استعداد حاليا لتقديم تنازلات حتى لأردوغان نفسه، فكان تأجيل اللقاء إلى حين اخر تتيح ظروفه أن يخرج منه أردوغان ولو بتأثير متواضع على جزء من مواقف الحركة، كما جاء تأجيل اللقاء نظرا لاعتبار الخارجية الزيارة خطوة أولى على طريق التواصل بين حماس وأنقرة، التي ترى أن دورها كداعم للديموقراطية في المنطقة يملي عليها إعطاء الحركة الفلسطينية فرصة طالما أنها جاءت إلى السلطة من خلال انتخابات شفافة وديموقراطية، من دون أن تفسر هذه الفرصة على أنها مباركة لسياسات حماس، خصوصا العسكرية، هذا التوازن الدقيق كان يستدعي، بحسب الخارجية التركية، عدم المبالغة في النتائج المتوقعة من الزيارة أو مدلولاتها، هذه وسعت حركة حماس إلى تخفيف وطأة الأمر، وقال المتحدث باسم كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية خالد سليمان إننا لا نستغرب هذا الموقف فربما يريد أردوغان أن يتعامل مع رئيس الحكومة الفلسطينية بشكل رسمي وهو ما قد يتم في الايام المقبلة بعد تشكيل الحكومة .

[1] عبد العزيز الشناوي,**مرجع سابق**، ص45.

وانتقد السفير الأمريكي في أنقرة، روس ويلسون Ross Wilson، زيارة وفد حماس إلى تركيا، وقال إن مصدر قلقنا الرئيسي يتمثل في أن أي لقاء مع حماس يجب أن يبعث بالرسالة نفسها، حول نبذ الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والالتزام بالاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية.

وفي 2006/06/08 زار الرئيس التركي **أحمد نجدت سيزر Ahmet Necdet Sezer** الضفة الغربية بعد يوم من زيارته لإسرائيل ، إلا أن سيزر الذي التقى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية **محمود عباس**، لم يلتقي رئيس الحكومة **إسماعيل هنية**.

و أكد أردوغان إن المشكلة الاكبر بخصوص انتخابات كانون الثاني / يناير ان إرادة الشعب الفلسطيني لم تلق احتراما بعد فوز حماس

الدور التركي في المصالحة الفلسطينية.

تعتقد تركيا أن حركة حماس يجب أن تشارك في العملية السياسية، وهذا مرتبط باستمرار وقف اطلاق النار مع " إسرائيل " بالمصالحة بين الرئيس الفلسطيني وحماس، وتركيا تعمل على هذا الخط وهي على مسافة واحدة من عباس وحماس.

التزم الأتراك منذ البداية بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين وذلك من خلال تقديم الدعم المادي و السياسي للشعب الفلسطيني، وقد عملت الدبلوماسية التركية على أكثر من ملف داخلي، فقدمت على سبيل المثال جهدا هاما في طار المصالحة الفلسطينية.

فعندما قامت حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة في حزيران / يونيو 2007 عرض رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان على اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني خلال اتصال هاتفي في 2007/07/23 استعاداده للتحرك في ملف المصالحة الفلسطينية ، وقال " نحن في تركيا جاهزون للتحرك من اجل رأب الصدع وإعادة الوحدة إلى صفوفهم بعد ان ننتهي من تشكيل الحكومة في الاسابيع القادمة ، إننا سنكون سعداء إذا نجحنا في تحقيق المصالحة بينكم وعودة الوفاق إلى صفوفكم " وأضاف قائلا " إننا نتألم من رؤية نزيف الدم بين الإخوة الفلسطينيين ، وهذا الانقسام يضعف موقفكم ويضر بمصلحة الشعب و القضية ، كما أن استمرار هذا الخلاف سيؤثر سلبيا على إقامة الدولة الفلسطينية[1].

[1] المرجع تفسه، ص 47.

كما شكل الاعتداء الاسرائيلي على اسطول الحرية في 2010/05/31 محطة التحول للدور التركي في القضية الفلسطينية ، حيث وجدت تركيا لنفسها قبولا لان تكون وسيطا في المصالحة الفلسطينية بين حركة فتح وحركة حماس . ففي 2010/06/07 اكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ان تركيا مستعدة لأداء دور نشط للتوصل إلى مصالحة بين حركتي فتح و حماس وقال خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس السوري **بشار الاسد** إن إصلاح الخلاف بين حركة فتح وحماس " امر واجب" مضيفا ان حماس رحبت بان تؤدي انقرة دور الوسيط . وهو ما اكده اسماعيل هنية ، رئيس الوراء في قطاع غزة ، واوضح أن إعلان تركيا التدخل لإنهاء الخلاف بين فتح وحماس لا يعني وجود دور بديل عن الدور المصري، ودعا إلى تكامل الادوار بين الدول العربية و الاسلامية على خلفية المصالح العليا التي تجمع هذه الدول ، مؤكدا أن ملف المصالحة الفلسطينية في مصر ، ولكنه في الوقت نفسه ، يرحب باي عربي وإسلامي آخر وفي الجانب المصري ذكرت مصادر تركية لجريدة " الحياة" اللندنية ان القاهرة رفضت اقتراحا تركيا غير رسمي لعقد اجتماع يضم الامين العام للجامعة العربية **عمرو موسى** ومدير الاستخبارات المصرية الوزير **عمر سليمان** ، ووزير الخارجية التركي احمد داود أوغلوا [1] ، وممثلين عن حركتي حماس وفتح ، في مصر او تركيا من أجل الضغط على الطرفين الفلسطينيين لتوقيع اتفاقية المصالحة الفلسطينية . وجاء الرد المصري على لسان وزير الخارجية **احمد ابو الغيض** الذي اعتبر ان الدور التركي ينحصر في إقناع حماس بقبول وثيقة المصالحة المصرية ، وانه لا مجال الآن للعودة غلى فصول المفاوضات من جديد. واشارت مصادر فلسطينية رسمية لموقع الجزيرة نت غلى أن الرئيس عباس كان موافقا على الطر ح لكنه تراجع عقب رفض مصر له. وصرح **سليمان عواد** ، المتحدث باسم الرئاسة المصرية ، بأن الدور التركي في ملف المصالحة الفلسطينية يعد مكملا للدور المصري ، ويسعى إلى دعمه ، وأن الرئيس التركي عبد الله غول ووزير خارجيته اكدا على هذا الأمر خلال محادثتهما مع الرئيس المصري حسني مبارك في 2010/07/21

وبقي ملف المصالحة الفلسطينية معلقا ، ولم يطرأ عليه أي دور تركي ، حيث ترفض حماس التوقيع على ورقة المصالحة المصرية ، دون اخذ ملاحظاتها .

موقف تركيا من العدوان على قطاع غزة:

لعبت تركيا دورا مباشرا وفاعلا خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة 2008/10/27 – 2009/01/18 ، إذ تعد تركيا الطرف الاكثر قبولا من جانب مختلف اطراف الصراع في المنطقة، وفي

[1] يوسف أحمد، **الحركة الاسلامية في تركيا**، غزة: معهد بيت الحكمة، 2009، ص87.

مقدمتها حركة حماس و " إسرائيل" فضلا عن الغرب ، وما يعرف بدول الاعتدال و الممانعة العربية . كما ان تركيا عضو مؤقت في مجلس الامن الدولي ، وحلف شمال الاطلسي، وتستطيع بحكم علاقتها بحماس أن تنقل وجهات نظرا الاخيرة ، وهي مهمة أبدى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استعداده لأدائها.

حمل أردوغان "اسرائيل" مسؤولية العدوان على قطاع غزة ، ورأى أنها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حماس بها ، غير أن أردوغان حمل حماس جانبا من المسؤولية ، بسبب إطلاقها الصواريخ على المستوطنات الاسرائيلية مما أدى إلى إشعال التوتر ، لكنه اعتبر الرد الاسرائيلي غير متناسب بالمرة مع ما تفعله حماس، ودعا أردوغان إلى وقف الغارات الاسرائيلية ، و أدان ما رآه ضربة لمبادرات السلام العربية ، كما حث مجلس الامن الدولي إلى التدخل بأسرع ما يمكن، وأعلنت الحكومة التركية تجميد الوساطة بين سورية و "اسرائيل" فيما يتعلق بعملية السلام ،حيث اعلن أردوغان من دمشق في 2008/12/30 بعد لقائه بالرئيس السوري بشار الاسد بان " العدوان الاسرائيلي على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة، وأكد أردوغان بعد لقائه الرئيس المصري في 2009/01/01 على ضرورة وقف " إسرائيل" لإطلاق النار مباشرة ، وكذلك رفع الحصار و السماح للمساعدات الانسانية بالمرور لغزة ، كما طالب حماس بوقف إطلاق الصواريخ . وأعلن اردوغان في 2009/01/05 أنه لن يجري اي اتصال مع اي مسؤول اسرائيلي إلى أن تصدر عن "إسرائيل " اشارة فعلية على قبول وقف إطلاق النار ، وبسبب رفض " إسرائيل" قرار مجلس الامن 1860 ، الذي دعا لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة ، طالب اردوغان بضرورة منع " إسرائيل" من دخول مقر الامم المتحدة، واتهم دول أوربا الغربية بـ " الكيل بمكيالين" وبعدم التحرك عند شن " إسرائيل " عدوانها على قطاع غزة بالسرعة ذاتها التي تحركت بها عند نشوب النزاع في جورجيا حول اوستيا الجنوبية.وفي نقل موقع جريدة حريات **Hurriyet** التركية ، أن وزير الخارجية التركي **علي باباجان Ali babacan** قال لنظيرته الاسرائيلية ، **تسيبي ليفنى Tzipi Livni** " أبوابنا مفتوحة ، ولذلك عليك ان تتحدثي عن شروط وقف اطلاق النار إذا أردتِ المجيء إلى تركيا " وأكد **باباجان** على أن قطع العلاقات مع " إسرائيل" لإرضاء بعض الاوساط أو باسم النزعة الشعبوية سيلحق الضرر بالمنطقة[1]، وقدمت تركيا رؤيتها لإمكانية وقف إطلاق النار من خلال مبادرة سياسية مزجت بين الوقف العاجل لإطلاق النار وخطوات سياسية تعمل لتثبيته على الارض ، ومن هنا ذكرت جريدة **صباح sabah** التركية في عددها الصادر في 2009/01/03 أن أردوغان طرح على زعماء مصر و السعودية و الاردن وسورية و السلطة الفلسطينية تهيئة الارضية المناسبة

[1] المرجع نفسه, ص 89.

لاستئناف مفاوضات السلام ، بنشر قوات دولية لحفظ السلام في غزة ، واستعادة التهدئة بين حماس و " إسرائيل".

واشار وزير الخارجية علي باباجان بعد لقائه نظيره السوري **وليد المعلم** في 2009/01/05 ، على أن " أنقرة تعمل من اجل التوصل إلى وقف للنار ينص على وجود مراقبين دوليين ، وقال مسؤول بارز بالخارجية التركية إن تركيا متمسكة برؤيتها وأن أي وقف لإطلاق النار يجب أن يتم في إطار متوازن بين الحل العسكري و الحل السياسي وذلك كي يكون وقف إطلاق النار قابلا للاستمرار .

وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلي في 2009/01/17 و الفلسطيني في 2009/01/18 ، اشار مستشار رئيس الحكمة التركية أحمد داوود أوغلو إلا أن حماس أعلنت وقف النار بناء على طلب تركيا[1].

وبالمقابل رفض باباجان التهم التي تقول بان أنقرة تؤيد كل ما تقوم به حماس، وقال إن " أنقرة توجه النصح دائما لحماس حول ان الحل لا يكون بالسلاح ، ويجب البحث عن حل في الاطر الديمقراطية ،لكن باباجان رأى أنه من غير الممكن تجاهل حماس في إطار جهود السلام في المنطقة.

وشدد الرئيس التركي عبد الله غول على ضرورة سعي جميع دول العالم من أجل تأسيس دولة فلسطينية قابلة للعيش إلى جانب " إسرائيل" وقال إن على أسرائيل أن تنسحب كليا من قطاع غزة.

كما أعرب أردوغان عن استعداد بلاده لإرسال مراقبين مدنيين غلى غزة لتثبيت وقف إطلاق النار في حال طلب الفلسطينيون ذلك ، مستبعدا فكرة إرسال قوات تركية إلى القطاع ، وشدد على أهمية العمل من أجل حل شامل للقضية الفلسطينية ودعا إلى وضع خطة سياسية تشمل كل الاطراف الفلسطينية بما فيها حماس تعمل كلها من أجل حل سياسي للقضية الفلسطينية .

وفي 2009/01/29 انسحب اردوغان من منتدى دافوس الاقتصادي World Economique forum Davos 2009 في سويسرا احتجاجا على منعه من التعليق على مداخلة للرئيس الإسرائيلي **شمعون بيريز** بشأن الهجوم على غزة . وخاطب اردوغان بيريز قائلا:

" سيد بيرز أنت أكبر مني سنا ، أشعر انك تشعر بالذنب قليلا ، لذلك ربما كنت عنيفا، أنا أتذكر الاطفال الذين قتلوا على الشاطئ، وأتذكر قول رئيسي وزراء من بلدكم إنهما يشعران بالرضا عن نفسيهما عندما

[1] أحمد البرصان واخرون، **تداعيات هجوم اسرائيل على اسطول الحرية**، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، 2010، ص 34.

يهاجمان الفلسطينيين بالدبابات ... أشعر بالحزن عندما يصفق الناس لما تقوله لان عددا كبيرا من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ، وغير الانساني ان نصفق لعملية اسفرت عن مثل هذه النتائج .

أما على الصعيد الشعبي فقد هرعت المنظمات التركية الرسمية و المدنية الخيرية إلى غزة مع قوافل المساعدات، كما أوصلت مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH)باعتبارها منظمة خيرية بارزة، المواد الغذائية و المعدات الطبية الضرورية إلى غزة، وأجرت الاستعدادات ايضا لنقل الفلسطينيين الجرحى إلى اسطنبول للعلاج. كما لاقت الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة احتجاجات على نطاق أوسع في أنحاء مختلفة من تركيا، وألغي احتفال كبير في اسطنبول عشية السنة الجديدة تضامنا مع غزة، وتجمع عشرات الآلاف من الاشخاص احتجاجا على العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في 2009/01/04، اذيعت هذه التظاهرة على التلفزيونات الفضائية العربية الكبرى.

كان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة علامة فارقة في تزايد الدعم التركي الشعبي و الرسمي للقضية الفلسطينية، وفي توجيه انتقادات حادة للسلوك الإسرائيلي، وفي المطالبة بفك الحصار عن قطاع غزة، واحترام إرادة الشعب الفلسطيني الذي انتخب حماس. غير ان الموقف التركي ظل محكوما باستمرار تبنيه للمسار العربي الرسمي وموقفه من التسوية، وفي مراعاة تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقاته بـ" إسرائيل" ورغبته في الدخول في الاتحاد الأوروبي[1].

طرحت "إسرائيل" جملة مبررات لحصارها الذي فرضته على نحو 1.51 مليون فلسطيني في قطاع غزة، من بينها تحرير الجندي الاسير **جلعاد شليط**، الذي أسرته فصائل فلسطينية مقاومة في حزيران/يونيو 2006، وعوقبت حماس على اسره ورفض إطلاق سراحه طيلة الاعوام الماضية، كما بررت " إسرائيل" حصارها بالرغبة بمنع وصول أسلحة ومعدات عسكرية إلى حركات المقاومة، والحيلولة دون دخول مواد اولية إلى القطاع يمكن استخدامها في تصنيع الصواريخ و الوسائل القتالية الاخرى.

ولقد كان الموقف التركي اكثر فاعلية في رفض الحصار و العمل على كسره شعبيا وسياسيا ومعنويا. ولقد أفادت تركيا من علاقاتها الدولية المتوازنة في فتح ملف الحصار دوليا وعدم طيه في ادراج النسيان، واصبحت تركيا مسرحا للعديد من النشاطات و الفعاليات الإسلامية المساندة للشعب الفلسطيني، فعلى سبيل المثال نظم الاتراك و بتأييد رسمي علني العديد من الفعاليات المناصرة للفلسطينيين و المؤيدة لرفع الحصار عن غزة من بينها مظاهرات مهرجانات وجمع تبرعات وإرسال مساعدات ...إلخ.

[1] أحمد البرصان واخرون، **نفس المرجع**، ص 37.

فعلى المستوى الرسمي ندد رئيس الحكومة اردوغان بالحصار الذي فرضته "إسرائيل" على قطاع غزة يواجه مأساة إنسانية، وقال اردوغان امام كتلة نواب حزب العدالة و التنمية " إسرائيل" تعاقب شعبا كاملا من أجل معاقبة مجموعة بعينها، وتقوم بقصف مكثف لقطاع غزة... من غير المقبول تفهم مثل هذه الممارسة بذريعة إطلاق الصواريخ، وكلما سألنا الإسرائيليين عن أسباب القصف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني بين الحين و الآخر يتعللون بان هناك صواريخ تقصف من الجانب الفلسطيني. لكن كلما سألنا عن حجم الخسائر الناتجة عن القصف الفلسطيني، وعن عدد الضحايا في الجانب الإسرائيلي لا نحصل على جواب.

وأعرب وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، عن تضامنية مع قطاع غزة، داعيا إلى فك الحصار عنها لأنه لا يفترض ان تبقى " سجنا مفتوحا". وأضاف نحن لا نعتبر انه من المقبول ان نشهد مأساة إنسانية من هذا النوع في منطقتنا. ستستمر تركيا في القيام بكل شيء ممكن لتحسين الاوضاع في المنطقة.

وفي 2010/01/19 تصدر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة المحادثات بين وزير الخارجية التركي ووزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، وطالب اوغلو باراك بالسماح لتركيا بإيصال المعونات لسكان قطاع المحاصر، لا سيما الغذاء و الدواء و المساعدات الاساسية، كما طلب السماح بإدخال مبان جاهزة لإيواء من فقدوا مساكنهم نتيجة للحرب الإسرائيلية المدمرة، و لا يستطيعون بسبب الحصار ادخال مواد البناء لقطاع غزة من إعادة بناء مساكنهم. ولكن باراك رفض التعهد بالإجابة على طلب تركيا، وقال إنه سيدرس الطلب بناء على السياسة المتبعة إزاء إدخال البضائع لقطاع غزة، مضيفا أن القيود على معابر قطاع غزة ستتواصل طالما بقي الجندي المختطف جلعاد شاليط محتجزا في ايدي حماس[1].

واكد أردوغان في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره القطري **حمد بن جاسم آل ثاني** في 2010/02/14 على التزام بلاده بالوفاء بوعودها للعمل على حل مشكلة الاوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة المحاصر، وتسهيل إدخال المساعدات لسكانه. واعرب أردوغان عن اسفه من عدم سماح الكيان الصهيوني ومصر بدخول المساعدات اللازمة لإعادة إعمار غزة، وذكر أن ما يقارب خمسة آلاف اسرة مازالت تعيش في الخيام، مطالبا الدول التي شاركت في مؤتمر إعادة غزة في شرم الشيخ بالوفاء بوعودها.

وقبل ايام من الاعتداء على اسطول الحرية الذي وقع في 2010/05/31 اعلن أردوغان أن تركيا تسعى مع دول أخرى لكسر الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، وأن الامر يمثل له ولتركيا أولوية، موضحا أن الجهود تسير ايضا في اتجاه إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال العدوان على القطاع.

[1] أحمد البرصان واخرون، **نفس المرجع** ، ص39 .

ولم يقتصر الدعم الذي أبدته تركيا تجاه الفلسطينيين في قطاع غزة على الجانب السياسي، بل تعداه إلى الدعم الإنساني من خلال افتتاح أفرع لمؤسسات الإغاثة التركية في غزة، منها جمعية يارد ملي Yardimeli في غزة، التي قامت بكفالة 4500 اسرة ، وذكر أن الخدمات الإغاثية المقدمة تشمل تقديم المساعدات في المواسم و الاعياد وشهر رمضان و الحوادث الطارئة، مشيرا إلى أن هذه المشاريع بدأت مع بداية الحرب الإسرائيلية على غزة أواخر سنة 2008، ومن هذه المؤسسات مؤسسة هيئة الإغاثة الإنسانية التركية بغزة ويوضح ممثلها **محمد كايا** أن الشعب التركي ومؤسساته الإنسانية تخص الشعب الفلسطيني بنسبة كبيرة من الدعم وتقديم المساعدات، مشيرا إلى أن مجموع ما قدمته مؤسسته من مساعدات وصل إلى 25 مليون يورو في سنة 2009 .

الاعتداء على أسطول الحرية.

قامت القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية فجر يوم الأثنين2010/05/31 بتنفيذ عمليتين عسكريتين مزدوجتين، الأولى هي اعتراض سفن قافلة اسطول الحرية المتجه لقطاع غزة، و الثانية هي العملية القتل الانتقائي الجماعي للناشطين الاتراك الذي ادى إلى مقتل تسعة اتراك وإصابة عشرات المتضامنين.

فجر الاعتداء الإسرائيلي على اسطول الحرية أزمة حادة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل حيث بادرت تركيا إلى سحب سفيرها من إسرائيل كما استدعت خارجيتها السفير الاسرائيلي للاحتجاج على الاعتداء، و علقت الرحلات السياحية البحرية مع إسرائيل ودعت إلى اجتماع عاجل لمجلس الامن[1].

واعلن نائب رئيس الحكومة التركية **بولنت أرينك bulent arnc** أن بلاده قررت إلغاء ثلاث مناورات عسكرية مع إسرائيل و اعتبر الرئيس التركي **عبد الله غول** الهجوم خرقا للقوانين الدولية.

ووجه أردوغان انتقادات شديدة اللهجة إلى إسرائيل حيث وصف حكومتها بانها وقحة وتشكل عقبة في طريق السلام الإقليمي، داعيا إلى معاقبتها على المجزرة الدموية التي ارتكبتها، واعتبر الاعتداء هجوما دنيئا على الضمير الانساني، وحذر إسرائيل من اختبار صبر أنقرة مؤكدا أنه بقدر ما تكون صداقة تركيا قوية فإن عداوتها أقوى، وطالبها برفع لفوري لحصارها المفروض على قطاع غزة.

من الجانب الإسرائيلي رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اقتراحا للأمين العام للأمم المتحدة ، **بان كي مون** تشكيل لجنة تحقيق دولية في مجزرة اسطول الحرية، وزعم أن إسرائيل تسعى إلى تحقيق موضوعي، مجددا إلصاق مزاعم الإرهاب بناشطي أسطول الحرية.

[1] نفس المرجع , ص41.

كما أكد أوغلو أن علاقة أنقرة مع تل أبيب مرهونة بقبولها مقترح منظمة المؤتمر الإسلامي بتشكيل لجنة تحقيق دولية بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة. وتوقع أوغلو أن تقبل إسرائيل بهذه اللجنة ، واشار إلى انها خطوة غير مشجعة من قبل إسرائيل تجاه هذه اللجنة ستواجه بخيارات تركية متاحة أولها سحب السفير التركي من إسرائيل.

وبالمقابل رفضت تركيا اللجنة الداخلية (لجنة تيركل Commission Turkel) التي شكلتها إسرائيل لتقصي الحقائق بشان الاعتداء الإسرائيلي على اسطول الحرية مؤكدة أنها لا تثق بنزاهتها.

وعلى الرغم من إعلان وزير الدفاع الوطني التركي **محمد وجدي غونول** في 2010/06/06 أن تركيا لن توقف التعاون في مجال الدفاع مع إسرائيل إن ساءت العلاقات التركية الإسرائيلية اكثر حين قرر سلاح الجو التركي في 2010/06/14 إلغاء صفقة مع الصناعات الجوية الإسرائيلية وشركة **إلبيت سيستمز** Elbit Systems لشراء طائرات بدون طيار قيمتها 180 مليون دولار. وجمدت تركيا 16 اتفاقا مع الحكومة الإسرائيلية .

وفي 2010/08/27 رفضت السلطات التركية السماح الطائرة نقل تابعة للجيش الإسرائيلي من العبور فوق أراضيها مما اضطر الطائرة لتغيير مسارها الجوي .

وأفادت مصادر دبلوماسية تركية بان الحكومة التركية درست إصدار قرار بهذا الشأن يمنع الطيران العسكري الإسرائيلي من استخدام المجال التركي ردا على رفض إسرائيل تنفيذ المطالب التركية الثلاثة المتعلقة بالاعتداء على اسطول الحرية[1].

وأكد اردوغان خلال لقاء صحافي في أعقاب مجموعة العشرين في تورينتوا المطالب التركية وهي: الاعتذار وتشكيل لجنة تحقيق دولية و التعويض على الاضرار ومن بينها السفن التي ترفع العلم التركي و التي كانت متوجهة غلى قطاع غزة واخيرا الرفع الكامل للحظر المفروض على القطاع وقال " نريد اعتذارا وان يتم رفع الحظر.

إلا أن إسرائيل رفضت تقديم اي اعتذار لأن جنودها اضطروا للدفاع عن أنفسهم للإفلات من عملية ضرب حتى الموت، كما رأى وزير الخارجية الإسرائيلي **أفيغدور ليبرمان** Avigdor Liberman أن العلاقات

[1] نفس المرجع .ص 47.

ستتحسن إلى حد كبير في حال قدمت اسرائيل أعذارا لتركيا على خلفية أحداث قافلة السفن، أو صرفت تعويضات للمصابين في هذه الاحداث[1].

وفي 2010/07/01 عقد لقاء مفاجئ بين أحمد داوود أوغلوا وزير الخارجية التركي و بينيامين بن إلعازر وزير الصناعة و التجارة الإسرائيلي في بروكسل واشار أوغلو إلى أن الجانب الإسرائيلي هو من طلب إجراء اللقاء واكد المتحدث باسم الخارجية التركية **براق أوزوغرغين** أن الوزيرين ناقشا الوضع الحالي للعلاقات التركية الإسرائيلية ووفقا لمعلومات جريدة حريات التركية استنادا لمصادر في الخارجية التركية وبين الوزير الاول التركي حدد أمام مقابلة الإسرائيلي مطالب أنقرة في الاعتذار عن الاعتداء البحري و التعويض و تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ورفع الحصار غزة.

اما رئيس هيئة اركان الجيش الإسرائيلي الجنرال **غابي اشكنازي** فقال لدى إدلائه أمام اللجنة إنه يتحمل شخصيا المسؤولية عن كل العمليات التي ينفذها الجيش الإسرائيلي معتبرا عملية صحيحة ومتناسبة وأخلاقية.

وبعد اعترافات القيادة الإسرائيلية أمام اللجنة لا تنوي تحديد المسؤولية الجنائية لأفراد معينين. فيما بدا أنه تراجع جديد لصالح عدم توجيه اتهامات أو تحديد مسؤوليات جنائية لأية إسرائيليين وقال إن المهمة الأساسية هي مراجعة التحقيقات التي تجريها السلطات الإسرائيلية و التركية وإصدار توصيات بشان كيفية تجنب مثل هذه الحوادث في المستقبل ، وأوضح ان اللجنة ستقدم تقريرا مبدئيا منتصف أيلول (سبتمبر") المقبل على ان تنهي عمله منتصف شباط / فبراير 2011 .وهو ما يعني أن العلاقات التركية الإسرائيلية لن تتحسن وستبقى رهينة الموقف قبل تلبية الشروط التركية و النظر في ما سيؤول إليه التحقق الدولي.

شكل الموقف من أسطول الحرية المبادرة التركية الأهم تجاه العالم العربي وذلك انطلاقا من حقيقة أن هذه المبادرة أعادت الاهتمام للقضية الفلسطينية و حركت المياه الدولية الراكدة في ظل الصمت الأمريكي في مواجهة حكومة اليمين المتشدد في إسرائيل وتميزت المبادرة في السياسة الخارجية التركية بعدة سمات أضفت عليها مزيدا من التأثير و الفعالية وكان من اهمها الإيجابية فقد تميزت المبادرة التركية بايجابياتها تجاه القضايا العربية عموما ، وخاصة القضية الفلسطينية.

وفي 2010/07/05 قررت وزارة الدفاع التركية عدم المشاركة في مناورات عروس البحر الخاصة بعمليات الإغاثة و الإنقاذ البحري التي تجري في البحر الابيض المتوسط في شهر آب/ اغسطس من كل سنة مع سفن بحرية امريكية وإسرائيلية.

1- محمد محمود الدودانى،(**العلاقات التركية الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية2002-2012**)، رسالة ماجستير ،دراسة غير منشورة، غزة: جامعة الازهر، 2011، ص 94.

وفي ظل التجاهل الإسرائيلي للمطالب التركية قال اوغلوا إن إسرائيل تعرف العقوبات التي ستتعرض لها من جانب تركيا ما لم تنفذ المطالب التركية حتى تتجنب قطع العلاقات معها مضيفا إذا لم تكن الحكومة الإسرائيلية ترغب في تشكيل لجنة تحقيق دولية فعليها ان تعترف بهذه الجريمة وان تعتذر وان تدفع تعويضات . وأكد أوغلوا أنه بدون تنفيذ أي من هذين الشرطين لا يمكن عودة العلاقات الدبلوماسية التركية الإسرائيلية إلى مجراها السابق وأوضح أن تركيا تملك حق فرض عقوبات عل إسرائيل من جانب واحد وان إسرائيل تعلم جيدا تلك العقوبات وقال لا استطيع الكشف عما ابلغتهم خلف الابواب المغلقة في إشارة إلى لقائه مع بينيامين بن إلعازر في بروكسل[1].

وفي 2010/07/24 عين مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة لجنة خبراء للتحقيق وتقصي الحقائق في دعاوي انتهاكات القانون الدولي في الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية ، غير أن إسرائيل رفضت التعاون مع اللجنة وقال **عوفير جندلمان Ofir Gendelman** المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية إن بلاده لا ترى مصداقية للمجلس من الاساس وأوضح أن إسرائيل شكلت لجنتي تحقيق حكومية وعسكرية ولا داعي لوجود لجنة تحقيق ثالثة، بيد أن بيانا صادرا عن مكتب نتانياهوا في 2010/08/03 قال إن الحكومة الإسرائيلية ستكون على استعداد لان تنقل إلى لجنة التحقيق الدولية كافة التقارير التي أعدتها أو تلك التي أعدتها لجنة الفحص الإسرائيلي إلا أنها لن تسمح بعرض أي من الجنود و الضباط للتحقيق أمام اللجنة.

وفي 2010/08/09 أدلى نتانياهو بشهادته أمام لجنة **تيركل** وقال إن وزير الدفاع (**إيهود بارك**) هو العنوان الوحيد في هذا الموضوع إن الجيش الإسرائيلي هو الذي قرر مواجهة الاسطول و السيطرة على سفنه كما أخذ باراك خلال إفادته أمام اللجنة على عاتقه كامل المسؤولية عن أحداث أسطول الحرية.

شكل الموقف من أسطول الحرية المبادرة التركية الاهم تجاه العالم العربي وذلك انطلاقا من حقيقة أن هذه المبادرة أعادت الاهتمام للقضية الفلسطينية، وحركت الضمير الدولي، في ظل الصمت الأمريكي في مواجهة حكومة اليمين المتشدد في اسرائيل.

[1] محمد محمود الدوداني، **نفس المرجع**, ص 97

المبحث الثالث: حدود الدور التركي في القضية الفلسطينية.

منذ استلام قادة حزب العدالة و التنمية للسلطة واتجاههم نحو دعم قضية الشعب الفلسطيني إلا أنهم تعرضوا لمجموعة من الضغوطات و الصعوبات وضعتهم بين خيار المضي في قناعتهم وتحمل مسؤولية ذلك إلى النهاية مهما كان الثمن أو انتظار ظروف أكثر ملائمة ومن هذا المنطلق:

- القناعة السائدة حاليا أن التغيير في السياسات الداخلية و الخارجية يحتاج إلى وقت طويل.
- تغيير ثوابت أرسلتها الدولة الكمالية على امتداد عقود أمر ليس بالسهل لهذا تراجع الحزب عن بعض من سياسة الانفتاح التي انتهجتها لدى وصوله إلى السلطة.
- الأخذ بعين الاعتبار العلاقة العسكرية لتركيا مع اسرائيل المتمثلة في اتفاقيات التدريب المتبادل و المناورات المشتركة و الانتاج و التطوير الصناعي المشترك وما إلى ذلك .
- تحسين العلاقة مع إسرائيل هو سبب لتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لتركيا لضمان دعمها في القضايا ذات الصلة بالمعسكر الغربي مثل اليونان وقبرص وأرمينيا لذا ترى تركيا أنه لمواجهة اللوبيين الأرميني و اليوناني و الكونجرس الامريكي لابد من الحرص على إقامة علاقات جيدة مع إسرائيل.
- تمثل حماس بالمعنى الشائع الاتجاه الأصولي في الاسلام وهو توجه يحارب التيار الكمالي المتشدد في تركيا و الذي تمثله المؤسسة العسكرية.

الانقسام الفلسطيني الداخلي.

بعد استمرار النزاع الداخلي بين حركتي فتح وحماس خلال عام 2008 من أبرز مشاهد الواقع الفلسطيني التأزم وأكثراها تأثيرا في مصالح الشعب الفلسطيني العليا وكفاحه من أجل نيل حقوقه وعجزت جهود الوساطة الوطنية و العربية عن راب الصدع. وحمل كل طرف مسؤولية فشل جهود الوساطة للآخر وأخذت مظاهر الانقسام اشكالا عدة تراوحت بين الاشتباكات المسلحة وتبادل اعتقال عناصر التنظيميين ومحاولات كل طرف تفويض نفوذ الآخر وشرعيته[1].

وقد شهدت الساحة الفلسطينية منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية لعام 2006 تداعيات ومتغيرات كثيرة فالاستقطاب غير المسبوق في الساحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس و المتزامن مع مشاحنات وتوترات تزداد تصعيدا يوما بعد يوم ، بات ينذر بانزلاق الساحة الفلسطينية نحو الحرب الاهلية و

[1] – أحمد ابراهيم محمود وآخرون ، **حال الأمة العربية 2008/2009 أمة في خطر** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01 ، 2009 ، ص 125 .

القضاء على نظام سياسي ديمقراطي آخذ في النشوء فالفلسطينيون منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية في السابع و العشرين من جانفي 2006 باتوا يتصارعون فيما بينهم على السلطة في واقع لا سلطة فيه وبدا بديل التهدئة مع اسرائيل يتمثل في تفريق شحنة العنف في حسم المحاولات البينية ، وبدا واضحا أن الصراع السياسي الفلسطيني دخل في أخطر مراحله حيث ان سياسة (كسر العظام) هي المسيطرة على الموقف العام لا سيما بعدما وصل الحوار الفلسطيني إلى طريق مسدود في الوقت الذي يتمسك فيه الرئيس أبو مازن بموقفه بشأن إجراء الاستفتاء العام وعلى وثيقة الاسرى[1] الامر الذي يحمل في طياته خيارات مفتوحة الاتجاهات وسيناريوهات كل طرف لا تلتقي في منتصف الطريق بل تتعارض جذريا ومن هنا تصبح مسألة السيطرة على الأجهزة الامنية (سواء الرسمية التابعة للسلطة أو الأجنحة العسكرية للفصائل) و القضية المركزية في الصراع الدائر بين الحركتين الرئيسيتين في الساحة الفلسطينية " فتح" و " حماس " وينذر بعدم معالجة هذه القضية بحكمة باندلاع مواجهات شاملة ودامية بين الفلسطينيين.

- **العلاقة بين فتح و حماس:**

لا ريب أن الخلافات السياسية تضرب بقوة في عمق العلاقة التي تربط بين حركتي حماس وحركة فتح حيث أن الأخيرة حركة علمانية تبنت رؤى وافكار واتجاهات ومبادئ براغماتية منذ انطلاقا عام 1965 بالرغم من انشقاق معظم قيادتها عن الإخوان المسلمين في منصف الخمسينات وفي المقابل تتبنى حماس فكرا إسلاميا واتجاهها جهاديا واضحا منذ أن أعلن عن ظهور حركة إسلامية جديدة تسمى " حماس" اتسمت العلاقات بينها وبين فتح بالتذبذبات على شكل منحني صاعد احيانا وهابط أحيانا أخرى فكلما عصفت أزمة بالشعب الفلسطيني انفرجت العلاقة بينها مثلما حدث في انتفاضة الثمانينات ثم طفت احداث أوسلو لتوسيع هوة الخلاف بينها وزاد التأزم الذي صاحب تشكيل السلطة عام 1994 واعتبارا فتح حركة شرعية وحماس غير شرعية بل بؤرة للإرهاب و التطرف واستمرت السلطة في ملاحقة " حماس" تجاوبا مع الضغوطات التي مورست عليها لوقف أعمال المقاومة و العمليات الاستشهادية ضد إسرائيل وخلال تلك الفترة مهدت محاولات عدة لإيجاد أرضية للحوار و الاتفاق بين الفصيلتين و لكنها لم تصل إلى شيء حتى حصول أحداث الانتفاضة الثانية عام 2000 التي صعدت بمنحى العلاقات بينهما إلى التوافق مع اطلاق شرارتها الاولى ،ولكن سرعان ما عادت العلاقات بينها إلى التوتر مرة أخرى خاصة مع استحداث منصب رئيس الوزراء الذي عمد إلى جمع

[1] – وائل سعد ، **السلوك الامني لحركة فتح، صراع الإرادات**، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، ط01 ،2008، ص 19.

الحياة السياسية وفوز " حماس" بالانتخابات البلدية و التشريعية مما وسمها بطابع الشرعية ، مثلها في ذلك مثل " فتح" [1] .

- العلاقة بين رئاسة فتح وحكمة حماس: دخلت الساحة الفلسطينية في حالة مد وجزر بين برنامجين مختلفين، بل قد يكونان متعارضين ، فقد قام البرنامج الاول الذي ينتهجه أبو مازن وحركة فتح والسلطة عموما على الاعتراف بالدولة العبرية وحل القضية الفلسطينية عبر المفاوضات و وقف عسكرة الانتفاضة ونزع سلاح فصائل المقاومة وقام البرنامج الثاني الذي تنتهجه حماس على تحرير كامل الارض بالكفاح المسلح فضلا عن رفض الاعتراف بالدولة العبرية او إجراء مفاوضات معها قبل انسحابها من الضفة و القدس على الاقل وهذا الاختلاف هو ما دعا البعض إلى الاعتقاد بأن اتجاهها صراعي سيحول دون التقاء الحركتين على نقاط اتفاق وقد دعم هذا الرأي بعض المؤشرات منها:

– معارضة فتح للمشاركة في حكومة ائتلافية فهي تدرك مدى حاجة حماس إلى مشاركتها في الحكومة الجديدة وامتناع فتح الدخول في حكومة ائتلافية من شانه أن يضع حماس في مازق يجعلها عاجزة عن القيام بمسؤولياتها مما يعرضها للسخط الشعبي ، الامر الذي سيوفر فرصة ليس فقط لإضعاف الحركة بل كسرها نهائيا ويتجه مؤيدو فتح إلى تبرير ذلك بالقول أن الشراكة تتطلب التوافق على برنامج ذي قواسم مشتركة، كما ترتفع الاصوات داخل فتح داعية إلى المقاطعة كما أن فتح تفضل أن تنتظر في صفوف المعارضة كي تساهم في الإصلاح بعيدا عن صراعات القوة و النفوذ التي أجهضت مشروعها .

– الخطوات الاستباقية لإعادة التعيينات داخل الوزارات ومؤسسات المجلس التشريعي حيث قامت وزرات السلطة بإجراء سلسلة من الترقيات و التعيينات واسعة النطاق شملت عناصر فتح دون غيرهم لتحقيق هدفين:

أ– إحكام سيطرة فتح على الوزارات و المؤسسات.

ب– إرهاق حكومة حماس الجديدة و الإثقال عليها.

كما حاول المجلس التشريعي المنتهية ولايته سن بعض القوانين التي تكرس واقعا بغض النظر عن الكفاءة و المصلحة العامة لشرائع المجتمع الفلسطيني، ومحاولة تقسيم البلد بين مؤسسة .

[1] – نيفين سليمان ، (**مستقبل العاقات بين حكومة حماس ورئاسة ابو مازن**) ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 164، القاهرة ،أفريل 2006 ، ص 25- 27 .

تواصل التعاون التركي مع إسرائيل.

على الرغم من الميول الاسلامية للحزب العدالة و التنمية الذي وصل إلى الحكم في نهاية نوفمبر سنة 2002 وسعى قادته إلى تعميق العلاقات مع الجانب الفلسطيني ، إلا أن حكومة العدالة و التنمية لم تستطيع أن تحيد عن سياسة العلاقات الوثيقة بين تركيا وإسرائيل أو خرق اتفاقيات من الجانبين حيث أن هذه الاتفاقيات العسكرية وغيرها تم توقيعاها في فترة حكومة نجم الدين أربكان ولا يمكن للحكومة ان تلغي ببساطة اتفاقية دولية وقعتها حكومة قبلها ، وعلى الرغم من ان علاقات الطرفين شهدت بعض البرود و الاهتزازات غير أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل استمرت نشطة في كل المجالات الاقتصادية و الاستثمارية و الثقافية و العسكرية و الامنية ويمكن وضع سياق هذه العلاقات في ثلاثة جوانب أساسية الجانب العسكري و الجانب الاقتصادي:

أ- **سياسيا:** قام وزير الخارجية التركي عبد الله غول بزيارة إلى إسرائيل في أوائل سنة 2005 وحظيت هذه الزيارة باهتمام استثنائي حيث تعتبر هذه الزيارة هي الاولى لمسؤول تركي رفيع المستوى ، منذ وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة ،وبعد وصف أردوغان لممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين بـ" إرهاب الدولة " غداة اغتيال مؤسس حركة حماس **الشيخ أحمد ياسين** و القيادي في الحركة **عبد العزيز الرنتيسي** ومع ان مضمون الزيارة تمحور حول استعداد تركيا للقيام بوساطة في عملية السلام بين سوريا و الفلسطينيين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى إلا أن الغاية الاساسية من الزيارة كانت إعادة ترميم العلاقات بين البلدين[1].

وقام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في الاول من ماي 2005 بزيارة إسرائيل هي الأولى له منذ وصوله إلى رئاسة الحكومة وأعلن أن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين تركيا وإسرائيل و المشاركة في جهود السلام كما كان البعد الاقتصادي حاضرا في الزيارة إذ صاحب أروغان وفد كبير من الوزراء وكبار الموظفين رجال الأعمال استقبلت إسرائيل أردوغان بحفاوة حيث قال وزير الخارجية الإسرائيلي **سيلفان شالوم** أن هذه الزيارة تظهر واقع بلدين يقيمان علاقات وأن الاسلام المعتدل قادر تماما على إقامة حوار مع اسرائيل كما ذكرت صحيفة **هارتز Haaretz** الإسرائيلية أن زيارة أردوغان تعد نجاحا للدبلوماسية الإسرائيلية بعد شبه قطيعة دامت أكثر من سنة على خلفية اغتيال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي، واستمر التقدم و التعاون و التنسيق في العلاقات التركية الإسرائيلية حتى أضحت تركيا طرفا وسطا في تقريب وجهات النظر بين

[1] – محمد نور الدين ،(**العلاقات التركية الاسرائيلية مرحلة جديدة**)، جريدة الشرق ، العدد، 113،القاهرة، 09 جانفي 2005 ،ص 12.

الدول الاسلامية وبين اسرائيل من ذلك الدور الذي لعبته تركيا في ترتيب لقاء بين وزيري الخارجية الباكستاني **خور شيد فاصولي** ، والاسرائيلي **سيلفان شالوم** في سبتمبر 2005 .

ب- **عسكريا:** في سنة 2002 وقعت تركيا عقدا مع اسرائيل قيمته مليون دولار لتحسين 170 دبابة من طراز إ .م .60 كما قامت بشراء ثلاث طائرات من دون طيار في أفريل عام 2005 واشترت نظم محطات من شركة أرضية من شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية (صناعات الطائرات الاسرائيلية) بتكلفة 183 مليون دولار ، وبموجب اتفاق بين الطرفين حصلت تركيا على 10 محطات ارضية كل واحدة منها متبوعة بثلاث طائرات أو أربع[1] .

كما قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ، خلال زيارته لإسرائيل في الأول من ماي 2005 مع مسؤولين إسرائيليين بالتباحث في صفقة عسكرية يصل حجمها نحو نصف مليار دولار وتتمحور الصفقة حول قيام شركة الصناعات العسكرية الاسرائيلية بتطوير وتحسين قرابة 30طائرة حربية أف 4 فانتوم تابعة لسلاح الجو التركي ، وهذا إضافة إلى تباحث وزير الدفع التركي **محمد وجدي غونول** خلال زيارته لإسرائيل في شهر ماي 2005 مع الإسرائيليين في خطط التركي محمد وجدي غونول خلال زيارته لإسرائيل في شهر ماي 2005 مع الإسرائيليين خطط تطوير الطائرات الحربية التركية وتزويد تركيا بالطائرات بدون طيار بعيدة المدى، وقد وصف مدير وزارة الدفاع الاسرائيلية **عاموس يارون** العلاقات بين مؤسسي الدفاع في الدولتين بأنها ممتازة أما المتحدث باسم صناعة الطائرات الاسرائيلية **دورون سوسليك** فقد قال إن تركيا مهتمة بتطوير طائرات إف – 4 وانها ثاني أكبر زبون عسكري بعد الهند.

وواصلت حكومة العدالة و التنمية خلال سنة 2006 الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع إسرائيل كما حضرت الاجتماعات الامنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة أمريكا وبريطانيا وغيرهما .

في السادس من سبتمبر 2007 قامت الطائرات الاسرائيلية بغارة على منشأة سورية في دير الزور وحسب المزاعم الاسرائيلية فقد كان الاعتقاد بانها منشأة نووية وقد استخدمت إسرائيل المجال الجوي التركي ذهابا وإيابا في طريقها إلى الموقع المستهدف ، وقد ألقت الطائرات الحربية الاسرائيلية خزاني وقود داخل الاراضي التركية وقدمت إسرائيل فيما بعد اعتذارا لتركيا عن انتهاك الطائرات الاسرائيلية المجال الجوي التركي ، ورأى الرئيس التركي عبد الله غول أن المسالة انتهت وأن تركيا لم تكن على علم مسبق بالانتهاك الليلي

[1] – سمير قديح ، خفايا واسرار التعاون العسكري و الامني و الاقتصادي بين تركيا واسرائيل 60 عاما من التعاون الوثيق وتبادل المعلومات ، http//www.kofiapress.com/arabic/action=detail. 2016/01/29، pm15:34

لطائرات الاسرائيلية ومما لاشك فيه أن هذه العملية اثارت من جديد جدلا حول طبيعة التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل وحدوده لاسيما أن الطرفين يجريان من وقت لآخر مناورات جوية وبرية مشتركة في قلب الأناضول مما يسهل على الطائرات الاسرائيلية استخدام الاراضي التركية في اي عدوان على سوريا .

وتواصل التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل خلال سنة 2008 في أكثر من مجال، فقد تعددت زيارات المسؤولين العسكريين المتبادلة سواء على مستوى وزارة الدفاع أو على مستوى القوات الجوية و البحرية كما أجريت مناورات جوية بحرية مشتركة مع اسرائيل وبمشاركة الولايات المتحدة الامريكية.

وتواصل التعاون و التنسيق الاستخباري بين تركيا واسرائيل بشان الاكراد وسعت تركيا إلى شراء طائرات بدون طيار من طراز هيرون heron وتعددت المحادثات من أجل ذلك الاختبار علما أن إحداها قد سقطت في اثناء تجربتها لتسويقها وبيعها في شهر ديسمبر سنة 2008 [1]

ويمكن القول أن هناك عدة عوامل دفعت باتجاه تعزيز العلاقات بين تركيا واسرائيل سنة 2008 وكان أبرزها انفجار الصراع بشكل عنيف بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني ، وهنا تظهر حاجة تركيا إلى اسرائيل كمصدر لبعض المعدات العسكرية المهمة لرصد حركة المقاتلين الاكراد ومن ذلك الحاجة لطائرات تجسس من دون طيار التي تنتجها إسرائيل و المناظر الليلية و المعلومات الاستخبارية.

أما خلال سنة 2009 فقد توترت العلاقات بين تركيا و إسرائيل عقب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وبعد إجراء تركيا لمناورات عسكرية مع سوريا لأول مرة في تاريخ العلاقات بينهما في نهاية أفريل 2009 ورد رئيس الاركان التركي على تصريحات وانتقادات المسؤولين و الباحثين الذين كانوا قد عبروا عن انزعاجهم وقلقهم من المنورات المشتركة بين تركيا وسوريا قائلا إنها لا تعنيه وأن المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا وسوريا وإسرائيل بلغ إلى ذروته مع إعلان تركيا إلغاء مشاركة إسرائيل في مناورات نصر الاناضول anatolian eagle exercise في الثامن من اكتوبر 2009 وربط أحمد داود أوغلوا وزير الخارجية التركي إلغاء المناورات بالوضع في غزة حيث قال في مقابلة خاصة مع شبكة سي آن آن cnn الأمريكية أن بلاده منعت مشاركة إسرائيل في مناورات عسكرية لحلف شمال الأطلسي بسبب العدوان الاسرائيلي على غزة (2009/2008) . وأن تركيا منعت اسرائيل من المشاركة في المناورات العسكرية بسبب قلق الرأي العام التركي بشأن العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة.

[1] – محسن صالح ، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008** بيروت ، مركز الزيتونة ، الدراسات و الاستشارات 2009 .، ص 180 .

وخلال الزيارة التي قام بها إيهود باراك وزير الدفاع الاسرائيلي غلى تركيا في جانفي 2010 كان يحمل معه 60 معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك في القضايا الامنية و العسكرية وإن كانت هذه المعاهدات معرضة سارية المفعول للتعاون المشترك في القضايا الامنية و العسكرية وإن كانت هذه المعاهدات معرضة للخطر بسبب تأزم العلاقات السياسية بين البلدين رغم صدور بعض الضمانات من وزير الدفاع الاسرائيلي على استمرارية وتفعيل هذه المعاهدات وتوسيع نطاقها مستقبلا .

ج- اقتصاديا: شهدت العلاقات التركية الاسرائيلية توترا ونفورا منذ أن اتهم رئيس الوزراء التركي السابق بولنت أجاويد اسرائيل بالقيام بمجازر جماعية وعرقية ضد الشعب الفلسطيني خلال أحداث مخيم جنين سنة 2002 وبعد وصف رئيس الوزراء التركي الجديد أردوغان ممارسات إسرائيل على الشعب الفلسطيني بـ " إرهاب الدولة لكن ذلك لم يمنع من ازدهار التجارة الثنائية بين البلدين حيث وصلت إلى ملياري دولار سنة 2004 باستثناء مبيعات الاسلحة.

وفي الاول من ماي 2005 قام اردوغان بزيارة إلى إسرائيل تحمل بعدا اقتصاديا وهي الاولى له منذ وصوله إلى السلطة حيث اصطحب معه أكثر من مئة من رجال الأعمال الأتراك وفي سنة 2006 برزت تركيا كأكبر شريك تجاري لإسرائيل في العالم الاسلامي فقد استوردت من اسرائيل ما قيمته 859.3 مليون دولار سنة 2006 مقارنة بـ903.2 مليون سنة 2005 إلى إسرائيل ما قيمته مليارا و 272 مليونا و 700 ألف دولار سنة 2006 مقابل مليار و 221 مليونا و 100 ألف دولار سنة 2005 . وبقيت تركيا تتصدر قائمة الدول الاسلامية التي لها علاقات اقتصادية مع إسرائيل حيث سجلت سنة 2007 ارتفاعا ملحوظا في قيمة التبادل التجاري بين البلدين فقد بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية إلى تركيا ما مجموعة مليارا و 221.9 مليون دولار وبلغت قيمة الواردات الاسرائيلية من تركيا في نفس السنة ما مجموعة مليارا و 606.9 مليون دولار. وقد ذكر رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت أنه في سنة 2007[1] يريد زيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل البالغ حوالي 153 شركة إسرائيلية تعمل في تركيا وتضع مليارات الدولارات للنتائج القومي التركي و دخلت بعض الجهات و الشركات الاسرائيلية على خط شراء بعض المؤسسات التركية في إطار عملية الخصخصة التي أجريت سنة 2008 وارتفع حجم العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007 إذ بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل سنة 2008 حوالي 1.83 مليار دولار مقارنة بنحو 1.61 مليار دولار سنة 2007 اي بزيادة قدرها 13.6% فيما بلغت الواردات التركية من اسرائيل سنة

[1] جلال عبد الله معوض, **مرجع سابق**, ص 96.

2008 حوالي 1.62 مليار دولار مقارنة بنحو 1.2 مليار دولار سنة 2007 أي بزيادة قدرها 35.1%وبلغ عدد الشركات التركية سنة 2008 داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 أكثر من 580 شركة .وكان اتفاق تركيا وإسرائيل على إنشاء خط أنابيب من مناء جيهان إلى مناء عسقلان داخل الأراضي المحتلة الفلسطينية المحتلة من ابرز التطورات الاقتصادية ذات البعد السياسي في العلاقات بين تركيا وإسرائيل لسنة 2008 وكان وزيرا الطاقة البلدين قد وقعا في 2006 على اتفاقية خط أنابيب جيهان عسقلان لنقل النفط و الغاز الطبيعي و الكهرباء و المياه إلى اسرائيل وسيتصل بعد ذلك بالخط الموجود بين عسقلان وإيلات ومن ثم يخطط لأن ينقل الخط هذه المواد عبر حاويات بحرية إلى الهند وكذلك إلى بلدان شرق آسيا ثم الاتفاق على اعداد خطة شاملة لهذا الموضوع و الذي وصف بأنه مشروع القرن، وذكر **حلمي غولر** وزير البنى التحتية التركي لما التقى نظيره الاسرائيلي في السادس عشر من أوت 2008 أن الخط المقترح ليس خطا ذا بعد اقتصادي فقط ، بل هو إسهام مهم في الاستقرار و السلام في المنطقة فالمواد التي ينقلها هي ما تحتاجه المنطقة وإذا نجح البلدان في هذا الموضوع سيسهمان بقوة في التنمية و الاستقرار في المنطقة وأن هذا المشروع ليس ثنائيا مع إسرائيل فقط بل متعدد الاطراف وتبلغ طاقة نقل الخط من النفط حوالي 40 مليون طن سنويا فيما تقدر التكلفة بستة مليارات دولار[1] .

وعلى إثر العدوان الاسرائيلي على غزة 2009/2008 وكذا الازمة الاقتصادية العالمية شهدت سنة 2009 تراجعا ملحوظا في حجم التبادل التجاري بين الدول الاسلامية غير العربية وإسرائيل فمن خلال أرقام الصادرات و الواردات الاسرائيلية لسنة 2009 يتبين أن قيمة الصادرات الاسرائيلية إلى تركيا قد بلغت نحو 1.073 مليون دولار مسجلة تراجعا بنسبة بلغت 33% عن سنة 2008 ومن الملاحظ أن نسبة التراجع في الصادرات الاسرائيلية إلى تركيا نحو 1,825 مليون دولار في سنة 2008 إلى 388مليون دولار في سنة 2009 تراجعا مقداره 24 % .

ويمكن القول أنه على الرغم من التوتر الكبير الذي ساد العلاقات التركية- الإسرائيلية في نهاية سنة 2008 ومطلع سنة 2009 بسبب الحرب على غزة فإن العلاقات الاقتصادية استمرت على مستوى مرتفع نظرا للطبيعة المركبة لهذه العلاقة ونظرا لحاجة كل من الطرفين للآخر في العديد من الملفات الموزونة ، ولا سيما

[1] – حبيطة لخضر، (**السياسة الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية 2002-2009**) ،مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 106.

أن اسرائيل لا يمكن أن تفرط بخسارة بلد مسلم مثل تركيا مهما كانت المواقف السلبية التي يمكن ان تتخذها السلطة في تركيا من اسرائيل.

جدول)1) حجم التجارة الإسرائيلية مع تركيا في الفترة 1960- 2009 (بالمليون دولار)[1]

السنة	الصادرات الاسرائيلية إلى ترميا	الواردات الاسرائيلية من تركيا	المجموع
1960	8.9	7.7	16.6
1970	2.6	3.7	6.3
1980	37.8	7.9	45.7
1990	88.7	36.2	124.9
1995	184.3	262	446.3
2000	450	750	1.200
2002	383.1	813.7	1.196.8
2003	470.3	951.5	1.420.8
2004	813.5	1.166.6	1.980.4
2005	903.2	1.221.1	2.124.3
2006	821.2	1.272.7	2.093.9
2007	1.195.8	1.606.9	2.802.7
2008	1.609.9	1.825.3	3.435.2
2009	1.072.7	1.387.7	2.460.4

اما فيما يخص السياحة فقد كان لها دور مهم في العلاقة التركية الاسرائيلية إذا سافر 3.268.000 سائح اسرائيلي إلى تركيا بين سنتي 1990 و 2004 وهو رقم كبير للغاية باعتبار عدد سكان اسرائيل لا يتجاوز السبعة ملايين نسمة وقاموا بصرف ما يقارب 204 مليار دولار، واخذ عدد السياح يرتفع بوتيرة متسارعة حتى سنة2007 وعلى إثر الهجوم العسكري الاسرائيلي على قطاع غزة في نهاية 2008 ، تراجع عدد السياح الاسرائيليين في تركيا من 558.183 سنة 2009 أثره ولاسيما في السياحة الاسرائيلية في تركيا وقد تحدث السفير الاسرائيلي في تركيا على أن العلاقات بين البلدين تتراجع بشكل مستمر واعطى السفير

[1] حبيطة لخضر، **نفس المرجع**، ص 108.

أرقاما مهمة عن مدى هذا التراجع بقوله أن الرحلات الجوية الاسرائيلية إلى تركيا من اسرائيل كانت تقارب العشر رحلات اسبوعا اما حاليا فلا تتجاوز الرحلة أو اثنين كذلك كان عدد السياح الإسرائيليين في تركيا خلال الشتاء و الربيع يتجاوز 150 ألفا أما الآن فقد تضاءل هذا العدد كثيرا على الرغم من أن المؤسسات السياحية التركية تقدم عروضا خيالية للسائحين الاسرائيليين فإنهم لا يجرؤون على الذهاب إلى تركيا وعدم قدوم السائحين الاسرائيليين سببه تعاظم النزعة المعادية للسامية و اليهود في تركيا وسط الناس وفي وسائل الاعلام ويرى السفير الاسرائيلي في تركيا أن حادثة مباراة كرة السلة بين فريق إسرائيلي وآخر تركي في أنقرة و التي لم تجر بسبب غضب الجمهور التركي وهروب الاعبين الاسرائيليين من ارض الملعب كانت مؤثرة جدا في إحداث الصدمة وعدم جرأة الإسرائيليين على القدوم إلى تركيا للسياحة .

ويشير الجدول التالي إلى اعداد السياح الوافدين الإسرائيليين لتركيا في الفترة ما بين 1999 -2009[1] .

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العدد	196.827	312.301	310.741	270.262	321.096	299.944

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
العدد	393.805	362.791	511.535	558.183	311.582

استمرار الحصار على قطاع غزة.

تترك الاحداث الاولية صورة يصعب التخلص منها، عندما بدأ حصار قطاع غزة عقب فوز حماس في الانتخابات وتوليها تشكيل الحكومة وكأنه حلقة من سلسلة الضغوط الإسرائيلية المعتادة فهي تغلق المعابر احيانا وتفتحها احيانا أخرى وتعرقل دخول المساعدات الانسانية لكن حقيقة الامر ان الحصار الذي اخذ شكل عقوبات اقتصادية سرعان ما تحول إلى مستوى الجرائم ضد الانسانية.

وعلى الرغم من التحذيرات الدولية من تعاظم خطر المأساة الانسانية التي تحدق بسكان القطاع المدنيين مما في ذلك النداءات المختلفة التي أطلقتها الامم المتحدة ووكلائها و المنظمات الانسانية الدولية الاخرى مضت السلطات الاسرائيلية في فرض عقاب جماعي على المدنيين وحاربتهم في وسائل عيشهم من دون أدنى اكتراث لقواعد القانون الدولي الانساني مما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 و الخاصة بحماية المدنيين في

[1] سبعاوي عوني، (**تركيا و الكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية**) ،مجلة الفكر السياسي، العدد 28، افريل 2012، ص 11.

اوقات النزاعات المسلحة وقد اسفر الحصار عن توقف محطة إنتاج كهرباء في غزة عن العمل كلية لفترات متعددة بسبب نفاذ الوقود الصناعي وألقى ذلك بظلاله على كافة مناحي الحياة و انقطاع الكهرباء ونفاذ غاز الطهي فأغلقت معظم مخابر القطاع وباتت عاجزة عن العمل وتأثرت الاوضاع الصحية للمرضى في القطاع بسبب انقطاع التيار الكهربائي وتوفي العديد من المرضى بسبب نقص الادوية في مستشفيات القطاع أو منعهم من السفر للعلاج كما تأثرت إمدادات مياه الشرب و المياه المخصصة للاستخدام المنزلي بسبب انقطاع الكهرباء.

بررت اسرائيل حصارها الذي فرضته على قطاع غزة و الذي يقطنه اكثر من مليون ونصف فلسطيني بتحرير الجندي الاسير جلعاد شاليط الذي اسرته المقاومة الفلسطينية في جوان 2006 ومعاقبة حركة حماس على اسره ورفضها إطلاق سراحه طيلة الاعوام الماضية و بالرغبة في منع وصول الاسلحة و المعدات العسكرية إلى حركات المقاومة والحيلولة دون وصول المواد الاولية إلى قطاع غزة و التي يمكن ان تستخدمها المقاومة الفلسطينية في تصنيع الصواريخ و الوسائل القتالية الاخرى.

أما موقف تركيا فقد كان أكثر حضورا وفاعلية في رفض الحصار و العمل على كسره رسميا وشعبيا وسياسيا ومعنويا واستفادة تركيا من علاقاتها الدولية المتوازية في فتح ملف الحصار دوليا وعدم نسيانه وأقيمت في تركيا العديد من النشاطات و الفعاليات الاسلامية المساندة للشعب الفلسطيني فقد نظم الاتراك وبتأييد رسمي العديد من الفعاليات للفلسطينيين و المؤيدة لرفع الحصار على غزة من بينها: مظاهرات ومهرجانات وجمع التبرعات وإرسال مساعدات[1] ...إلخ.

فعلى الصعيد الرسمي ندد رئيس الحكومة التركية أردوغان أمام كتلة نواب حزب العدالة و التنمية أن إسرائيل تعاقب شعبا كاملا من أجل معاقبة مجموعة معينة – حركة حماس – وقوم بقصف مكثف للقطاع حيث انه من غير المعقول تفهم هذه الممارسات الإسرائيلية بحجة إطلاق الصواريخ الذي تقوم به المقاومة وخاصة حماس وحماية نفسها وأمنها وأن القصف المكثف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة تعلله اسرائيل كل مرة بأن هناك صواريخ تقصف من الجانب الفلسطيني وبالتالي تفعل ما تريد وتقصف وقت ما تريد ونقتل من تريد دون ن تحاسب .

---

[1] – علي صالح أبو سكر، تنامي الموقف العربي و الدولي ضد الحصار على قطاع غزة ، مركز دراسات الشرق الاوسط.: http//www.mesc.com.jo/activities/act-sem/sympsieum/mzsc-12-20.html ، 2016/04/21 pm 13:50

أما وزير الخارجية التركي فأبدى تضامنه مع سكان قطاع غزة داعيا المجتمع الدولي إلى فك الحصار عنهم لأنه لا يجب أن تبقى " سجنا مفتوحا" وأنه من غير المقبول أن تشهد منطقة الشرق الأوسط مأساة إنسانية من هذا النوع وأن الوضع في غزة يزداد سوءا من الناحية الانسانية يوما بعد يوم بسبب الحصار المفروض فلا دواء يدخل ولا غذاء ولا بنزين ولا غيرها من المواد الاستهلاكية إلا بموافقة إسرائيل دون الرضوخ لمطلب المجتمع الدولي بفتح المعابر وإنقاذ الناس ، وقال أوغلو في هذا الصدد أن تركيا ستستمر في القيام بكل شيء ممكن لتحسين الاوضاع في المنطقة.

وتصدر الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة المحادثات بين وزيري الخارجية التركي ووزير الدفاع الاسرائيلي في بداية 2010 وطلب أوغلو من باراك بالسماح لتركيا بإيصال المعونات لسكان قطاع غزة المحاصر لا سيما الغذاء و الدواء و المساعدات الأساسية كما طلب السماح لتركيا بإدخال مباني جاهزة لإيواء من فقدوا مساكنهم نتيجة للحرب الاسرائيلية المدمرة ولم يستطيعوا بسبب الحصار المفروض ومنع دخول مواد البناء لقطاع غزة من إعادة بناء مساكنهم ،و لكن باراك رفض التعهد بالاستجابة لطلب تركيا وقال إنه سيدرس الطلب بناء على السياسة المتبعة إزاء إدخال البضائع لقطاع غزة وأن القيود على معابر قطاع غزة ستتواصل طالما بقي الجندي المختطف جلعاد شاليط محتجزا في أيدي حركة حماس.

وأكد أردوغان من قطر على التزام بلاده بالوفاء بوعودها للعمل على حل مشكلة الأوضاع الانسانية المتردية في قطاع غزة المحاصر وتسهيل إدخال المساعدات لسكانه لكن أردوغان لم يخف اسفه بشأن رفض إسرائيل ومصر بدخول المساعدات اللازمة لإعادة إعمار غزة وأن ما يقارب خمسة ألاف أسرة مازالت تعيش في الخيام مطالبا الدول التي شاركت في مؤتمر إعادة غزة في شرم الشيخ بالوفاء بوعودها.

وقبل أيام من الاعتداء على أسطول الحرية الذي وقع في 31ماي 2010 أعلن أردوغان أن تركيا تسعى مع دول أخرى لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة وأن الامر يمثل له ولتركيا أولوية كبرى موضحا أن الجهود تسير أيضا في اتجاه إعادة إعمار ما دمرته الحرب الاسرائيلية خلال عدوانها على قطاع غزة في نهاية 2008 .[1]

ولم يقتصر دعم تركيا للفلسطينيين في قطاع غزة على الجانب السياسي فقط ، بل تعدى ذلك إلى الدعم الانساني من خلال افتتاح فروع مؤسسات الإغاثة التركية في غزة ومنها جمعية **ياردملي yardimeli** في غزة ويعدد منسقها العام الخدمات التي تقدمها مؤسسة في كفال 4500 أسرة في قطاع غزة وأن الخدمات

[1] حبيطة لخضر، (**السياسة الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية 2002-2009**), مرجع سابق, ص 84.

الإغاثية المقدمة تشمل تقديم المساعدات في المواسم و الاعياد وشهر رمضان و الحوادث الطارئة مشيرا إلى أن هذه المشاريع بدأت مع بداية الحرب الاسرائيلية على غزة أواخر سنة 2008[1].

ومن هذه المؤسسات مؤسسة هيئة الإغاثة الانسانية التركية بغزة ويوضح ممثلها محمد كايا أن الشعب التركي ومؤسساته الانسانية تخص الشعب الفلسطيني بنسبة كبيرة من الدعم وتقديم المساعدات وأن مجموع ما قدمته هذه المؤسسة الانسانية تخص الشعب الفلسطيني بنسبة كبيرة وتقديم المساعدات وان مجموع ما قدمته هذه المؤسسة من مساعدات وصل إلى 25 مليون يورو في سنة 2009 .

[1] – محسن صالح ، **مرجع سابق** ، ص 50 .

خلاصة

إن السياسات التركية منذ تسلم حزب العدالة و التنمية مقاليد الحكم لا يمكن اعتبارها توجهات عفوية مرتبطة بمزاجيات قادته بقدر ماهي خطوات عملية تنطلق من استراتيجية جديدة تتمثل عناوينها الرئيسية في ممارسة سياسة مستقلة بعيدا عن الالتحاق الكامل بالغرب، وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي والابتعاد قدر الامكان عن التحالف مع اسرائيل في محاولة لاعادة الوجه التاريخي لتركيا باعتبارها أحد القوى الاساسية في المنطقة، ولا يمكن تحليل المشهد الاقليمي في الشرق الوسط بدون تركيا وحضورها الفاعل فيه لذلك يبدو التأمل في المشهد التركي الجديد ضروريا لفهم مدركات تركيا لدورها والرؤى الجديدة التي ترسم سياستها تجاه القضية الفلسطينية و ذلك كله سيشكل مدخلا أساسيا للتعامل مع الواقع الجديد التي تفرضه الآن في المنطقة.

الفصل الثالث

افاق السياسة الخارجية التركية تجاه

القضية الفلسطينية

تمهيد

إن المواقف التركية السابقة تجاه القضية الفلسطينية كانت نابعة من خلال الحفاظ على مصالحها مع الدول العربية، وتخفيف حدة ال أ ري العام التركي المتعاطف مع القضية الفلسطينية.

يمكن القول، أن المشهد الفلسطيني لم يكن عاملا جوهريا في مسيرة العلاقات التركية – الاسرائيلية قبل مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002 م، فنمط العلاقات الثنائية اتسم بالطابع التعاوني أكثر من اتسامه بالطابع الصراعي ، ونحن هنا لا نشكك في مصداقية التأثر التركي بتفاعلات القضية الفلسطينية، ولكن التعاون الكثيف بين البلدين خلال مرحلة ما قبل2002 لدليل قاطع على صحة ما توصلت إليه الدراسة بصدد هذه النتيجة.

لقد بدأ التوازن في السياسة الخارجية التركية ما بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، وفي ظل سياسته الجديدة وركائزها التي بدأ يتبعها، فإن منحنى العلاقات التركية بدأ يميل لصالح القضية الفلسطينية.

فلقد وجد حزب العدالة والتنمية نفسه في حالة استقطاب شديد باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوى إلى القضايا العربية والإسلامية وخصوصا القضية الفلسطينية، بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بإسرائيل مثل المؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوربا ودخول الاتحاد الأوربي، وعدم إغضاب الولايات المتحدة، ثم إن التكوين العلماني الصارم والنفوذ الإعلامي القوى للتيارات الأخرى تعوق تبنى سياسات أكثر وضوحا و انفتاحا للحزب.

وسنقوم في هذا الفصل بتحليل افاق الدور التركي تجاه قضية فلسطين بناءا على ثلاثة مستويات :داخلية و اقليمية و دولية.

المبحث الأول : على المستوى الداخلي

تتأثر صناعة القرار في تركيا فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني بمحددات رئيسية: أولها الخلفية الإسلامية والحضارية والتاريخية التي تربطها بفلسطين، وثانيها الخلفيات السياسية والجيوستراتيجية، وثالثها الخلفيات الاقتصادية؛ حيث يشكل المحددان الثاني والثالث عناصر مهمة في إدارة مصالحها وتحديد أولوياتها في المنطقة. وبشكل عام هناك عدد من العوامل التي تحدد الموقف التركي[1]:

-1 إن القضية الفلسطينية موجودة في الأساس في وجدان الشعب التركي وقياداته منذ ظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني؛ ورفضه إعطاء أرض في فلسطين لإقامة دولة لليهود عليها، وصولاً إلى عهود الحكومات العلمانية المتعاقبة حتى في أشد الفترات التي كانت تركيا تقف فيها ضد العالم العربي، بل إن العديد من المواقف التاريخية اتخذت في عهد قيادات علمانية، مثل تخفيض العلاقات الديبلوماسية مع ''إسرائيل'' في نهاية 1981 في عهد نظام الانقلاب العسكري. كما أن رئيس الحكومة بولنت أجاويد، المعروف بتشدده العلماني وعدائه للتيارات الإسلامية، كان الحاضن لمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات وأول من وصف ممارسات ''إسرائيل'' بالإبادة في العام 2002.

-2 إن الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية كانت من العوامل التي دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنية قوية إلى جانب الشعب الفلسطيني. ووصلت إلى حدود قصوى عرّضت وضع الحكومة التركية إلى ضغوط شديدة من الخارج من دون أن تنحني أمامها. وكانت تعتمد في ذلك على التأييد القوي والحضور الواسع للقضية الفلسطينية في ضمير الشعب التركي. وهو ما دفع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان للقول مرّة أنه عندما يتخذ قراراً في السياسة الخارجية، فإنما يصغي لصوت الشعب المؤيد كلية للقضية الفلسطينية.

-3 إن سعي تركيا لتكون دولة مؤثرة وذات حضور في الساحة الإقليمية والعالمية اتخذ آليات لا تتصل فقط بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية، بل أخذ في الاعتبار التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا.

---

[1] أبو الحسن خالد، **(تركيا وعلاقتها مع المصالح العربية)**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 51، 2010/04/20، ص 12.

-4إن أهم شروط الدور الوسيط أن يكون على علاقة جيدة مع الجميع، وأن يكون بالتالي موضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة. وقد نجحت تركيا، من دون شك، في ذلك على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية. إذ حافظت في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيدة مع ''إسرائيل''، وعلى استمرار التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، وقام المسؤولون من الطرفين بزيارات متبادلة على أعلى مستوى. وهذا مكَّنها في مرحلة من المراحل من القيام بوساطة بين سوريا و''إسرائيل.''

-5إن انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية لم يكن يوماً، وفي عهد حزب العدالة والتنمية أيضاً، على حساب الاعتراف بوجود دولة ''إسرائيل''. فمن جهة، ما تزال تركيا مرتبطة بنحو 60 معاهدة أمنية وعسكرية مفعلة مع ''إسرائيل''، كما تعد الشريك التجاري الإسلامي الأكبر لها. ففي سنة 2009 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ما مجموعه 1.073 مليار دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا ما مجموعه 1.388 مليار دولار، مع ملاحظة أن الصادرات الإسرائيلية تراجعت بنسبة 33%، بينما تراجعت الواردات بنسبة 24% مقارنة بالسنة السابقة. في حين تتبنى تركيا من جهة ثانية القرارات الدولية ومبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الضفة، بما في ذلك شرقي القدس والقطاع، والاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين[1]. ووقفت ضد أي تغيير في هوية شرقي القدس، كما وقفت ضد الاستيطان في الضفة الغربية. ولم يصل أي موقف من أي طرف تركي رسمي حتى الآن إلى حد التشكيك بوجود الكيان الإسرائيلي.

-6أدى العمق التاريخي والحضاري، إضافة إلى الاعتبارات الجيوستراتيجية والاقتصادية إلى ظهور دور مهم في سياسة تركيا الجديدة مع دول العالمين العربي والإسلامي، وقد عززت تركيا علاقاتها مع هذا العمق الحيوي بالنسبة لسياستها الخارجية، من خلال إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدول العربية بلغ مجموعها السنوي نحو 31 مليار دولار، فيما وصل حجمها مع إيران لوحدها حوالي 10 مليارات. وما دامت القضية الفلسطينية في قلب العالمين العربي والإسلامي، فإن ذلك يعني أنه بقدر ما ينسج حزب العدالة والتنمية علاقات متقدمة مع العالمين العربي والإسلامي بقدر ما يقترب أكثر من القضية الفلسطينية.

[1] حبيب كمال، (**بعد معركة غزة الدور التركي من الجسر إلى العمق**)، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد48، 2012/11/03،ص16.

7- في ضوء السياسة التركية الراهنة، التي تدعو إلى ''صفر مشكلات'' لأنقرة مع جميع جيرانها وبخاصة العرب والمسلمين؛ فإن ذلك مهد الطريق أمام حكومة أردوغان كي تلج بوابة الشرق الأوسط باعتبارها فضاءً استراتيجياً بديلاً عن انغلاق بوابة أوروبا في وجهها؛ وفتح الطريق الشرق أوسطي أمامها للتحول إلى شريك أساسي فيه.

يمكن أن يتم تقسيم الداخل التركي إلى دواخل فرعية، هي الشعب التركي بتوجهاته المختلفة إسلامية وقومية وعلمانية، ورجال الأعمال، والمؤسسة العسكرية وحلفاؤها.

وكل قوة من هذه القوى لها موقف أو انطباع عن ذلك الدور الذي تقوم به حكومة العدالة والتنمية.

فالشارع التركي يمكن أن يتم تقسيمه لغالبية مؤيدة لسياسات العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية، يصل موقف البعض من هذه الغالبية إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددًا من موقف الحكومة ذاتها، سواء بناء على مواقف إسلامية أو قومية تركية.

وهناك أقلية سياسية كبيرة ذات توجه علماني، ترى في توجهات العدالة والتنمية التي تسير باتجاه تأييد حقوق الشعب الفلسطيني في أنها مواقف تناقض مبادئ العلمانية التركية والحياد في الصراع العربي "الإسرائيلي"، بل إن البعض يستحضر الماضي مذكرًا بموقف العرب في ثورة الشريف حسين من الدولة التركية وانحيازهم لقوات الحلفاء للاستقلال عن الخلافة العثمانية.

إجمالاً، يمكن أن نعتبر الشارع التركي مؤيدًا لسياسات العدالة والتنمية وضاغطًا عليها لمزيد من التأييد للفلسطينيين، خاصة في ظل التطورات المتسارعة المتعلقة بالقضية والعدوان "الإسرائيلي" المستمر أو الانكشافات المتعلقة بالدور "الإسرائيلي" في دعم الأكراد شمال العراق، واتهامها بدور في المؤامرة التى كشفتها الحكومة التركية لبعض العسكريين الحاليين والسابقين للانقلاب على الحكومة الحالية، والقيام بعمليات اغتيال في صفوفها، وهو ما عرف بقضية "ارجنكون"*[1] حيث أكدت "صحيفة «تقويم» التابعة لمجموعة «صباح»

قضية ارغينيكون، وهو اسم واد أسطوري في آسيا الوسطى تعود أصول الأتراك العرقية إليه،استهلت في العام 2007 مع اكتشاف مخبأ للأسلحة في اسطنبول عتقل عشرات المتهمين بينهم جنرالات وصحافيون وزعماء عصابات اجرامية منذ العام 2007 يحاكمون منذ تشرين الأول أكتوبر من العام 2008 وهي أخطر وأكبر قضية يتآمر فيها الجنرالات الأتراك في تاريخ الجمهورية التركية قضت محكمة اسطنبول بقبول النظر في قضية باليوز وهي اسم المخطط الذي وضعه الجنرالات الأتراك للانقلاب على الحكومة

المقربة من الحزب الحاكم أن الشبكة استخدمت نظام أجهزة «ماجلان أس 313» "الإسرائيلي" الصنع، والذي أحضرته من "إسرائيل" عبر قبرص الشمالية".

القوة الثانية هي القوى العلمانية في تركيا وهي بداخلها إما قوى متشددة كحزب الشعب أو قوى علمانية غير متشددة لكنها تريد استمرار الوجه العلماني لتركيا.

وفي دولة مثل تركيا كان انقلابها الأساس فيه فرض العلمانية في أقصى درجات تشددها وجعلها ثقافة مجتمع، يصبح وجود قوى علمانية أمرًا مؤكدًا وطبيعيًّا خاصة إذا كان الدستور ينص في مادته الأولى على أن تركيا دولة علمانية، كما أن سلطتي القضاء والجيش يدافعان عن هذا الخيار.

لذلك ينظر هؤلاء – العلمانيون المتشددون – لأي توجه تركي تجاه القضية الفلسطينية على أنه توجه إسلامي ضد علمانية الدولة، وليس توجهًا سياسيًّا يصب في خانة المصالح القومية ونمو الدور التركي الخارجي على المستوى الإقليمي والدولي.

وتستغل هذه الأطراف التوجه الإسلامي المقاوم لحركة المقاومة الإسلامية حماس "لاتهام أردوغان بالانحياز إلى جانبها، وهو ما يتناقض مع أسس ومبادئ الجمهورية العلمانية ، ومصالحها الاستراتيجية المقصود بها العلاقة مع أمريكا و"إسرائيل" ومنظمات اللوبي اليهودي"[1].

أما القوة الثالثة فهي المؤسسة العسكرية والتي تمثل حامي الدستور وعلمانية الدولة والمدافع الرئيس عن علاقات تركيا بـ"إسرائيل" والمرتبط معها باتفاقيات عسكرية وأمنية واستخباراتية متعددة يأتي على رأسها اتفاق التعاون الأمني الاستراتيجي عام 1996 ودور الجيش المحصن وفقًا لدستور عام 1982 الذي وضعه قادة انقلاب كنعان إفرين عام 1980 والذي جعل للمؤسسة العسكرية دورًا متعاظمًا في الشأن السياسي التركي، وجعل قرارات مجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه العسكريون – حتى تعديلات الدستور 2001 ثم 2009 – ملزمة للحكومة وليست على سبيل الاسترشاد.

[1] هاينتس كرامر، ، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، مرجع سابق, ص113.

القوة الرابعة وهم رجال الأعمال، وهؤلاء لهم دور رئيس في السياسة الخارجية التركية ويشكلون نسبة كبيرة من مؤيدي العدالة والتنمية في سياساته الداخلية والخارجية

وستتيح العوامل السابقة المحددة للموقف النركي مايلي:

—إعطاء دفعة معنوية ومادية للشعب الفلسطيني لدعم صموده، وإشعار العالم أن هناك من يقف إلى جانبه، إلى درجة مطالبة بعض المتظاهرين في غزة بأن يأتي الجيش التركي ليدافع عن غزة.

—استمرار الإقرار بأن حماس لها حق في شرعية التمثيل للشعب الفلسطيني نظراً لأنها جاءت بانتخابات ديموقراطية، ومطالبة الغرب الحرّ أن يكون منسجماً مع نفسه في هذا المجال، والاعتراف بنتائج الانتخابات. وبالتالي إشعار العالم أن أية مفاوضات لا تأخذ في الاعتبار موقف هذه الشريحة من الشعب الفلسطيني سيكون مصيرها الفشل[1].

—التفكير الجدي من جانب "إسرائيل" بعدم الاستفراد بغزة وبحماس، نظراً للتأثيرات السلبية التي قد تطرأ على علاقاتها مع تركيا.

—على الرغم من دعوة أنقرة لحماس للتخلي عن العنف وإطلاق الصواريخ والانضمام لمسيرة السلام، فإن وقوف تركيا إلى جانب رفع الحصار عن قطاع غزة يساعد، بصورة غير مباشرة، على صمود حماس في القطاع.

[1] عيسى السيد دوق،**مرجع سابق**، ص76.

المبحث الثاني: على المستوى الاقليمي

بعيدًا عن الموقف الشعبي العربي الذي تأثر عاطفيًّا بخطابات رئيس الوزراء التركي أردوغان وتصريحاته المؤيدة للشعب الفلسطيني، فإن قراءة المثقفين والأنظمة العربية والفلسطينيين (سلطة رام الله وغزة) تراوحت بين الترحيب هروبًا إلى الدور الأكثر اعتدالاً من الدور الإيراني المتشدد، وبين تردد أو تشكيك في أهداف ذلك الدور سواء بالتصريح عن ذلك علانية أو الترحيب الفاتر به.

لقد كان موقف النظم الرسمية العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بصفة خاصة بين خيارين، وهما دور إيراني قوي ومتصاعد وممتد في المنطقة، مقابل ضعف عربي ودور تركي متصاعد ويسعى لاحتلال أكبر قدر من المساحات الشاغرة – التي تركتها القوى العربية التقليدية بعد تراجع دورها خلال العقد الأخير – بدلاً من أن تحتلها إيران، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الدور التركي – في نظر الأنظمة – يصب داخليًّا في مصلحة القوى السياسية الإسلامية التى ترى أن العدالة والتنمية هو أحد صور التعبير عن تلك القوى.

في النهاية اختارت الأنظمة الدور التركي في ظل العدالة والتنمية، حيث كان نتاج حكم الأنظمة السابقة على السلطة أنها تصب في النهاية في اتجاه توطيد العلاقات التركية "الإسرائيلية" على حساب علاقاتها مع العالم العربي؛ لذا كان منحى العلاقات العربية – التركية خاصة على المسارين السوري والمصري في أفضل حالاته في ظل حكومتي الرفاه والعدالة والتنمية[1].

دعم من ذلك التأكيد الرسمي التركي على أن "التحرك التركي في غزة تحديدًا لا يمكن له أن يتجاوز لعوامل مختلفة الدور المصري، وقد اعترفت أنقرة بذلك قائلة على لسان أحمد داود أوغلو: "إن الدور التركي يمكن له أن يكون مساعدًا أو مكملاً، لكنه لن يحل محل الدور المصري".

هناك إذن تفسيرات عربية عدة للدور التركي في القضية الفلسطينية، ما بين متخوف من عثمانية جديدة تفرض سيطرة تركية على العالم العربي من المدخل الفلسطيني، حتى ترحيب كبير بهذا الدور بوصفه المنقذ من قمع "إسرائيل" للفلسطينيين في ظل الضعف العربي، وبين هذا وذاك توجد المشكلة وهي "في معرفة ماذا يريد

[1] عبد الحميد الكيالي، **اسرائيل و مستقبلها حتى عام 2015**,الاردن :مركز دراسات الشرق الاوسط,2008, ص 50.

العرب، إذ لا توجد دولة عربية ولا كيان سياسي عربي موحد يعبِّران عن إرادة عربية أو حتى عن خلافات وصراع عربي واضح المعالم، وهنالك كمية من الخيبات والإحباطات تشوِّش الرؤية العربية لحقيقة الموقف التركي أيضًا".

ومع اندلاع **الثورات العربية** تغير الكثير من المعطيات المحلية والإقليمية والدولية التي كانت سائدة. ورغم أن الثورات العربية في عمومها، جاءت محلية وطنية قُطرية، إلا أن الفلسطينيين كسواهم من الشعوب العربية، كانوا يترقبونها يومًا بيوم، وكأن ما يحدث في شوارع القاهرة وتونس وطرابلس ودمشق ليس شأنًا يخص تلك العواصم فحسب، بل شأنًا فلسطينيًا بامتياز.

وترافق ذلك مع قراءات تشير إلى أن أسهم القضية الفلسطينية تراجعت كثيرًا في ظل هذه الثورات، لأن الأخيرة شغلت بؤرة الاهتمام الشعبي والتغطية الإعلامية عربيًا ودوليًا على مدى عامين تقريبًا، بحيث شكَّل تناقص الاهتمام الإعلامي مؤشرًا على ضعف الموقف الفلسطيني في ظل انشغال الشعوب العربية بترتيب أوضاعها من الداخل بعيدًا عن شعارات نصرة فلسطين، أو العداء لإسرائيل.

ولئن كان لتلك القراءات "المتشائمة" ما يدعمها ويسندها، إلا أن التغيرات الإقليمية التي أسفرت عن الثورات شكّلت تحولاً مفصليًا تاريخيًا، بفضلها انتقلت القضية الفلسطينية نقلة نوعية للأمام بعد زوال الأنظمة التي حاصرتها سياسيًا، ولاحقتها أمنيًا، وباتت تتلقى الدعم والتنسيق، بدلاً من الحصار والتضييق. ولا أدل على ذلك من المقارنة بين مشهد تفتيش قادة حماس ومصادرة أموالهم على معبر رفح في عهد النظام المصري السابق، وبين مشاهد الاستقبالات الرسمية الدافئة لهم ذاتهم في القصر الجمهوري بالقاهرة!

كما أثّرت موجة الثورات الشعبية عبر الشرق الأوسط على تغيير الكثير من التوازنات السياسية السائدة فيها لعقود طويلة من الزمن، ففقد قُطبا القضية الفلسطينية، حركتا حماس وفتح، حليفهما الإقليمي المهم[1].

فلم يكن سرًا أن تبتهج حماس لسقوط النظام المصري، لما كان بينهما من عداء لا تخطئه العين، وتربص من قبل الأخير بها، وتضييقًا عليها، في حين أنها تضررت بتصدع النظام السوري، الذي كان آخر الحاضنين العرب

[1]عبد الحميد الكيالي, **المرجع نفسه** ، ص 56.

لها، وفتح أراضيه تحت تصرفها، مما منحه دورًا إقليميًا ما كان له أن يحظى به دون حماس، والعكس صحيح بالنسبة لمنافستها فتح، مما اضطرهما لـ"إعادة تموضع جديد" لتحالفاتهما السياسية.

أما على صعيد العلاقة مع تركيا، فقد جاء التقييم الفلسطيني لمرحلة ما بعد إسقاط بعض الأنظمة العربية، وتلك المرشحة للسقوط، مرتبطًا بانعكاس هذه التغيرات الإقليمية على حركة السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، على اعتبار أنّها قد توفر لأنقرة زخمًا كبيرًا لإنعاش دورها في القضايا الإقليمية، ومنها القضية الفلسطينية.

ويتزايد ذلك على وجه الخصوص مع تراجع التحفظات المصرية، أو الحساسية التي كانت سائدة إبان النظام السابق تجاه الدور التركي، وانشغال مصر "الثورة" بأوضاعها الداخلية، وهو ما ينطبق على السعودية المنشغلة بما يجري حولها وداخلها.

إلى جانب أن الموقف التركي من الثورات العربية كان مبكرًا في تبنيها، على اعتبار أنها امتداد لثورة الشعب الفلسطيني ضد الظلم الذي يعانيه من الاحتلال الإسرائيلي، مما جعل قلوب الفلسطينيين الذين أيدوا في عمومهم تلك الثورات تهتف للأتراك[1]، باعتبارهم المناصرين لقضايا الشعوب، والمنتصرين للمبادئ على حساب المصالح.

لا يزال يرى وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" أن الثورات العربية"، وحالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة العربية، لم تؤثر على جوهر السياسة الخارجية التركية وثوابتها. وبغض النظر عن مدى صحّة هذا التشخيص والتقييم من قبل وزير الخارجية، ومدى حاجة تركيا لتعديلات عاجلة على السياسة الخارجية، بما يتوافق على الأقل مع التحوّلات الآنية الحاصلة، تبقى حقيقة أنّ الثورة السورية غيّرت الكثير من المعطيات العملية، أقلّه ما يرتبط منها بالعلاقات التركية–السورية، والعلاقات التركية–الإيرانية، على خلفية هذه الثورة.

[1] رائد محمود أبو مطلق، (**العلاقات التركية الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2012**)، رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر، 2012، ص 96.

فقبيل اندلاع الثورات العربية، احتلت القضية الفلسطينية مركزًا متقدمًا في أجندة تركيا الوطنية والإقليمية. وساهمت الأحداث الإقليمية آنذاك، ومن بينها العدوان على لبنان عام 2006، والعدوان على غزة 2008-2009 في وضع القضية الفلسطينية في الواجهة محليًا وإقليميًا ودوليًا.

ثم ما لبثت القضية أن أُصيبت بنكسة رغم سطوع نجم غزّة آنذاك، مع تدهور العلاقات التركية-الإسرائيلية على خلفية الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية، وذلك لانتهاء دور الوساطة من جهة، ولافتقاد تركيا للآليات التي تخوّلها الضغط الحقيقي على إسرائيل، أو على المجتمع الدولي، في ظل انحياز الولايات المتحدة المطلق لتل أبيب، دون أن يعني ذلك تخليها عن دعم القضية الفلسطينية، سواء في المحافل الدولية، أو عبر دعم الفرقاء الفلسطينيين أنفسهم.

في تلك اللحظة، سادت قناعات في أوساط الفلسطينيين مفادها أن الموقف التركي من قضيتهم اقترن بدفع ثمن باهظ من قبل الأتراك، سواء بالدم أو بالسياسة عبر خسارة تركيا لتحالفها الإستراتيجي مع إسرائيل، وما رافق ذلك من خسائر اقتصادية وعسكرية واستثمارية، الأمر الذي منح الأتراك مصداقية أكبر في موقفهم من القضية الفلسطينية[1].

في تلك الفترة بالذات، استفادت تركيا من القناة السورية في التواصل مع الفلسطينيين، وكذلك من القناة المصرية رغم الحساسيات الظاهرة بين الحين والآخر. وبدا واضحًا أنّ اللاعب الإيراني كان منزعجًا جدًا، وغير راض عن دخول تركيا بقوة إلى القضية الفلسطينية، ولا عن الأسلوب المختلف الذي اتبعته، ولا عن الهدف النهائي الذي تسعى إليه، وهو تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

ومع واقع الثورات العربية، وتدهور علاقات تركيا مع كلٍّ من إسرائيل وسوريا وإيران، أصبحت قدرتها في الدخول الفعّال على القضية الفلسطينية أصعب، إلا أنّ وصول نظام جديد إلى الحكم في مصر أعاد التوازن إلى المعادلة من جديد، دون أن يُحدث ذلك أي تعديل على جوهر مقاربة القضية الفلسطينية في الأجندة التركية، أو على ثوابت القضية الفلسطينية في سياستها الخارجية.

[1] رائد محمود ابو مطلق، **نفس المرجع**، ص98.

لكن وفي مقابل ذلك، لوحظ أنّ القضية الفلسطينية لم تعد تحتل الموقع المتقدم ذاته في الأجندة التركية، فقد تراجعت إلى الخلف نظرًا لتقدّم الأحداث الملتهبة، وتفاقم التحديات الخطيرة على صعيد السياسة الخارجية التركية، والتطورات الإقليمية، لاسيما العلاقة مع سوريا وإيران، وانعكاسات الأزمة السورية على الداخل التركي والسياسة التركية، خاصة موضوع حزب العمال الكردستاني.

المبحث الثالث: على المستوى الدولي

تعد تركيا بالأساس حليفًا استراتيجيًّا للغرب والولايات المتحدة، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلنطي – الناتو – وكانت محورًا مهمًّا في المعسكر الغربي إبان الحرب الباردة وقبل سقوط الاتحاد السوفييتي باعتبارها من أقرب دول الحلف جغرافيًّا للاتحاد السوفييتي السابق، ويوجد في تركيا واحدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية بالخارج، وهي قاعدة انجرليك الجوية جنوب تركيا، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي استمر الدور التركي خاصة في حرب الخليج الثانية – عام 1991 – أو ما يعرف بحرب تحرير الكويت ثم شاركت تركيا أيضًا في الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001 بعد أحداث 11 سبتمبر الشهيرة.

لكن بعد ذلك حدثت تغيرات هامة أثرت في الموقف التركي من العلاقات مع الولايات المتحدة هي:

- رؤية الإدارة الأمريكية أو طرحها لما يسمى الشرق الأوسط الكبير، والتي جعلت من تركيا نموذجًا يمكن الاحتذاء به في علاقة العالم الإسلامي بالغرب، حيث تجمع بين الإسلام وقيم العلمانية الغربية الحديثة، وبما يحسن صورة الولايات المتحدة في المنطقة بعد غزو أفغانستان والعراق و"خلق توازن استراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط، وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام صدام حسين".

ويرى البعض أن الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما هي أنه يريد من تركيا أن تكون حصان طروادة لسياساته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والتي تقوم على " شقين: الخطاب السياسي الودي، والمضمون السياسي القائم على استمرارية الهيمنة، وتحويلها إلى "هيمنة ناعمة" بعد إخفاق عسكرتها"

– الحرب الأمريكية واحتلال العراق عام 2003 في ظل رفض تركي للاشتراك في الحرب أو استخدام قاعدة انجرليك للهجوم على العراق، والخشية من تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، والدور المتصاعد للأكراد وخشية استقلالهم بدولة كردية شمال العراق والكشف عن الدور "الإسرائيلي" في شمال العراق.

– وصول العدالة والتنمية للحكم باستراتيجية جديدة لا ترفض التعاون مع الغرب، لكنها ترى طبقًا لمهندس السياسة الخارجية الجديدة – أحمد داود أوغلو – أن تركيا دولة مركز لا هامش، وأن العالم سيتحول إلى متعدد الأقطاب وليس أحادي القطبية، ومن ثم فإن السياسة والدور التركي يجب أن يكون وفق هذا التصور.

يقول أحد الخبراء السياسيين الأمريكيين في تحليل ذلك: إن "النظام الثنائي القطبية في فترة الحرب الباردة لم يعد قائمًا، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تفترض بأن تركيا سوف تسعى لإقامة تحالف معها وحدها، وترفض التقارب مع غيرها من الدول القوية مثل الصين أو الدول التي تحقق من خلال علاقاتها معها مكاسب اقتصادية واعدة".

إذن هناك رؤيتان أمريكيتان للدور التركي:

الأول: يرى أن الإدارة الأمريكية لا ترفض الدور التركي في القضية الفلسطينية؛ لأنها تعلم أن هناك سقفًا أو خطًّا أحمر لن تتجاوزه تركيا في علاقتها بالغرب أو "إسرائيل"، بينما سقف إيران – اللاعب القوي في المنطقة وفي القضية الفلسطينية – في التعامل مع القضية أعلى كثيرًا من تركيا والولايات المتحدة تريد بديلاً إسلاميًّا معتدلاً يجذب حماس نحو الاعتدال في مواجهة نفوذ إيراني يهدد أمن "إسرائيل"[1].

ف"الولايات المتحدة باتت مدركة للصعوبات التي تواجهها في المنطقة، وترى في تركيا احتياطيًّا استراتيجيًّا يمكن الركون إليه ليشكل عامل استقرار وحاجة ملحة في الأزمات المعقدة".

الثاني: يرى أن العدالة والتنمية يتبنى الرؤية الإسلامية السياسية بصورة كاملة، فطبقًا ل"سونر چاغاپتاي" مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن "فإن «حزب العدالة والتنمية» يرى كل شيء من خلال عدسات الصراع الحضاري، فلا يمكن أن يكون وسيطًا نزيهًا، وقد أصبح هذا واضحًا عندما أصبح «الحزب» وبسرعة مدافعًا عن الجانب الإسلامي حين سُمح له بإقحام نفسه بين «حماس» والسلطة الفلسطينية أو بين أوروبا وإيران".

كما أن "المعلّقين المحافظين في واشنطن يحلمون بتحالف بين اليونان و"إسرائيل" وكردستان العراق، لإضعاف تركيا, وفي اجتماع مغلق لأعضاء "هيريتاج فاونديشين" (مؤسسة التفكير "هيريتاج" (التراث) التي تعد من معاقل المحافظين في واشنطن)، سُمع بقوة تعبير "يجب أن نعاقب تركيا".

[1] نور الدين محمد، (تركيا والشرق الأوسط)، **مجلة شؤون الشرق الاوسط**، عدد 208، 2013.06.14، ص15

ومن خلال ماسبق نخرج بالنقاط التالية

انطلاقًا من ثوابت السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، والهدف الذي يربط هذه القضية بها، بالإضافة إلى حاجة الفلسطينيين إلى أنقرة، يمكننا القول بأن لا متغيرات ستطرأ على الموقف التركي فيما يتعلق بعدد من الأمور من بينها:

-دعم إقامة الدولة الفلسطينية وعملية السلام في المنطقة، على أساس إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة كاملة دون انتقاص.

-دعم مختلف الأطراف الفلسطينية، بما في ذلك الأطراف التي تمثل المسار السياسي الدبلوماسي، وتلك التي تمثل المسار المقاوم، لتشكّل لهم جميعًا ركنًا قويًا يمكن اللجوء إليه فعلاً، نظرًا لامتلاكه العديد من الخيوط اللازمة مع صنّاع القرار إقليميًا ودوليًا.

لكن هذه الثوابت دونها عقبات حالية تحول دون تثميرها نتائج على أرض الواقع، من بينها:

الانقسام الفلسطيني، وهو ما يعني أنّ تركيا ستحاول خلال المرحلة القادمة العمل من خلال شراكة مع المصريين على الأرجح للتأكد من جمع مختلف الأطراف الفلسطينية في مسار واحد، وإنهاء حالة الانقسام العبثية التي تعطّل بدورها تفعيل السياسة التركية في القضية الفلسطينية[1].

بقاء العلاقات الدبلوماسية التركية–الإسرائيلية المتدهورة على وضعها الحالي يعوق بطبيعة الحال تثمير الثوابت أعلاه، لكن عددًا من المؤشرات المتزايدة التي برزت خلال الأشهر الأخيرة، لاسيما بعد اندلاع الثورة السورية يشير إلى نيّة إسرائيل استئناف هذه العلاقة التي لا تزال مرهونة بالنسبة للجانب التركي بتحقيق الشروط الثلاثة، وهي الاعتذار العلني، والتعويض المالي، ورفع الحصار عن غزة.

الموقف الإيراني الذي أعلن عن مساراته الإقليمية المخالفة تمامًا للمسار التركي، لاسيما مع اندلاع الثورة السورية، ولا شك أنّه لن يقف متفرجًا أمام أية محاولات تركية لدعم القضية الفلسطينية، بما يتعارض مع الرؤية الإيرانية. [1]

[1]محارب محمود, **العلاقات التركية الاسرائيلية في ضوء رفض اسرائيل الاعتذار**, الدوحة : المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية, ص 84.

التخوف الأميركي والأوروبي من تجاوز تركيا للخطوط "المقبولة"، ولعب أدوار تتعارض مع المصالح الغربية في المنطقة، فضلاً عن إثارة بعض الحساسيات العربية، قبل وبعد الثورات الأخيرة.

ومع أنّ الفرصة سانحة الآن لدور تركي أكثر فعالية في القضية الفلسطينية، مع ما يحمله من انعكاسات مستقبلية، لا يبدو أنّ الحكومة التركية تركّز في هذه اللحظة على استغلال هذه الفرصة والعمل على القضية الفلسطينية إلا بما يمليه الواجب؛ فالاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية الآن في حدّه الأدنى، للأسباب التالية:

الإشكاليات الداخلية التي تواجهها.

العلاقات المتدهورة مع إسرائيل.

فرضية أن تطرأ مستجدات إقليمية ودولية ضاغطة على صانع القرار التركي تدفع به لأن يؤجل التعامل مع الموضوع الفلسطيني حتى إشعار آخر.

وعليه، فان مستقبل الدور التركي في القضية الفلسطينية ومدى حجمه وتأثيره سيكون مرهونًا بانتهاء التطورات الإقليمية السلبية، لاسيما المتعلقة بالملف السوري، وما يرتبط منها بالتحديات المفروضة على الداخل التركي الذي يحظى بأولوية .

وفي المقابل، يحرص الفلسطينيون على إبقاء الدعم التركي الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية مستمرًا، والاستفادة من فهم تركيا لأصول اللعبة الدولية في دعم القضية الفلسطينية، واستثمار سياستها الخارجية لما فيه مصلحة الفلسطينيين.

[1] محارب محمود, **المرجع نفسه**, ص 89.

خلاصة

أيًّا كان الموقف العربي من الدور التركي فهو دور يثير الإعجاب من دولة استطاعت أن تحافظ على مكانتها في العلاقات الدولية، رغم انتفاء جزء كبير من سبب تلك المكانة في الحرب الباردة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق، بل إنها استطاعت أن تطرح نفسها من دولة هامشية يريدها البعض كذلك إلى دولة محورية ومركزية في منطقتها، واستفادت جيدًا من موقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق كله بالغرب.

أيضًا فإن تركيا التي قالت: "نعم" في الداخل لتعديلات الدستور، وأصبح للرأي العام أهميته الكبيرة في اتخاذ القرار داخليًّا وخارجيًّا، استطاعت أن تقول: "لا"، وأن تقنع الآخرين أنها تملك مستوى عاليًا من الاستقلالية في اتخاذ قرارها بما يخدم مصالحها القومية العليا، ولا يؤثر في علاقاتها بالآخرين في إطار استراتيجية أوغلو الجديدة (صفر مشاكل مع الجيران).

رغم ما كُتب عن تحولات الدور التركي عامة وموقفها ومستقبل دورها في القضية الفلسطينية خاصة، فإن ذلك المجال يحتاج المزيد من الدراسة والتحليل سواء كان على هيئة مؤتمرات أو دراسات أو حلقات نقاش، فتركيا تقدم تجربة جديدة ونموذجًا يستحق الدراسة والاستفادة.

خاتمة

خاتمة

لطالما كانت ارتباط تركيا تاريخيا بالمشرق العربي و بفلسطين على وجه الخصوص منذ أيام الخلافة العثمانية يحكمه الوازع الديني و التاريخ المشترك و المصير الواحد، حيث أن كل هذه العوامل المجتمعة جعلت تركيا متمسكة بهذه المنطقة، وألقت عليها مسؤولية تاريخية أثناء الخلافة العثمانية للحفاظ على المقدسات الاسلامية وخصوصا في فلسطين.

لكن بعد إعلان سقوط الخلافة العثمانية، وتأسيس تركيا الحديثة دخلت تركيا عهدا جديدا قائما على المبادئ التي أرستها العلمانية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك .

وعلى مدى عشرات السنين، سارت تركيا في سياستها الخارجية في الطريق الذي رسمه لها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك ، بحيث كانت أهم ملامح هذه السياسة هي التوجه للغرب تحت اسم التحديث وإدارة الظهر لمنطقة الشرق الأوسط ، وبذلك أصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية محور المصالح السياسية، وعضوية حلف شمال الأطلسي الناتو North Atlantic Treaty Organization (NATO)محور المصالح العسكرية والاستراتيجية، وعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي محور المصالح الاقتصادية ، ولم يكتف القدة الجدد لتركيا بفصل الدين عن الدولة، بل و اصبحو يحاربون بشتى الطرق كل ماله صلة بالدين الاسلامي، وهنا كانت بداية القطيعة مع منطقة المشرق العربي .

وفي المرات القليلة التي تدخلت فيها تركيا في قضايا المنطقة، وخصوصاً ما يتصل بالقضية الفلسطينية، كان تدخلها مضراً للدول العربية وفي صالح دولة اسرائيل التي ربطتها بها علاقة خاصة، فكانت أول دول العالم الإسلامي اعترافاً بها، ثم أبرمت معها ومع إثيوبيا اتفاقية حزام المحيط The Peripheral Pact) (Treatyسنة 1958 ، وتعاونت معها استخباراتياً وعسكرياً على مدى سنوات طويلة ، فضلاً عن دورها في حربي الخليج الأولى والثانية بشكل عام.

بيد أن وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) للحكم سنة 2002 حمل معه تغييراً أو بالأحرى إعادة تفسير أو صياغة لمجمل السياسات التركية ومن ضمنها السياسة الخارجية، بعد إعادة تعريف تركيا لنفسها وموقعها ودورها، وكان للقضية الفلسطينية حصة الأسد من الاهتمام التركي بقضايا الإقليم وبشكل لافت للنظر، وهذا برسم تصور جديد بعيدا عن الانفعالات وتحكم فيها تاريخ تركيا و جغرافيتها بصفة رئيسية ولعل

من أبرز تجليات هذا التصور هو التعاطف مع القضية الفلسطينية خصوصا مع صعود حركة حماس للحكم باعتبارها وصلت عن طريق انتخابات ديموقراطية قال فيها الشعب الفلسطيني كلمته، ولعل أكبر منعرج في علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية تمثل أساسا في محطتين هامتين هما أحداث غزة 2008، وما صاحبها من رفض تركي شديد لها تجسد في ملتقى دافوس والذي عكس بداية القطيعة في العلاقات التركية الاسرائيلية و تغيير الخطاب الرسمي نحوها، أما المحطة الثانية هي أحداث أسطول الحرية وهنا زاد عمق الشرخ في علاقات تركيا بإسرائيل، وهو ما وضع العلاقات بين البلدين على المحك.

ويبدو أن العلاقات التركية الإسرائيلية، التي وصلت في السابق إلى حد التحالف الاستراتيجي، لن تعود إلى سابق عهدها، وذلك لأن البلدين قطعا جسور التعاون بينهما ولأمد طويل ولم يترك الخطاب السياسي للقادة الأتراك الأمل لعودة العلاقات إلى ما كانت عليه، خاصة بعد الهجوم الشديد لذي شنه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو على إسرائيل والانتقادات العنيفة وغير المسبوقة ضد الحكومة الإسرائيلة، فقد اتهم أردوغان إسرائيل بممارسة "الإرهاب" وبأنها "دولة لا إنسانية ارتكبت مجزرة دموية ضد الأتراك. أما وزير الخارجية التركية، فأكد أن الهجوم الذي شنه الجيش الإسرائيلي على أسطول سفن الإغاثة الإنسانية هو "عمل عصابات وقرصنة وجريمة دولة"، واضعًا بذلك على ما يبدو نقطة اللاعودة في العلاقات بين البلدين.

وتدهورت العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وباتت الأخيرة بمثابة الدولة العدو، على الصعيدين الرسمي والشعبي التركي. كما أن تركيا أصبحت طرفًا أساسيًا في الصراع العربي ـالإسرائيلي، وتوسعت دائرة الصراع لكي تدخل دولة إسلامية وبقوة للجانب العربي إلى الحد الذي جعل تركيا تربط تحسين علاقاتها مع إسرائيل برفع الأخيرة حصارها المفروض على قطاع غزة والتحقيق في ما حدث من قتل للأتراك، وأكد أحمد داود أوغلو أن «مستقبل العلاقات مع إسرائيل يعتمد على موقفها، ولا أرى سبباً لعدم عودة العلاقات إلى طبيعتها بمجرد رفع الحصار عن غزة والإفراج عن مواطنينا.

و هكذا استطاعت تركيا أن في عهد حزب العدالة و التنمية أن تلعب دورا ايجابيا نحو القضية الفلسطينية و أن تمسك بوتيرة التحالفات الاقليمية في ظل فشل الولايات المتحدة في المنطقة و أن تعيد أمجاد السلطة العثمانية وأن تكون تركيا الدول الاقليمية الاقوى التي يتفق عليها جميع الأطراف.

قائمة المراجع

1) الكتب

- أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، عمان: دار زهران لنشر والتوزيع، ط1، 2001.

- أبو سنة زينب ،**تركيا الاسلامية الحاضر ظل الماضي** ،القاهرة :الدار الثقافية للنشر،2006.

- أحمد ابراهيم محمود وآخرون ، **حال الأمة العربية 2008/2009 أمة في خطر** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01 ، 2009.

- أحمد البرصان واخرون، **تداعيات هجوم اسرائيل على اسطول الحرية**، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، 2010.

- أحمد السعيد، **التيارات القومية و الدينية في تركيا المعاصرة**، القاهرة: دار المعرفة، 2002.

- احمد داود أغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2010.

- أمين محمد عبد الله، **في أصول الجغرافيا السياسية**، القاهرة: مكتبة النهظة المصرية، 1977.

- تهاني شوقي عبد الرحمن، **نشأة دولة تركيا الحدثة 1918-1938م**،ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2011.

- جاسم لطيف السعدي، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1933-2010**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

- جلال عبد الله معوض، **صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية، التركية**، ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998.

- حسين بسلي وعمر أوباي، ، **رجب طيب أردودغان قصة زعيم**،(تر: طارق عبد الجليل) ط1،: دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا، 2012.
- حميد بوزرسلان، حسين عمر، **تاريخ تركيا المعاصرة**، ، أبوظبي: المركز الثقافي العربي،ط1، 2009.
- حنا عزو بهنان، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، بيروت: مركز الدراسات الإقليمية، 2009.
- دولت صادق أحمد و آخرون، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة: المكتبة الانجلو مصرية، 1985.
- رضا هلال، **السيف و الهلال: تركيا من اتاتورك إلى اربكان :الصراع بين المؤسسة العسكرية و الاسلام السياسي**، القاهرة :دار الشروق ،ط1، 2003.
- سري الدين، عايدة العلي، **العرب و الفرات بين تركيا واسرائيل**، بيروت: دار الافاق الجديدة، 1997.
- سمير ذبيان ستيبان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع،ط1 ،2012.
- عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة مفترى عليها**، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1980.
- عيسى السيد دوق، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع ،2009.
- محسن صالح ، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008** بيروت ، مركز الزيتونة ، الدراسات و الاستشارات 2009.
- محمد نور الدين، **تركيا في زمن التحول قلق الهوية وصراع الخيارت**، ، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997.
- معمر خولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا** ،الدوحة: المركز العربي للابحاث ،2006.

- ممدوح أحمد، **السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل(1996-2006)**، القاهرة :المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية ، 2009.
- ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2010.
- نور الدين محمد، **تجربة الإسلاميون في تركيا: طبيعة الدور الإقليمي التركي، أهدافه و وسائل تنفيذه**، بيروت: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2011.
- هاينتس كرامر، ، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2001.
- وائل سعد ، **السلوك الامني لحركة فتح، صراع الإرادات**، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، ط01 ،2008.
- يار الجميل، **العرب والاتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.
- يوسف أحمد، **الحركة الاسلامية في تركيا**، غزة: معهد بيت الحكمة، 2009.

2)المجلات

*ابو الحسن خالد، ،(تركيا وعلاقتها مع المصالح العربية)، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 51، 20،04،2010.

*أحمد داود أوغلو، (**تركيا والديناميكيات الشرق الأوسط**)، (مجلة الشرق الأوسط، العدد 112، مارس 2010.

*حبيب كمال ، (**بعد معركة غزة الدور التركي من الجسر إلى العمق**) ، مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد 48، 03،11،2009.

*سبعاوي عوني، (**تركيا و الكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية**) ،مجلة الفكر السياسي، العدد 28، افريل 2012.

*محمد نور الدين ،(**العلاقات التركية الاسرائيلية مرحلة جديدة**)، جريدة الشرق ، العدد، 113،القاهرة، 09 جانفي 2005.

*محمد نور الدين، (**عشرة سنوات على حزب العدالة والتنمية نجاحات وإخفاقات**)، (مجلة شؤون الاوسط)، العدد 143، خريف 2012.

*نور الدين محمد، (**تركيا والشرق الأوسط**)، **مجلة شؤون الشرق الاوسط**، عدد 208، 14،06،2013.

*نيفين سليمان ، (**مستقبل العاقات بين حكومة حماس ورئاسة ابو مازن**) ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 164، القاهرة ،أفريل 2006.

3) المذكرات

*حبيطة لخضر، (**السياسة الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية 2002-2009**) ،مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011.

*رائد محمود أبو مطلق، (**العلاقات التركية الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2012**)، رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر ،2012.

*عبيد ابراهيم، (**تطور العلاقات التركية الاسرائيلية وتداعياتها 1991-2001**)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين،2008.

* عيسى محمد ابراهيم، حليمي فاطمة، (**السياسة الخارجية التركية بين الاسلام و العلمانية**) ،مذكرة ليسانس في العلوم السياسية ،دراسة غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2010.

*محمد محمود الدوداني،(**العلاقات التركية الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية2002-2012**)، رسالة ماجستير ،دراسة غير منشورة، غزة: جامعة الازهر، 2011.

4) المواقع الالكترونية

*برهان كوروغلطو، **تركيا والثورة الليبية الدبلوماسية أولا**، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/05/01 ، على الرابط:

http:// studies.aljazeera.net/reports/2011/201172113495578376.htm 2016/02/23 .10:23،

*-عبد الله غل ، خبير اقتصادي ومحنك سياسي، الجزيرة نت، 2007/04/24 على الرابط:

http:// www.aljazeera.net/ new/ pages/ 3fofa78d- c4ec-abb0- 8444- d322b5881b76

11:17، 2015/11/14

-*سمير قديح ، خفايا واسرار التعاون العسكري و الامني و الاقتصادي بين تركيا واسرائيل 60 عاما من التعاون الوثيق وتبادل المعلومات ،

http//www.kofiapress.com/arabic/action=detail.

15:34 ،2016/01/29pm